التضمين فى الأفعال

بين النحاة وأهل البيان

إعداد

أ.د. محمد محمد عبد العليم دسوقي

أستاذ البلاغة والنقد

بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة

من طرائق الاتساع في معاني الذكـر الحكيـم

التضمين في الأفعال
بين النحاة وأهل البيان

والتنظير لمدلوله من خلال وعبر سياقات الذكر الحكيم

المقدمة

الحمد لله عدد خلقه، ورضاء نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، والصلاة والسلام على من أرسله ربه بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فهدى بنوره من الضلالة، وبصَّر به من العمى وأرشد به من الغيِّ، وفتح به أعينا عميا، وآذانًا صمًا وقلوبًا غلفًا. وبعد.

فتضمين الأفعال المذكورة معاني أفعال مقدرة، نتيجة تعدى الأولى بأحرف تتعدى بها الثانية هي «طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله وطريقة حذاق أصحابه، يضمِّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان: ٦] فإنهم يضمنون (يشرب) معنى (يروى)، فيعدُّونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليلٌ على الفعلين، أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها»[١]

كما أنه كذلك «من أسدَّ وأدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه ويصرَّفه بحسب ما يؤثره عليه»[٢]، وقد وجد في اللغة من هذا الفن الكثير الذي «لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره – لا جميعه – لجاء كتابا ضخمًا، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها»[٣].

بهذه الكلمات انطلقت أفواه أهل العلم تستكنه مذهبًا في الكلام تحادث به العرب، وتسترعى انتباه التَّوَّاقين للوقوف على بعض طرائق الاتساع ومظاهر الإعجاز القرآني، لتوقفهم على ما لهذا الضرب من فنون الكلام من أهمية قصوى، تستوجب لفت انتباه المعنيين بالبحث في مجال الدرس البلاغي، وتستميل مواهبهم العقلية وملكاتهم الذهنية، للتحدث عنه وللخوض في أغواره، والبحث عن أسراره .. لا أن يغضوا الطرف عنه معتبرينه – كما يحلو للبعض أن يصوره – «مطية للهروب من القول بالشذوذ في التعدي» أو يقللوا من شأنه لكونه على حد قولهم مجرد «محاولة لإيجاد وجه يصح معه وقوع الحرف في غير موضعه» أو ينفضوا أيديهم منه بحجة أنه «عاجز عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه، وليس فيه أكثر من محاولة تصحيح التعدي بحرف ليس من شأن الفعل أو الاسم – القائم مقامه – التعدي به»، أو يُنقصوا من قدره متذرعين بأن القول به يقتضى «حجب الكثير من أسرار الحروف، وصرف همم العلماء عن استجلائها»، بل يؤدي – على حد قولهم – إلى «صرف الاهتمام عن تدبر أسرار تيك الحروف»[٤].

ذلك أن مثل هذه العبارات إن صح التفوه بها في حق القول بتناوب الحروف أبدًا – أعنى دون مراعاة للأحوال الداعية إليه، والمسوغة له – بغرض الحد من غلواء المتشبثين بهذا الرأي والرد على دعاواهم، فإنه لا يقبل بحال أن يقال عن التضمين في الأفعال أو ما يقوم مقامها من الأسماء، وذلك حين يستعمل اللفظ المذكور في معنى المتروك مدلولاً عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى به، فتؤدِّي الكلمة الواحدة – حينئذ – مؤدَى كلمتين ويتحقق من ثمّ – بناء على ذلك – إعطاء مجموع المعنيين، بأوجز لفظ وأخصر عبارة، إذ إن هذا – بالطبع – أقوى من إعطاء معنى فذّ، كما شهد بذلك أهل العلم[٥].

ولما كان ثمة اختلاط لدى الكثير ممن تناولوا هذه القضية، بين موجبات التأويل في الحروف وموجباته في الأفعال، وعدم تحرى الدقة في التفريق بينهما، وكان جل ما كتب عن التضمين محض دراسات نحوية، تكتفي بمجرد البحث عن إيجاد مخرج عندما يتعدى الفعل إلى ما لا ينبغي التعدي به،

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم ٢٤/٢.

(٢) المحتسب لابن جني ٥٢/١.

(٣) الخصائص لابن جني ٣١٢/٢.

(٤) من أسرار حروف الجر د. محمد الأمين الخضري ص ٢٧، ٢٩، ٥٢.

(٥) ينظر المغني لابن هشام ١٩٣/٢، والكشاف للزمخشري ٤٨١/٢.

فتتبنى القول بنيابة الحروف، أو تقتصر على تقدير فعل يتعدى بهذا الحرف الذي لا يتعدى إليه الفعل المذكور، ولا تستجيب في الأغلب الأعم لخصائص النظم ولا تُعني بإبراز مقاصد الكلام وميزاته، ولا تتفهم مراميه وأغراضه .. وكانت الدراسات البيانية هى التي تنادي بكل ذلك، كي يتسنى لها البحث عن أسرار ما جاء في سياقات الجمل، ودلالات التراكيب، ومقامات الأحوال، غير قانعة بأن يكون هناك تغيير في نظم الكلام تُستبدل فيه كلمة بأخرى دون ما نظر إلى ما توحي به هذه الكلمات، وما تفيض به في نظم التراكيب من إيحاءات.

كان الحديث عن التضمين من الوجهة البيانية – باعتباره مسلكا متميزًا من مسالك التعبير اللغوي «لا يدل على المرونة في استعمال الألفاظ فحسب، إنما أيضًا يبرز الصورة ويوضحها كل الوضوح ويبين أثرها في المعنى»[1]ـ ذا أهمية قصوى، ومن ثم جاءت هذه الدراسة محاولة تبنى هذا الأمر مبتدئة في تناوله بالجانب النظري منه، منتهجة لنفسها خطة اقتضت أن تأتى بعد هذه المقدمة في فصلين مشتملين على عدة مباحث:

استأثر أول هذين الفصلين بالحديث عن ماهية التضمين على نحو ما ورد على ألسنة أهل اللغة وحذاق علومها معتنيًا برصد الأطوار التي مرت بها هذه الظاهرة ومراحل تطورها، وذلك بقصد التعرف على حقيقة الخلاف الذي نشأ قديمًا بين أهل الصناعة النحوية فيما يتعلق بأمر التضمين في الحرف .. ثم بالحديث على إثر ذلك عن موجبات كل من التأويل في الحرف والتأويل في الفعل، لينتقل من خلال ذلك إلى الحديث في ثاني الفصلين عما دار من خلاف بين الكوفيين الذاهبين إلى إطلاق القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، والبصريين الذين رفضوا القول به .. وذلك بقصد التعرف على نوعي التضمين البياني والنحوي، والوقوف – من ثم – على منشأ الخلاف بين جمهور البصريين وأهل البيان، لتوضيح أنه انحصر في أمرين يكمن أولهما: في طريقة التأويل، كما يتمثل ثانيهما: في كيفية تحقق الغرض من التضمين عند كلٍّ.

ونظرًا لرفض البيانيين لمبدأ الجمع في الكلمة المضمنة بين المعنى الحقيقي والمجازى، ولجوئهم من أجل ذلك إلى تقدير حال محذوفة من الفعل الملحوظ أو الملفوظ بمعونة القرينة اللفظية .. فقد استدعى الحديث عن الأفعال المضمنة من حيث الحقيقة والمجاز لأن نفيض القول في المبحث الرابع عن الآراء التي قيلت في هذا الشأن، والتي تمثل أهمها في أقوال (ابن جني)، و(الزمخشري) و(ابن هشام) باعتبارها الآراء التي حوت وانبنى عليها جل ما قيل عن مجازية الأفعال المضمنة وحقيقتها، وذلك لنخص كلا منها بمزيد من الشرح والتحليل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهو نعم المولى ونعم النصير.

---

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، ص١١٧.

الفصل الأول
التضمين دلالته وموجباته

المبحث الأول: التضمين .. دلالته، ومراحل تطوره

المبحث الثاني: موجبات التأويل في الفعل وموجباته في الحرف

المبحث الأول
التضمين .. دلالته، ومراحل تطوره

التضمين في لسان العرب ولغتهم، يعني فيما يعني: إيداع الشيء، واحتواؤه، وجعله في ضمن آخر، يقال: «ضَمَّن الشيءُ الشيءَ، إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو»[١]، و«تضمن الوعاءُ ونحوُه الشيءَ: احتواه واشتمل عليه، والعبارة معنى: أفادته بطريق الإشارة أو الاستنباط»[٢]، و«كل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمَّنه»[٣].

ومن شدا من العربية طرفًا، يلحظ أن التضمين في اصطلاح علمائها مستمد من هذا المعنى، كما يلحظ أن جل علوم العربية، قد اشتملت على هذا المصطلح بعد أن تجاذبته فنونها، الأمر الذي أدى إلى تعدد مفهومه لدى فقهائها، فقد عنى به **العروضيون وأهل القوافي** في اصطلاحهم: أن تتعلق قافية البيت بما بعده على وجه لا يستقل بالإفادة، وهو حينئذ يورث الكلام عيبًا، وإن لم يكن كذلك عند الأخفش؛ تضاف الفصلة مع حذف النقطة «قال ابن جني: هذا الذي رواه الحسن من أن التضمين ليس بعيب، مذهب تراه العرب وتستجيزه، ولم يعب فيه مذهبهم من وجهين: أحدهما: السماع، والآخر: القياس»[٤] .. **وأطلقه غيرهم** «على إدراج كلام الغير، في أثناء الكلام لتأكيد المعنى، أو لترتيب النظم، ويسمى: (الإبداع)، كإبداع الله تعالى في حكايات أقوال المخلوقين، كقوله جلّ في علاه: جل حكايةً عن قول الملائكة: {أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ} [البقرة: ٣٠]»[٥] .. وقريب منه ما ذهب إليه **بعض أهل البديع** من «أن يُضمِّن المتكلم كلامه كلمة من بيت أو من آية، أو معنى مجردًا من كلام، أو مثلًا سائرًا أو جملة مفيدة، أو فقرة من حكمة»[٦].

وخصه أكثرهم بما ورد في الشعر فقط دون غيره، فذكروا في تعريفه: أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير، بيتًا كان أو ما فوقه، أو مصراعًا أو ما دونه، مع التنبيه على ذلك[٧]، إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء[٨]، وإلا فإن شهرته تغني عن التنبيه عليه، وجعلوا ما يتعلق بالأخذ من آي الذكر الحكيم، أو من كلام سيد المرسلين ﷺ لا على أنه منه، اقتباسًا، وعنوا بقولهم: «لا على أنه منه» أن يكون الكلام المضمَّن، خاليًا من الإشعار بذلك، كأن يقال: قال الله كذا ونحوه.

وعلى نحو ما ولج التضمين مباحث العروض، وانخرط في أصباغ البديع، فقد حدث الشيء ذاته بالنسبة لعلم البيان، فأضحى على ما تردد لدى البيانيين، واشتهر عنهم: (أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، على أن يجعل وصف الفعل المتروك، حالًا من فاعل المذكور)[٩] .. كما كان للتضمين في أبواب النحو إطلاقان: أولهما: في باب المبنيات، وهو: (أن يدل الاسم بالوضع على، معنى

---

(١) تاج العروس ٢٦٥/٩، وينظر لسان العرب ٢٦١١/٤.

(٢) المعجم الوسيط لمجمع اللغة ٥٤٤/١

(٣) تاج العروس ٢٦٥/٩، وينظر لسان العرب ٢٦١١/٤.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣٤٣/٣، ٣٤٤، وينظر بديع القرآن لابن أبى الإصبع ص٣٤٠ ومعترك الأقران للسيوطي ٣٩٨/١.

(٦) تحرير التحبير ١٤٠/١، وينظر بديع القرآن ص٥٣، وكلاهما لابن أبى الإصبع.

(٧) كما في بيت الحريرى:

على أنني سأنشد عند بيعه ... أضاعونى وأيُّ فتى أضاعه

فالمصراع الأخير للعرجى، وقيل لأمية بن الصلت، وقوله: أضاعونى .. إلخ مقول (سأنشد).

(٨) ينظر المطول للسعد ٤٧٢، والبغية مع الإيضاح ١٣٤/٤، والعمدة لابن رشيق تحقيق محيى الدين عبد الحميد ٨٤/٢.

(٩) وسيأتي تحقيق القول في ذلك وتفصيله لبيان عدم دقته.

حقه أن يؤدي بالحرف)[1]، وثانيهما: في باب التعدي واللزوم، ولهم فيه عبارات منها: (إشراب اللفظ معنى آخر ليعطي حكمه)، ومنها: (إجراء اللفظ على آخر ليدل على معناه)، إلى غير ذلك مما سيأتي القول فيه.

هذا وقد نتج عن دخول التضمين في بابي حروف الجر والأفعال المتعدية واللازمة، أن عرض لبحثه علماء كثر من أصحاب الصناعة النحوية وأهل اللغة، منهم على سبيل المثال :ابن جني في (الخصائص)، و(المحتسب)، والزجاجي في (حروف المعاني)، والهروي في (الأزهية)، والرمانى في (معاني الحروف)، والزمخشري في (الأنموذج) و(المفصل)، والمالقي في (رصف المباني في شرح حروف المعاني) والمرادي في (الجني الداني في حروف المعاني) وابن هشام في (مغني اللبيب) وابن السيد البطليموسي في (الاقتضاب)، والسيوطي في (الأشباه والنظائر)، وأبو البقاء الكفوي في (الكليات)، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني، والشيخ الأمير في حاشيته على المغني، ويس في التصريح، وابن كمال باشا في (تحقيق التوسعات)، كما قامت على بحثه كذلك بعض الدراسات الحديثة، أهمها ما بذله المجمع اللغوي القاهري حيث أعد بحثًا مطولًا، وأصدر بصدده قرارًا يقول بقياسيته.

ولتوضيح المراحل التي مر بها التضمين في أطواره المختلفة نقول: إن التضمين في بداية أمره كان علة لبناء بعض الأسماء المشبهة للحروف في معناها، ذلك أن قدماء النحويين استخدموا لفظ التضمين ابتداءً، في معنى دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف، كأسماء الشرط والاستفهام، وفى توضح ذلك يذكر ابن عقيل في تعليقه على قول ابن مالك:

كالــشبه الوضــعي فــي اســمَى (جئتَ والمعنوي في (متــــى) وفى ا

أن من وجوه شبه الاسم بالحرف: «شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفًا موجودًا، والثاني ما أشبه حرفًا غير موجود، فمثال الأول (متى)، فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام نحو (متى تقوم؟)، وللشرط نحو: (متى تقم أقم)، وفى الحالتين هي مُشْبهة لحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفى الشرط كـ (إن)»[2]، ومفاد كلامه أن (متى) الاستفهامية والشرطية – وهى اسم – إنما تم ابتناؤها لتضمنها معنى حرفي (الهمزة) الاستفهامية، و(إن) الشرطية.

وفى بيان ذلك وتوضيحه يذكر ابن يعيش أن «الظرف – في نحو كلمة (اليوم) – منتصب على تقدير (في)، وليس متضمنًا معناها حتى يجب بناؤه لذلك، كما وجب بناء نحو (مَنْ) و(كَمْ) في الاستفهام، وإنما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق، ألا ترى أنه يجوز ظهور (في) معه، نحو (قمتُ اليوم) و(قمتُ في اليوم) ولا يجوز ظهور الهمزة مع (مَنْ) و(كَمْ) في الاستفهام، فلا يقال: (أَمَنْ) ولا (أكَمْ)»[3] .. في إشارة إلى (مَنْ) و(كَمْ) لما تضمنتا معنى الهمزة، لم تظهر الأخيرة في الاستفهام معهما، ومن ثم أخذتا حكم الهمزة في البناء، بخلاف الظرف الذي لم يضمن معنى حرف الوعاء، فجاء لذلك معربًا ولم يأخذ حكمه في البناء.

كما ظهرت بواكير الحديث عن التضمين حين عرض النحويون لما لا يصلح أن يكون معطوفًا على ما قبله، عطف مفرد على مفرد، من نحو ما جاء في قول الشاعر:

علفتهــا تبنــــا ومــــاءًا بــــ حتــى بـــــدت جمـــــالة عيناهــ

وقول آخر:

إذا مــا الغانيـــــات بـــــرزن يومًــ وزجَّجــن الحــواجـــــب والعيونــ

فقد ذهب جماعة من النحويين منهم الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلى جواز العطف، لكن بعد تضمين الفعل (علفتها) و(زجَّجن) معنى، يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه

---

(1) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٢/١، ٥٣.

(2) شرح ابن عقيل ص٢٢ وينظر الجني الداني للمرادى ص٢١.

(3) المفصل لابن يعيش ٤١/٢ بتصرف، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١.

جميعًا، وبه يكون تقدير الكلام في البيت الأول (أنلتها) أو (قدمت لها) تبنًا وماء، وفى الثاني (جمَّلن) و(حسَّن) ونحوهما[1].

ثم إن قدامى أهل العلم من المفسرين والمعنيين بشرح أشعار العرب، عندما عمدوا إلى تفسير آيات الذكر الحكيم، وما خلفه العرب من شعر قديم، تدبروا اللغة وطرائق تعبيرها من المعاني، فوجدوا أن كثيرًا من الصيغ خرج عن أصول لغتهم التي تعارفوا عليها، واستُخدم مرادًا به معاني آخر، وفطنوا إلى أن بعض الأفعال والمشتقات، يؤدي معنى غير معناه الوضعي، أي غير المعنى المتبادر منه لأول وهلة، و«خشي الكوفيون أن يسموا ذلك تضمينًا، لئلا يلتبس بالتضمين الذي هو علة البناء فسماه الكسائي: (حمل الشيء على ضده أو على نظيره)، فيكون قول القُحيف العُقيليّ:–

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضا

محمولًا فيه (رضي) على (سخط) ضده، والمتعدي بـ (على)، وأن قول زيد الخيل:

وتركب يوم الورع فيها فوا بصيرون في طعن الأباهر و

محمول على نظيره، وأن البصير بمنزلة الحكيم الحسن التصرف في الأمر»[2]، وعدَّ غير الكسائي ذلك من باب: (تداخل المعاني)، على نحو ما عنْوَن له ابن قتيبة في باب: (دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) وذلك في كتابيه (أدب الكاتب) و(تأويل مشكل القرآن)، وقد عنى بالصفات هنا حروف الجر، ذاهبًا إلى أن بعضها ينوب عن بعض في أداء معانيها المشهورة بها، وليس معنى الحمل على النظير أو الضد عند ابن جني، أن يحمَّل اللفظ استعارة أو مجازًا مرسلًا، بل هو من قبيل المشاكلة في اللفظ.

ولقد فتح الحديث عن هذا الأمر، الباب واسعًا أمام فقهاء العربية الذين عنوا بحروف المعاني، وزاد اهتمامهم بهذه القضية إلى الحد الذي جعلهم يعكفون على إقامة دراسات مستقلة تتعمق في دراسة هذا اللون من الكلام، وتستأنس من خلال سوق شواهده بما ورد عن العرب في أشعارهم ومنثور كلامهم، على نحو ما فعل الزجاجي والهروي والمالقي والمرادي وغير هؤلاء ممن عدُّوا لكل حرف من حروف المعاني ما يتداخل به مع غيره من الحروف.

لكن سرعان ما نحى البصريون بمصطلح التضمين منحى جديدًا، وذلك بعد أن برزت معالم تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى تتعدى بما تعدت به الأفعال المذكورة، فبدا مفاد هذا المصطلح عند جمهورهم مرادًا به معنى آخر غير الذي أراده الكوفيون، ومن ثم عد هذا الباب من الأبواب المهمة في الدراسات النحوية، وإنما كان الدافع من وراء الاهتمام بهذا اللون من الكلام لدى النحويين جميعًا، سواء القائلين منهم بنيابة الحروف أو القائلين بالتضمين في الأفعال، هو: البحث عما يصحح طرائق التعدية واللزوم، والكشف عن صحة استعمالات معاني الحروف.

ونادرًا ما كانت هذه الدراسات تستكنه دلالات الحروف أو الأفعال المتعدية بها، أو تبحث عن سر إيثار بعضها في جيد الكلام – الذي يأتي على قمته بالطبع كلام الله تعالى – مما جعل التفكير في هذا مبعث اهتمام أصحاب البيان فيما بعد، فكان أن عرض له الزمخشري في مواضع جمة من الكشاف إبان تناوله لبعض آيات القرآن التي اشتملت على هذا اللون من الصياغة بالشرح والتحليل، ثم تبعه في ذلك غيره ممن سار على دربه ولف لفه، خاصة من الذين تناولوا الكشاف في حواشيهم وتحقيقاتهم من أمثال السعد والسيد، أو تأثروا به من المفسرين.

وهذا يعني أن الشأن في التضمين هو الشأن في أية ظاهرة في نمائها وتطورها، وأن التضمين لم يكن يحمل منذ أن نشأ، معنى: (إشراب الفعل معنى غيره، لتعدية الفعل المذكور بما يتعدى به الفعل المحذوف)، وإنما جاء هذا المعنى في مراحل متأخرة وتالية لمراحله الأولى التي أشرنا إليها.

---

(1) وأجاز آخرون منهم الفارسى والفراء جعله مفعولًا لفعل محذوف يناسبه، من نحو (سقيتها) في الأول و(كحلن) في الثاني ، كما خرجه آخرون على أنه مفعول معه، لعدم صحة العطف في الاسم الذي بعد الواو، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل وأنكره ابن هشام ورده، لأن الواو التي قبله ليست بمعنى (مع) (ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ص٢٩٩ وما بعدها، ومغني اللبيب ١٦٩/٢).

(2) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ١٨٣ المجلد الأول.

خروج الحروف عن أصل وضعها بين الكوفيين والبصريين

لما كان الأمر في التضمين متعلقًا بالأفعال المتعدية بحروف الجر التي لا تتعدى بها، إنما يتعدى بها غيرها من الأفعال المضمنة، كان طرفا الحديث عنه متمثلًا في:

١ــ **نيابة حروف الجر بعضها عن بعض** أو التجوز فيها، أو بتعبير آخر، في التضمين في الحرف.

٢ــ **التضمين في الأفعال** الذي يعني: إشراب الفعل معنى فعل آخر.

ومن الجدير بالذكر أن النحويين في التأمل مع حروف الجر التي جاءت على هذا النمط، لم يتفقوا على رأى واحد، بل كان للكوفيين رأيهم وللبصريين رأيهم المغاير، مع اعتراف كلا الفريقين أن في التراكيب التي يكون فيها حروف تتعدى إلى غير ما ينبغي أن تتعدى إليه، خروجًا عن أصل وضعها، فقد أقر الكوفيون بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وبنوا رأيهم على قاعدة لديهم تقضى بأن الحرف وضع لمعنى واحد، فإذا استعمل في غير هذا المعنى كان نائبًا عن غيره؛ لأنه في هذه الحالة يؤدي معنى حرف آخر، وعليه فإن ما جاء من الحروف خارجًا عن مقتضى الظاهر إنما هو – من وجهة نظرهم – من باب: (تداخل الحروف، وتعاور معانيها وتبادل مواضعها، ونيابة بعضها عن بعض)، وقد عبر عن هذا ابن مالك في ألفيته حين قال:

وقد تجي موضع (بعد) و(على) * كما (على) موضع (عن) قد جُعلا

في إشارة منه إلى أن (عن) تستعمل «للمجاوزة كثيرًا نحو: (رميت السهم عن القوس)، وبمعنى (بعد) نحو قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ} [الانشقاق: ١٩] .. وبمعنى (على) نحو قوله:

لاه ابــن عمــك لا أفــضلت فــي حــ عنـــى ولا أنـــت ديـــاني فتخزونـ

أي: لا أفضلت في حسب عليّ، كما استعملت (على) بمعنى (عن) في قوله:

إذا رضـيت علـيَّ بنـــو قـشيـــ لعمـــــر الله أعجبنـــي رضاهـــ

أي: إذا رضيت عني»[١]، واستشف السيوطي من هذا أن لكل حرف معنى يقتصر عليه، وقد ينوب عنه غيره على جهة الحقيقة لا على سبيل المجاز، حيث قال: «وهذا تصريح بأن لكل حرف معنى مختصًا به، واستعماله في غيره، على وجه النيابة»[٢]، ذلك أن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد في نظر الكوفيين، تعسف وتحكم ماله من مبرر، فما الحرف فيما يرون إلا كلمة، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية التي تؤدى الواحد منها عدة معان حقيقية لا مجازية، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية، فما الداعي إذن لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى، ولإبعاده عما يجري على نظائره من باقي الأقسام[٣].

وقد انبنى على هذا الرأي انتفاء القول بالمجاز، أو التضمين في الحرف، اعتمادًا على استكناه المعنى المراد من الحرف وشهرة هذا المعنى؛ لأنه «إذا كان المعنى المراد هو من الشيوع والوضوح وسرعة الورود على الخاطر بمكان، ففيم المجاز أو التضمين أو غيرهما؟»[٤].

وحينما عقد ابن قتيبة في كتابيه (أدب الكاتب) و(تأويل مشكل القرآن)، بابًا بعنوان (دخول بعض حروف الصفات مكان بعض)، إنما كان يعبر عن وجهة النظر هذه، وقد جاء في مجلة مجمع اللغة تعليقًا على صنيعه هذا ما نصه: «ويريد بالصفات حروف الجر؛ لأنها تنوب عن متعلقاتها إذا حذفت مثل كائن أو مستقر، وهو بهذه التسمية يعبر عن رأي الكوفيين الذاهبين في هذه المسألة إلى ان المعنى الملحوظ غير الوضعي، غير مستفاد من توسع في الفعل، بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريق

---

(١) شرح ابن عقيل ص١٩٢.

(٢) البهجة المرضية للسيوطي.

(٣) ينظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٥٤٠/٢.

(٤) السابق ٥٤١/٢.

الوضع، أي أن الحرف موضوع لأكثر من معنى»[١].

خروج الحرف عن مقتضى الظاهر بين النحاة وأهل البيان:

ولئن كان المجمع بنقله عبارة ابن قتيبة التي تقضى بـ «أن بعض حروف الجر ينوب بعضها عن بعض» قد صحح رأيًا استشرى للكوفيين، مؤداه أن استساغة نيابة الحروف عن بعض إنما يكون أبدًا، يعني هكذا على الإطلاق، فقد بقى فيما يتعلق بموقف كل من الكوفيين والبيانيين من رأى الآخر فيما يخص ظاهرة التضمين في الأفعال، أن نقول:

إن الأصل في هذا الرأي أن لا يكون للبيانيين ثمة تداخل مع ما قال به الكوفيون، ذلك لأن الكوفيين حملوا الباب كله على الإنابة دون ما شذوذ، وليس على التأويل الذي يقبله اللفظ، ولا على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وفى ذلك يقول ابن هشام في المغني: «وهذا الأخير – يعني قول البصريين بشذوذ إنابة كلمة من أخرى – هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا»[٢]، هذا وقد صُبَّت للقول بهذا الرأي اهتمامات الزجاجي والهروي والمالقي ومن لف لفهم ممن عقدوا أبوابًا وفصولًا لهذا الغرض، كما أشاد به من أهل العلم: ابن هشام في المغني، ويس في التصريح والصبان والخضري، وقيل عنه أنه أقل تعسفًا من مذهب البصريين الذي يتمثل خلاصة ما ارتآه في هذه القضية في:

أن لحرف الجر معنى واحدًا يؤديه على سبيل الحقيقة، يقول السيوطي في هَمْع الهوامع: «علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف، أن مذهبهم: أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم كذلك، وما أوهم ذلك فإما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذًا»[٣].

وهذا هو السبيل الذي انتهجه سيبويه من قبل، كما صرح بذلك ابن القيم فيما سبق أن نقلناه عنه، وسارت المدرسة البصرية على هداه، يقول المرادي: «رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها، وقد ينجز معه معانٍ أخر»[٤]، أي أن الحرف يكون له معنى أصلي، ثم يُتسع فيه، فينضم إلى معناه الأصلي معانٍ أخر، يقول سيبويه: «باء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: (خرجتُ بزيد، ودخلت به، وضَربتُه بالسوط) ألزمتُ ضربك إياه بالسوط – فما اتسع من هذا فهذا أصله»[٥].

ويعلق المرادي على هذا بقوله: «فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعانٍ كثيرة، فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يُتوسع فيه فيستعمل في غيره»[٦].

فالبصريون على هذا يجعلون لكل حرف معنى أصليًا يؤديه، ولا يقرُّون نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض، وذلك على عكس ما يراه الكوفيون، وإذا خرج الحرف عن معناه الأصلي المشهور له عند الاستعمال، حُمل إما على التأويل في الحرف ذاته، وذلك بإخراجه على حد الاستعارة، وإما على التأول في الفعل أو الاسم الذي تعدى به، وذلك بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف، وفى هذا يقول ابن هشام:

«مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم خلاف ذلك، فهو عندهم إما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ كما قيل في

---

(١) مجلة المجمع اللغوي القاهرى ص ١٨٣، ١٨٤ المجلد الأول.
(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١٠٣/١.
(٣) الهمع ٢١٥/٤ وينظر المغني لابن هشام ١٠٣/١.
(٤) الجني الداني في حروف المعاني ص ٤٦.
(٥) ينظر الكتاب ٣٠٤/٢ والأصول لابن السراج ٤١٣/١.
(٦) الجني الداني للمرادى ص ٢٤.

{وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ} [طه: ٧١]، إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب، لتمكنه من الجذوع، بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله (شربن بماء البحر) معنى (روين)، و(أحسن) في {وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ} [يوسف: ١٠٠] معنى (لطف)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا ومذهبهم أقل تعسفًا»([1]).

على أن ابن هشام وإن بدا ميله في عبارته المجملة – السالفة الذكر – إلى رأى الكوفيين، إلا أن المتأمل لحجج الفريقين يتضح له أن رأى البصريين هو الأظهر، بل هو الواجب الأخذ به على ما نص عليه أهل العلم، إذ الأفضل في الحرف – فيما توصلوا إليه –: أن يبقى على معناه الموضوع له ما أمكن ذلك؛ لأن التضمين في الأفعال يُبرز المعاني الأسلوبية الكامنة فيها بواسطة حروف الجر، لذا كان أولى من التضمين في الحرف، ومن ثم ارتضاه كثير من العلماء؛ لأنفسهم، بل وجعلوا أجود المذاهب.

فقد ذكر أبو حيان في قول الله تعالى : {وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ} [البقرة: ١٤] أن «إلى) قيل: بمعنى (مع) .. والأجود أن يضمن (خلا) معنى فعل يتعدى بـ (إلى)، أي (انضوى إلى بعض)، أو (استكان)، أو ما أشبهه؛ لأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف» ([2])، وفى عبارته ما يشير إلى ضعف رأى الكوفيين القائل بنيابة الحروف، وترجيح رأى البصريين لاسيما وقد نص في موضع آخر على أن «تضمين الحروف ليس بجيد»([3])، ذلك أن الأفضل في الحرف – كما سبق الإشارة إلى ذلك – أن يبقى على معناه ما أمكن ذلك([4])، ويرسخ الرضي هذه القاعدة مؤكدًا عليها، فيقول: «واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته، أو يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب»([5]).

وإن مما يرجح كفة ما ارتآه البصريون: ما صرح به ابن هشام نفسه في المغني على الرغم من أنه أحد الذاهبين إلى أن رأى الكوفيين أقل تعسفًا([6])، حيث ذكر ضمن الأمور التي اشتهرت بين المعربين، ويجب التحذير منها لأن الصواب يكمن في خلافها وعدم القول بها: «قولهم (ينوب بعض الحروف عن بعض)، وهذا .. مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم (ينوب)»([7]).

يضاف إلى ما سبق ذكره، أن القول بالتضمين في الحروف يشوبه التعميم وعدم الدقة؛ لأنه يحتاج إلى تحديد ما يسوغ فيه تعاور الحروف في لغة العرب وما لا يسوغ فيه؛ وهذا أمر من الصعوبة بمكان، وقد تنبه لهذا ابن جني ورفض إطلاق القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، دون أن يرتبط ذلك بالمقامات والمقاصد التي تحتم العدول عن الحرف المستعمل في أصل معناه إلى حرف آخر يفصح عن مقاصد الكلام، ويفي بالغرض المروم منه([8])، كما فطن له الزجاج حين قال فيما نقله عنه الآلوسي: «إنه لا يجوز أن يقال: إن بعض الحروف من حروف المعاني بمعنى الآخر، لكن الحرفين قد يتقاربان، فيظن

([1]) مغني اللبيب لابن هشام ١٠٢/١، ١٠٣.
([2]) البحر المحيط لأبى حيان ٢٧٣/١.
([3]) السابق ٣١٨/٤.
([4]) ينظر الرضي شرح الكافية ٣٢٧/٢ – ٣٤٢.
([5]) السابق ٣٤٥/٢.
([6]) ينظر مغني اللبيب ١٠٣/١.
([7]) مغني اللبيب: لابن هشام ١٨٠/٢.
([8]) ينظر الخصائص لابن جني ٣٠٦/٢، وما بعدها وسيأتي نص كلامه.

الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد وليس بذلك»([1]).

وأرى أن ما قاله ابن هشام والزجاجي – وهما من المرجحين لمذهب الكوفيين – يعكس ما يحمله مذهب أهل الكوفة من تناقض بيَّن؛ لأن أصحابه يجعلون للحرف معاني كثيرة، وكلها حقيقية، ثم يقولون بعد ذلك بنيابة بعض هذه الحروف مكان بعض، ذلك أن موجب قولهم: إن الحرف موضوع لأكثر من معنى، أنه يكون أصيلًا في بعض المعاني ونائبًا – في الوقت ذاته – عن غيره في بعضها الآخر، ويستلزم ذلك أن معاني الحروف أحيانا تتفق، فيأتي حرف بمعنى حرف آخر، وأحيانًا كثيرة تتعارض معانيها.

من جملة ما سبق يتضح لنا مدى ضعف القول بإطلاق التضمين في الحروف، ومدى تناقض القائلين به، وحسبنا رفض أئمة اللغة وجهابذتها له، إلا في حدود ما استدعاه المقام، وأوفى بالغرض، وأفصح عن مقاصد الكلام.

وقد أطنبت في سرد ما ارتضاه النحويون لأصل من خلال ما ذكرته إلى عدة حقائق تفيدنا في التأصيل لقضية التضمين البياني، أهمها:

١– أن التضمين بمعنى: إشراب لفظ معنى آخر ليُعطى حكمه، أو إجراؤه مجراه ليدل على معناه، وهو ما ذهب إليه المتأخرون من النحاة، لم يكن محل اهتمام المتقدمين منهم، ولا كان مرتكز كلامهم، وإنما الذي دفع هؤلاء المتقدمين للاهتمام بكل هذا، هو تصحيح طرائق التعدي واللزوم، وإيجاد مخرج لما جاء معدى من الأفعال بحروف ليس من شأنها أن تتعدى بها.

٢– أن أمر الجمع في الأفعال المضَّمنة بين الحقيقة والمجاز والذي تمخض عن تعريفات المتأخرين، واستحال معه – على نحو ما تراءى لدى البيانيين – الجمع بين ما يستعمل فيه اللفظ، وما أفاده بطريق اللزوم وذكر القرينة .. في الكلمة الواحدة، وتـأكيد المتأخرين على أن التضمين يهدف إلى أداء كلمة – هي الفعل أو ما يقوم مقامه – مؤدى كلمتين .. هو الذي أسفر عن وجود ما يسمى بـ (التضمين البياني) و(التضمين النحوي)، كما دلنا على أن هذا التقسيم جاء بمثابة رد فعل لما ارتضاه متأخرو النحاة، وأن متقدميهم لا ذنب لهم في هذا النزاع.

٣– أن ما ذكره جمهورهم من البصريين على كثرته، لم يمثل الإطار الصحيح لما سمى بالتضمين النحوي ، نظرًا لما أفاده كلامهم من أنه لا يلجأ إلى التضمين في الأفعال إلا حيث يتعذر استعارة الحرف، وسيأتي ما يدل على أن الذي عدّل من هذا التصور هو ابن جني، وذلك حين فرق بين ما يوجب التأويل في الفعل، وما يوجبه في الحرف، وأن البطليموسي – هو الآخر – كان محقًا حين قال : «ولم أر فيه للبصريين تأويلًا أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص»([2]).

([1]) روح المعاني للآلوسي ٢٨٠/٣.

([2]) الاقتضاب ٢٦٤/٢.

المبحث الثاني
موجبات التأويل في الفعل وموجباته في الحرف

بدأ التعريف على نوعي التأويل الذي يوجبه الفعل أو ما يؤدي مؤداه، والذي يوجبه الحرف باعتبارهما أمرين لكل منهما علاقة بالآخر .. مذ أن بدأ الحديث عن ظاهرة التضمين نفسها، ذلك أن ارتباط موجبات كلَّ بالآخر قديم قدم اللغة ذاتها، والخيط الذي يربط بينهما، والذي استظهر أهل العلم قديمًا وحديثًا معالمه جدُّ دقيق.

موجبات التأويل في الحرف:

وإلى استكناه ما يختص بكل، وما يأتي فيه من مواقع في الكلام، جاءت الإشارة من ابن جني في قوله:

«يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقوله تعالى: {مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [الصف: ١٤]، أي (مع الله)، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عزَّ اسمه {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ} [طه: ٧١]، أي: (عليها)، ويقولون: تكون الباء بمعنى (عن) و(على) ويحتجون بقولهم (رميت بالقوس) أي (عنها) و(عليها)، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوَّغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا»([1]) .. ويقول تعليقًا على قول عنترة:

بطل كأن ثيابه في سرحة ... يُحذى نعالَ السَّبت ليس بتوءِ

«أي: على سرحة، وجاز ذلك من حيث كان معلومًا أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة؛ لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها، وهي بحالها سرحة، فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه .. وليس كذلك قول الناس: (فلان في الجبل)؛ لأنه قد يمن أن يكون في غار من أغواره أو لِصب([3]) من لصابه، فلا يلزم أن يكون عليه أي عاليًا فيه .. ومثل قوله: (كان ثيابه في سرحة) قول امرأة من العرب:

هم صلبوا العبدي في جذع نخ ... فلا عطست شيبان إلا بأجدعِ

لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة، وقلبها»([5]).

ويدل توقف ابن جني وتحفظه على القول بنيابة حرف الوعاء، في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ} [طه: ٧١] مناب حرف الاستعلاء، وهو ما ارتضاه الكوفيون، وكذا عدم تأوله لنفس الفعل (صلب) بما يفيد انتفاء تضمنه لمعنى فعل آخر في قول شاعرة العرب: (هم صلبوا العبدي في جذع نخلة) .. على سداد رأيه، ووقوفه على الفروق الدقيقة لموجبات التأويل في الحرف، وموجباته في الفعل.

ذلك أن الفعل فيما مثّل له ابن جني من نحو قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ} الأصل فيه: أن

([1]) الخصائص ٣٠٩/٢، ٣١٠.

([2]) السرحة: شجرة يضرب بها المثل في الطول، والسَّبت إشارة إلى النعال السبتية، وهى أجود النعال، وقوله ليس بتوءم: أى: هو قوى لم يزاحمه أخ في بطن أمه فيكون ضعيفًا.

([3]) لصب (بكسر اللام): شق.

([4]) العبدي: أى المنسوب إلى عبد القيس، وقوله (بأجدعا) أى بأنف أجدع.

([5]) الخصائص ٣١٤/٢، ٣١٥.

يكون متعديًا بنفسه، جاء في اللسان «الصَّلب: هذه القِتلة المعروفة، وقد صلبه يصلبه، صلبًا وصلَّبه شدد للتكثير»([1])، وفى التنزيل {وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ} [النساء: ١٥٧]، {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ} [الشعراء: ٤٩]، وهذا يعني أن حرف الجر في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} [طه: ٧١] ليس واصلًا للفعل، وإنما جاء تعدى الفعل بحرف الوعاء في هذه الآية، إلى ما ليس من شأنه التعدي إليه، بدليل استغنائه عنه في آيتي النساء والشعراء، ومن هنا كان الجار والمجرور، واقعًا موقع الحال، والمعنى: ولأصلبنكم حال كونكم في جذوع النخل، وقد عضد ابن جني قوله بما جاء على لسان شاعرة العرب: (هم صلبوا العبدي في جذع نخلة)، حيث لم يتم التأويل في الفعل، وعلل ذلك ببيان أنه من الـ «معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها»([2])، وفى ذلك إشارة إلى وجه الاستعارة في الحرف، وإلى القرينة العقلية المانعة من إرادة المعنى الحقيقي فيه.

ويدلنا ذلك على أنه إنما تأول في الحرف لأنه نظر إلى أن موجب التأويل ليس عدم إمكان تعدى الفعل بحرف الجر (في)، إذ لو قيل (صلبوا العبدي في مكان فسيح) مثلًا، لما كان هناك حاجة تدعو إلى التأويل في الحرف، أو حمله على الاستعارة، وإنما أوجب التأويل في الحرف في الآية والبيت، صحة التجوز فيه، وأن حرف الوعاء لا يتعدى في الظاهر إلى ما تعدى إليه لكون مدخوله لا يصلح للظرفية، وتلك هي قرينة الاستعارة في الحرف، فكأنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء الموعى في وعائه، وإلى ذلك جاءت الإشارة من ابن جني بقوله: «وليس كذلك قول الناس: (فلان في الجبل) لأنه قد يمكن أن يكون في غار من أغواره أو لصب من لِصابه، فلا يلزم أن يكون عليه أي عاليًا فيه»([3]).

ونظرة تأمل إلى إلحاقه بيت عنترة الذي جاء فيه (بطل كأن ثيابه في سرحة) ببيت شاعرة العرب، نلحظ توصل ابن جني لموجب ثان من موجبات التأويل في الحرف، وذلك حين لا يكون هناك فعل أصلًا يتعدى بالحرف المذكور، فيقُدَّر المعنى حينئذ بما يفيد التجوز في الحرف، وذلك قوله: «أي على سرحة، وجاز ذلك من حيث كان معلومًا أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة؛ لأن السرحة – وهى نوع من الشجر – لا تشق فتستودع الثياب ولا غيرها، وهى بحالها»([4]).

وفرْق بين هذا كله وبين ما جاء في قول الله سبحانه: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} [البقرة: ١٨٧]، إذ التأويل هذه المرة – على نحو ما أفاده كلام ابن جني في موضع آخر – إنما كان في الفعل أو ما قام مقام الفعل، وهو: الرفث، لكون ما تعدى به – وهو حرف الانتهاء – يتعدى به لفظ آخر في معناه، يقول –: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، الآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ما هو في معناه، وذلك كقول الله ـ عز اسمه ـ : {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} [البقرة: ١٨٧]، وأنت لا تقول: (رفثت إلى المرأة)، وإنما تقول: (رفثت بها أو معها)، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ(إلى)، كقولك: (أفضيت إلى المرأة)، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه»([5]).

وفرْق كذلك بينه وبين حرفٍ لم يذكره تعلقه، لكن دُل عليه من خلال المعنى الذي استدعاه المقام، وأشار إليه السياق، يقول رحمه الله: «وكذلك – أي مثل ما قُدِّر فيه فعل ليس من لفظ الفعل الظاهر ودل

([1]) لسان العرب لابن منظور ٢٤٧٧/٤.

([2]) الخصائص لابن جني ٣١٥/٢.

([3]) السابق.

([4]) الخصائص، لابن جني: ٣١٤/٢.

([5]) الخصائص لابن جني ٣١٠/٢.

أول الكلام عليه – قول الله تعالى: {مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [آل عمران: ٥، الصف: ٤١]، أي (مع الله) .. لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتى هنا (إلى) .. وكذلك قوله – عز اسمه – {هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ} [النازعات: ١٨]، وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا، دعاء منه – (عليه السلام) – صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى»[١] .. إلى أن قال:

«ألا ترى أنه لما كان (رفث بالمرأة) في معنى (أفضى إليها) جاز أن يتبع الرفث الحرفُ الذي بابه الإفضاء وهو (إلى)، وكذلك لما كان (هل لك في كذا) بمعنى (أدعوك إليه) جاز أن يقال: {هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ} [النازعات: ١٨]»[٢]، يعني كما يقال: (أدعوك إلى أن تزكى).

فقد دل كلامه هنا عن إساغة تقدير أفعال استدعتها مقامات الأحوال، وتطلبتها سياقات الكلام، ودلت عليها الحروف المذكورة التي تصلح الأفعال المقدرة أن تكون متعدية بها .. وكذا كلامه السابق عن تعدى الفعل الظاهر أو ما يقوم مقامه ـ كالرفث في آية البقرة ـ بحرف يتعدى به الفعل المقدر الذي هو بمعناه والذي صح تعديته بحرف الجر المذكور .. على ضرورة أن توجد قرينة تسوغ التجوز في الفعل أو ما يقوم مقامه، وتدل كذلك على أنه بمعناه، وهذا ما تمخضت عنه جهود من وليه من أهل العلم، وعرف فيما بعد بـ(تضمين الفعل أو ما يؤدي مؤادَّه معنى فعل آخر يصح معه تعديته بالحرف الذي يتعدى مع ذلك الفعل).

وذلك – ولا شك – مما يشهد لابن جني بالسبق وبدقة المنحى، وبعد النظر وصواب التوجه، ويُعدَّل – وذاك هو الأهم – من وجهة نظر البصريين، ويصوب من الآراء المنسوبة إليهم من أنه لا يلجأ إلى التضمين إلا إذا تعذر إجراء الاستعارة في الحرف بأن كان الفعل متعديًا بحرف جر خاص، فاستعمل لذلك استعمال اللازم، أو كان متعديًا بحرف جر آخر لم يعهد بلاغة إجراء الاستعارة فيه.

الأمر الذي ارتضاه المجمع اللغوي بالقاهرة رأيا للبصريين، وذلك حين قرر ضمن الاحتمالات التي يتخرج عليها وضع الحرف في غير معناه الذي وضع له في اصطلاح التخاطب: «التوسع في استعمال الفعل أو ما يقوم مقامه في معنى لا يتبادر منه لأول وهلة، إذا لم يكن ثمة حرف يستعار، بأن استعمل الفعل المتعدي بحرف جر خاص، استعمال اللازم، فلم يتعد إلى مفعول أصلًا، أو تعدى بحرف، ولكن بحرف جر آخر لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه، وسموا هذا التوسع: تضمينًا»[٣].

ولكن مما يشهد لعدم دقة هذا الضابط في حسم استعارة الحروف، أو القول في الأفعال التي تعدت بها بالتضمين: ـ أن ثمة حروفًا استسيغ بلاغة – بل واشتهر – إجراء الاستعارة فيها كاستعارة حرف الوعاء (في) لحرف الاستعلاء (على) على نحو ما جاء في قوله سبحانه {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ} [طه: ٧١] لكون مدخولها لا يصلح للظرفية .. ومع ذلك لم يُقل فيها بالتضمين في الفعل الذي تعدى به .. ومثاله كذلك قوله {كذلك} – جل ذكره – {وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا} [الإسراء: ٣٧، لقمان: ١٨]، وإنما آثرت الآية التعبير بـ (في) دون التعبير بحرف الاستعلاء الذي جاء في قوله تعالى: {وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا} [الفرقان: ٦٣]، رغم شهرة القول باستعارة أحد الحرفين للآخر .. لصحة المعنى مع الحرفين، ودلالة كلٍّ على ما يقتضيه السياق ذلك أنه سبحانه في آي الفرقان «لما وصف العباد، بيَّن أنهم لم يوطِّنوا أنفسهم في الدنيا وإنهم هم مُستوقرون، ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر قال:{ ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾}،

---

(١) الخصائص لابن جني ٣١١/٢، ٣١٢.

(٢) الخصائص لابن جني : ٣١٢/٢، ٣١٤، وينظر (المحتسب) له، ٥٢/١.

(٣) مجلة المجمع العدد الأول ص ١٨١.

بل امش عليها هونًا»[1].

أو قيل فيها بالتضمين دون استعارة (على) لـ (في) أو العكس، ومثاله قوله – جل ذكره – {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ} [البقرة: ١٠٢] فقد أوضح أبو حيان في دحض الرأي القائل بالاستعارة في الحرف وترجيح التضمين في الفعل: أن «تلا) يتعدى بـ (على) إذا كان متعلَّقها (يُتلى عليه)، كقوله: (يُتلى على زيد القرآن)، وليس المُلك هنا بهذا المعنى؛ لأنه ليس شخصًا تلى عليه، فلذلك زعم بعض النحويين أن (على) تكون بمعنى (في) أي: تتلو في ملك سليمان»، ثم أردف – رحمه الله – يقول: «وقال أصحابنا: لا تكون (على) في معنى (في)، بل هذا من التضمين في الفعل، ضُمن (تتقوَّل) فعديت بـ (على) لأن (تقوَّل) تعدى بها، قال تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا} [الحاقة: ٤٤]»[2].

وحاصل كلام أبي حبان: أن الذي دفع البصريين إلى عدم التأويل في الحرف، واللجوء إلى التضمين في الفعل، على الرغم من أن كلا الحرفين (على) و(في) يستعار للآخر .. هو أنهم رأوا الفعل صالحًا للتعدي بحرف الاستعلاء كما في قوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا} [لقمان: ٧] ولكنه لم يصل بهذا الحرف في آية البقرة إلى المجرور (الملك)، إنما وصل إليه عن طريق فعل آخر تضمنه هذا الفعل المذكور، ومن ثم لم يكن الحرف قرينة التجوز في الفعل، وإنما أضحى قرينة التجوز فيه هو مدخول الحرف.

لكن مع ذلك يبقى السؤال: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا آثر البصريون إذا النظر إلى تعدية الحرف – في آية البقرة – إلى ما من شأنه أن يتعدى إليه ما هو في معنى الفعل المذكور؟: ولماذا جعلوا ذلك قرينة التجوز في الفعل وقالوا: إن الفعل الملفوظ، لذلك، ضمن معنى الفعل الملحوظ فعُدي بتعديته، الأمر الذي نتج عنه القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر، مستهدين بقول الله سبحانه: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ} [الحاقة: ٤٤]؟ .. ولماذا لم يُنظروا إلى مدخول الحرف الذي لم يصلح للاستعلاء فيجعلونه قرينة التجوز في الفعل (تتلو) الذي صح تعديته بنفس الحرف، أو يجعلونه قرينة التجوز في الحرف ليتم حمل المعنى حينذاك على الاستعارة فيه كما هو الشأن في قول الله سبحانه: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ} [طه: ٧١]؟

وللإجابة عن ذلك أقول: إنه وباستقراء ما ذهب إليه البصريون في مثل ذلك الموضع رُئي أن الأمر حين يتردد بين التضمين في الفعل والتضمين في الحرف، أو يكتنفه نوعا التجوز، فإن جمهور البصريين يرجحون كفة التضمين في الفعل وذلك لسببين:

أولهما: أنهم يرون أن التضمين في الفعل من الكثرة بمكان، لذا كان حمل المعنى عليه أولى، خلافًا للتجوز في الحرف، ويورد الإمام بدر الدين الزركشي خلاف أهل العلم على الأحق بالإعمال فيقول: «واختلفوا أيُّهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى جعل التوسع في الحرف ليكون واقعًا موقع غيره من الحروف .. أولى، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف، أولى لأن التوسع في الأفعال أكثر»[3].

ومما يؤكد بأن التضمين في الفعل – عندما يتأرجح الأمر بينه وبين غيره – أولى، إجماع القدامى والمتأخرين على صدق ما ذهب إليه المحققون في ذلك، يقول ابن جني: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره – لا جميعه – لجاء كتابا ضخمًا، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة

---

(1) البرهان للزركشي ١٧٦/٤.

(2) البحر المحيط لأبى حيان ٣٢٦/١.

(3) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٣٣٨/٣، وينظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر، لابن حجر الهيثمى، ٩٩/٢ ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٢٦٣/١.

فيها»[١]، وقد جاء من متأخري أهل العربية من ينقل عن ابن جني في كتابه (التمام) – دون أن يحر في الأمر خلافًا – قوله: «أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا»[٢].

ثانيهما: أنهم يعدُّون التضمين في الفعل – الأمر الذي يعني: حمل المعنى على تأدية اللفظة الواحدة فيه مؤدى لفظتين – هو الأرسخ في تأكيد الكلام وتثبيته؛ لكونه هو الأسدّ والأدمث، على حد قول صاحب (المحتسب) «وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ويصرَّفه بحسب ما يؤثره عليه»[٣]، وإنما يتحدد ذلك – بالطبع – ويتحقق عن طريق القرينة، ودلالة السياق الذي يقتضيه المقام، وتفيده اللغة وتشير إليه.

ولو أننا أجرينا ذلك على ما نحن بصدد الحديث عنه، لرأينا أن المعنى هنا في آية البقرة يرقى – كما هو بيَّن من فحوى الآية الكريمة – عن مجرد الإخبار إلى: الإشارة إلى بطلان ما تفعله الشياطين من كذب واحتيال وإدعاء بالباطل، وهو ما يلفت إليه التضمين في الفعل دون التجوز فيه أو في الحرف، ذلك أن من المتعارف عليه والمتعالم لدى أهل البصيرة دون غيرهم من الناس، أن السحر قائم على التمويه والتخييل والخداع[٤]، والتقول على الله بغير علم.

وقد أخرج في ذلك سفيان بن عيينة وابن جرير والحاكم وصححه عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قوله: (إن الشياطين كانوا يسترقون السمع من السماء، فإذا سمع أحدهم بكلمة، كذب عليها ألف كذبة، فأشربتها قلوب الناس واتخذوها دواوين، فأطلع الله تعالى على ذلك سليمان بن داود فأخذها وقذفها تحت الكرسي، فلما مات سليمان قام شيطان بالطريق، فقال: ألا أدلكم على كنز سليمان الذي لا كنز لأحد مثل كنزه الممنع؟ قالوا: نعم، فأخرجوه فإذا هو سحر فتناسختها الأمم، فأنزل الله تعالى عذر سليمان فيما قالوا من السحر[٥] .. وقد «أحوج إلى ذلك – كما ألمحنا – أن (تلا) إذا تعدى بـ (على) يكون المجرور بها متلوًّا عليه، و(الملك) ليس كذلك»[٦].

هذا ولقد أحسن المجمع صنعًا حين عول في أمر التضمين – وذلك في ختام تقريره – على القرينة، فأوضح في أثناء الحديث عن الشرط الثاني من شروط التضمين، أنه لابد من «وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس»[٧] .

وأرى أن هذا أحرى في الوقوف على مواطن التضمين وأسدّ في الإشارة إلى مواضعه، وأفصح في التعرف من خلاله على رأى البصريين من جعل الفيصل في موجب التأويل كامنًا أو منحصرًا في الحرف، إن أمكن تطبق التأويل فيه كانت الاستعارة في الحرف وإلا كان التضمين في الفعل .. ومن كون التأويل في الفعل يلجأ إليه حين يكون هناك حرف لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه.

وفى تقديري أن عدم الأخذ في الاعتبار هذه الدقائق .. يمثل أحد الأسباب القوية في التهوين من شأن التضمين، والذهاب – من ثم – إلى أن اللجوء إلى تأدية الفعل المذكور معنى فعل آخر مقدر، نتيجة تعدي الأول بحرف يتعدى به الثاني: «لا يعدو أن يكون ضربًا من البحث عن معنى يصح معه التركب لا كشفًا عن أسرار الحرف»[٨]، كما أنه «إغفال لدلالة الحرف التي يشيعها على الفعل قبله، وانصراف عن

---

(١) الخصائص لابن جني ٣١٢/٢.

(٢) المغني لابن هشام ١٩٤/٢.

(٣) المحتسب لابن جني ٥٢/١.

(٤) بدليل قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ} [الأعراف: ١١٦]، وقوله: {يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ} [طه: ٦٦].

(٥) والروايات في ذلك كثيرة وتنظر في تفسير ابن كثير ١٣٥/١ وما بعدها، وغيره.

(٦) الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي ٩٩/٢.

(٧) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ص١٩٧ من المجلد الأول.

(٨) من أسرار حروف الجر، د. محمد الأمين الخضري ص ٣٠٣.

الغرض من إيثاره على ما هو الأصل في موقعه»[1]، يقول بعض هؤلاء في تعليقه على آية البقرة:

«ولا أحسب أن بنا حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى (تقوّل)، ولا إلى القول بأن (على) بمعنى الظرفية لأنه حينئذ يكون الحرف الموضوع لهذا المعنى أساسًا أولى بموضعه، ما لم يكن في العدول إليه ما يدل على معنى زائد، وهو: الدلالة على ما ألحقه الشياطين من ضرر بسُمعة سليمان، والافتراء على ملكه، وتشويه حقائق التاريخ، وما ألصقه بهذا النبي من زيف وأباطيل في محاولةٍ لطمس معالم الإعجاز الإلهي بتسخير الجن والإنس لسليمان، وخلط خوارق القدرة الإلهية بأباطيل السحر وفتن المشعوذين»[2]، مريدًا بذلك أن يصل إلى سر التعبير بـ(على) وأنها «تدل بطبيعة الاستعلاء فيها على الضرر، وتحميل مجرورها أثقالًا حسية ومعنوية، كما في قوله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ} [البقرة: ٢٨٦]»[3].

وما أظن أن هذه المعاني جميعًا ما كانت لتطرأ على ذهن قائلها ليعرض من خلالها ما تفيده الآية وما تدل عليه من خلال السياق، إلا بعد بحث عن الأفعال التي يسوغ لها أن تتعدى بحرف الجر المذكور، وذلك في مثل قوله: «والافتراء على ملكه .. وما ألصقوه بهذا النبي من زيف وأباطيل .. إلخ»، وما كانت هذه المعاني كذلك مبتناة إلا على هذا الأساس .. وإنما كان يسوغ القول بما ذهب إليه الباحث من أحقية البحث عن سر التعبير بحرف الجر المذكور، لو أن ثمة تعارض بين ما يضفيه البحث عن سر التضمين في الآية، وما يلقيه التعبير بحرف الجر من ظلال. /والذي أراه – وأحسب أن النفس تطمئن إليه – أن لا مشاحة في إطلاق هذا المصطلح الذي ارتضاه أهل العلم مع الاعتناء والبحث – في الوقت ذاته – عن سر التعبير بالحرف الذي تعدى إلى مجرور يصل إليه فعل آخر، وإلا فمن أين أتت هذه الدلالات على المعنى الزائد المشار إليه في النص سالف الذكر، وفى حاشية الجمل: تَلتِ الشياطين: «أي قرأت، أو افترت وكذبت»[4].

على أن القول بعدم أهمية التضمين والعدول عنه إلى مجرد البحث عن أسرار حروف الجر، والاكتفاء بذلك، لِتوهم أنهما يتعارضان، أو على حد قول البعض: لأن التضمين «لا يعدو أن يكون ضربًا من البحث عن معنى يصح معه التركب، لا كشفًا عن أسرار الحرف»[5]: يكتنفه كثير من الغموض، كما يلزم منه الوقوع في التناقض، الأمر الذي نستشعره من هذا البعض في أثناء كشفه عن أن «الاستعلاء هنا – يعني في آية البقرة – جاء على سبيل التجوز باعتبار أن ما نسب إلى سليمان وعهده، بمثابة تحميله أوزارًا تسيء إلى ملكه، وتضر به وتشوه معالمه»[6].

ومقتضى كلامه هذا، هو: استعارة (على) لـ (في)، بينما توحي عبارته في موضع آخر ـ وذلك إبان رده على ما جاء في تقرير المجمع اللغوي القاضي «بأن التأويل في الفعل يُلجأ إليه حين لا يكون هناك حرف يستعار، أو يكون الحرف مما لا يستساغ بلاغة إجراء الاستعارة فيه»[7] ـ بما هو على العكس من ذلك، فقد صرح بأن ما جاء في قرار المجمع «منقوض بكثير من الشواهد التي قال البصريون فيها بالتضمين مع وجود حرف، إجراء الاستعارة فيه مستساغ ومعهود، من ذلك قوله تعالى: {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ

---

(1) من أسرار حروف الجر، د. محمد الأمين الخضري ص ٣٢٦.

(2) السابق ص ٦٧.

(3) السابق.

(4) حاشية الجمل ٨٥/١.

(5) من أسرار حروف الجر ص ٣٠٣.

(6) السابق ص ٦٨.

(7) من أسرار حروف الجر ص ١٩، وينظر مجلة المجمع اللغوي القاهرى ص ١٨٥، المجلد الأول.

ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ } [البقرة: ١٠٢]»[١]، كما استأنس في ذلك وعضد رأيه بما جاء في البحر المحيط، فقد ساق عبارة أبي حيان التي عبر فيها عن رأى البصريين، والتي نص فيها على ذهابهم إلى أن «هذا من التضمين في الفعل، ضُمِّنَ (تتقوَّل) فعُدِّيت بـ (على) لأن (تقوَّل) تُعَدَّى بها، قال تعالى: {وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا} [الحاقة: ٤٤]»[٢].

وبذا يكون الباحث قد ذكر في موضع واحد وفى آية واحدة لم ير فيها «ثمة حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى (تقوَّل)، ولا إلى القول بأن (على) بمعنى الظرفية»[٣]: الاستعارة في الحرف تارة، والتضمين في الفعل تارة أخرى، وعدم القول بهما اكتفاء بالبحث عن سر التعبير بحرف الاستعارة تارة ثالثة مما يوحى بالاضطراب، ويبعث على عدم الاطمئنان إلى ما توصَّل إليه من نتائج تغض الطرف عن لون تميزت به لغة البيان، وتفتقت عن الحديث به شقاشق البلغاء.

المواطن التي يجمل فيها التضمين في الفعل:

وعود إلى بدء نقول: إن ابن جني وإن كان قد وقف على طريقتين يُعَّدان – وبحق – من أهم طرق التعرف على التضمين في الفعل، ألا وهما:

١– إذا كان الفعل الملفوظ في معنى آخر ملحوظ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فيُجاء مع الفعل المذكور بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، «وذلك كقول الله – عز اسمه – {أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ} [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول (رفثتُ إلى المرأة)، وإنما تقول (رفثتُ بها) أو (معها)، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى: الإفضاء، وكنتَ تعدِّى أفضيتُ بـ(إلى) كقولك: (أفضيتُ إلى المرأة) جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه»[٤].

٢– عند الاكتفاء بذكر متعلق الفعل المحذوف، والمدلول عليه من خلال المعنى الذي طلبه السياق، واستدعاه المقام، ودلت عليه الحروف المذكورة التي تصلح الأفعال المقدرة أن تكون متعدية بها، كما في «قول الله سبحانه {مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤]، أي مع الله .. لما كان معناه: (من ينضاف في نصرتي إلى الله)، جاز لذلك أن تأتى (إلى) .. وكذلك قوله: {هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ} [النازعات: ١٨] .. لما كان على هذا دعاء منه، صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى»[٥].

وفى ذلك إشارة إلى أن فعل الإنهاء المفاد من (إلى) لما كان بمعنى المصاحبة، وإضافة أحد المشاركين إلى الآخر في آية آل عمران والصف، وبمعنى الدعاء والإرشاد في آي النازعات، تضمن معناهما، فصار المعنى في الأول: من ينضاف في نصرتي إلى الله؛ لأن الجار والمجرور (إلى الله) من صلة أنصاري، جاء مضمنًا معنى الإضافة كأنه قيل: (من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصروننى كما ينصرني)[٦]، أو (مَن الذين يضيفون أنفسهم إليّ في نصرتي)[٧].

---

(١) من أسرار حروف الجر لمحمد أمين الخضري، ص ١٩.

(٢) السابق ص ٢٠، عن البحر المحيط لأبى حيان، ٣٢٦/١.

(٣) السابق ص ٦٧.

(٤) الخصائص لابن جني ٣١٠/٢.

(٥) السابق ٣١١/٢.

(٦) وذلك إذا تعلق الجار والمجرور بـ (أنصاري) أما إذا تعلق بمحذوف حال من الياء وهو مفعول به معنى فيكون المعنى حينئذ: (من ينصرني حال كونى ملتجئًا إلى الله تعالى أو ذاهبًا إلى الله) (ينظر الكشاف، ٤٣٢/١، وروح المعاني ٢٧٩/٣).

(٧) روح المعاني ٢٧٩/٣.

كما صار المعنى في الثاني : (أدعوك)[1]، وفيه يقول صاحب اللسان: «وأنت تقول: (هل لك في كذا)، لكن لما كان هذا دعاء منه‘ صار تقديره: (أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى)[2]، وفى الإملاء: «لمّا كان المعنى: أدعوك، جاء بـ (إلى)[3]»، ولعله جعل الظرف متعلقًا بمعنى الكلام، أو بمقدر يدل عليه.

٣– وأوقفنا أهل العلم من خلال استعراضهم لحرف الاستعلاء في قوله تعالى: {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ } [البقرة: ١٠٢]، على: أن الأرسخَ لدى جمهور البصريين في تأدية المعنى، عندما يكون الفعل صالحًا للتعدي بحرف الجر، ولكنه لا يصل بهذا الحرف في الظاهر إلى ما وصل إليه .. حَمْلُه على التضمين في الفعل ما أمكن، حتى لو استسيغ بسبب ذلك ـ بلاغ ةـ إجراء الاستعارة في الحرف – على نحو ما أفضنا فيه القول – لكون ذلك أولى من حمله على التجوز في الحرف أو التضمين فيه حسبما يرى المحققون، وعلى حد ما نص على ذلك الإمام الزركشي وغيره.

أقول أن ابن جني وغيره ممن تبنوا رأى البصريين في التضمين، وإن كانوا قد وقفوا على بعضٍ من طرائق التضمين في الفعل، فإن مجمع اللغة العربية بحديثه عن ضرورة أن توجد قرينة تدل على ملاحظة الفعل الأخر – المحذوف – يُؤمَنُ معها اللبس، قد وضع – هو الآخر – أيدينا على كثير من الضوابط التي يمكن لنا من خلالها أن نتعرف على مواطن التضمين في العربية بل وأن نتوسع فيها[4]، وذلك بطريقة منضبطة، تكشف لنا عن حقيقة ما ذهب إليه أهل البصرة من النحاة، وتحُول في نفس الوقت دون القول بالتضمين في الحرف، أو أن نُدخِل في الباب ما ليس منه، ومن الصور التي عرض لها المجمع في أثناء حديثه المستفيض عن التضمين ويمكن بالتالي إضافتها إلى ما سبق الإشارة إليه:

٤– استعمال الفعل المتعدي بنفسه استعمال اللازم، أو بمعنى آخر: دخول حرف الجر على ما أصله متعلق الفعل المذكور، ومثاله:

أ – دخول اللام على ما أصله المفعول: كقولنا في الصلاة: (سمع الله لمن حمده)، فالفعل في الأصل متعد بنفسه، ولكن تعدى بحرف (اللام) ليتضمن معنى فعل آخر هو الفعل (استجاب)، جاء في قرار المجمع «أشهر القرائن وأكثرها ورودًا، حرف الجر الذي يتعدى به الفعل ولم يك من حقه أن يتعدى به، كاللام الداخلة على (مَن) في قول المصلى (سمع الله لمن حمده)، فـ (سمع) ينصب ما في معنى الكلام والصوت، بنفسه فضُمِّن معنى (استجاب) فعدّى بـ (اللام).

ب– وكـ (عن) الداخلة على (أمره) في قوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ } [النور: ٦٣]؛ لأن (يخالف) يصح أن يتعدى إلى الأمر بنفسه، فيقال (خالف أمر رئيسه)، ولكن لما ضُمِّن في الآية معنى (يَخرجون) و(ينفصلون) عُدِّي بـ (عن)»[5]، والحق أن الفعل (خالف) كما يتعدى بنفسه فتقول (خالفت زيدًا)، و(خالفت أمره) من غير احتياج إلى تعديته بالجار، فإنه كذلك يتعدى بـ(إلى) تقول (خالفت إلى كذا)، «ومن قولهم: (هو يخالف إلى امرأة فلان): أي يأتيها إذا غاب عنها»[6]، لكن لأنه لا يتعدى بـ (عن)، فقد جاء مُضَمَّنًا لفعل آخر ذهب المجمع إلى تقديره بـ(يخرجون) أو (ينفصلون)، والزمخشري إلى

---

(١) وهذا أحد أوجه ثلاثة قيلت في حمل معنى الآية عليها. الثاني : أنها بمعنى (في) كما في قوله تعالى: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ } [النساء: ٨٧، الأنعام: ١٢] (ينظر الإتقان للسيوطي ٥٣/١)، والثالث: على حذف القيد الذي تعلق بـ (إلى) أى: (هل لك رغبة أو حاجة إلى كذا) (ينظر البحر المحيط ٤٢١/٨، وروح المعاني ٥١/٣٠ المجلد ١٦).

(٢) لسان العرب ١٢٠/١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ص ٥٧٦.

(٤) ولكم تمنيت أن يسعني القدر يسعفنى ويسعدنى الحظ لو وجدت لأن أجد من يأخذ هذه الضوابط بعين الاعتبار ويعد هذا البحث جانبا نظريًا، يتعبد يتبعه هو بجانب آخر تطبيقيٍّ على آي التنزيل ويجعل من هذا وذاك سفرًا واحدًا ولكني لم أجد، ولعل في مستقبل الرفان يقيض الله من يفعل ذلك خدمة لكتاب الله المجيد.

(٥) مجلة المجمع الملكى ص ١٩٧، ١٩٨ المجلد الأول.

(٦) لسان العرب لابن منظور، ١٢٣٩/٢.

تقديره: بـ (يصدرون)، والمعنى: (فليحذر الذين يصدرون عن أمره .. وعن طاعته ودينه)"([1])، وغيرهما: إلى تضمينه «معنى يميلون أو يعرضون أو يعدلون»([2])، أو (ينحرفون) أو (يزيغون)([3])، وكلها أفعال تتعدى بـ(عن)، ولا يستبعدها السياق، بل يحتملها ويشير إليها([4]).

جـ- وقريب من هذا حرف الإلصاق في مثل قوله الله تعالى: {وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ} [هود: ٥٩]، ذلك أن الأصل في (جحد) أن يتعدى بنفسه، لكنه لما أجرى مجرى (كفَر) عدَّى بـ (الباء)، كما عُدِّي (كفر) بنفسه في قوله {أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ} [هود: ٦٠] إجراء له مجرى (جحد)، ولا يبعد أن يُضمَّن فعل (جحد)([5]) معنى (كذب) لتعديه أيضًا بالباء وبذا يكون هو الآخر قد عدى تعديته([6]).

د – وحرف الوعاء مثل قوله: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ} [الأحقاف: ١٥] فقد ضَمَّن (أصلح) معنى (بارك) لأنه سأل أن يجعل ذريته موقعًا للصلاح، ومظِنّة له، كأنه قال: هب لي الصلاح في ذريتي فأوْقِعه أو اجعله فيهم؛ لأن أصلح يتعدى بنفسه بدليل قوله: {وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥ} [الأنبياء: ٩٠]، وقوله: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ} [يونس: ٨١]([7]).

هـ- وحرف الاستعلاء في مثل قوله تعالى {وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا} [الأعراف: ٨٤] فقد «ضَمَّن (أمطرنا) معنى: (أرسلنا)، فلذا عدَّاه بـ (على) كقوله: {وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً} [الأنفال: ٣٢]».

و – وحرف الانتهاء في مثل قوله سبحانه في خطاب الله للوط ': {وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ} [الحجر: ٦٦] وقوله: {وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ} [الإسراء: ٤] .. لأن (قضى) - التي تدور مادتها في الأصل - على ما تحدثت به معاجم اللغة –تحذف هذه الشرطة وما قبلها حول معاني: الحكم والفصل والإيجاب وبلوغ الشيء - تتعدى بنفسها إلى المفعول، وذلك في نحو قوله: {وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا} [البقرة: ١١٧] وقوله: {ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا} [الأنعام: ٢]، وقوله {وَلَـٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا} [الأنفال: ٤٢]، وقوله: {ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ} [الحج: ٢٩]، وقوله: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا} [الأحزاب: ٣٦]، وقوله: {فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ} [الزمر: ٤٢]، وقوله: {فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ} [فصلت: ١٢]، يعني أحكم خلقهن .. إلخ.

([1]) الكشاف للزمخشري ٧٩/٣.

([2]) الإشارة إلى الإيجاز، للعز بن عبد السلام، ص ١٠٣.

([3]) البرهان للزركشي ٣٤٢/٣، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. عضمية ٢٥٤/٢.

([4]) ونظيره ما اشتهر من قوله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} [الكهف: ١٢٨] قال أبو عبيدة والأخفش: ولا تعدهم عيناك، لكن لما تضمن معنى (تَنْبُ) عُدّي بحرف الجر.

([5]) وقيل: (كفر) كـ (شكر) يُعدَّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر (ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. عضمية ٢٥٠/٢).

([6]) ينظر الإشارة للعز ١٠١، والعكبرى ٣٣٧، والجمل ٤٠٦/٢، ٥٧٧، والبحر المحيط ٢٣٥/٥.

([7]) ينظر دراسات .. لعضمية ٢٦٠/٢، والبحر المحيط ٦١/٨، والكشاف ٥٢١/٣.

لكن لما ضمن الفعل في آيتي الإسراء والحجر معنى الإيحاء والإنفاذ تعدى بـ (إلى)([1])، والمعنى في {وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ}: «وأوحينا إليهم وحيا مقتضيًا، أي: مقطوعًا مبتوتًا بأنهم يفسدون في الأرض لا محالة» هكذا نص عليه العلامة الزمخشري([2])، وفى معناه يشير الرازي إلى أن «(وقضينا) أي: أعلمناهم وأخبرناهم بذلك، وأوحينا إليهم، ولفظ (إلى) صلة للإيحاء؛ لأن معنى (قضينا) أوحينا إليهم بذلك»([3])، ونظيره في آية الحجر، وفيها يقول صاحب الكشاف: «عَدَّى (قضينا) بـ (إلى) لأنه ضمن معنى أوحينا كأنه قيل: أوحينا إليه مقضيًا مبتوتًا {أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ}»([4]).

ز – وحرف الابتداء في قوله: {وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ} [الأحزاب: ٤] ونظيره في آيتي المجادلة الثانية والثالثة، فقد عَدَّى الفعل (تظاهرون)، و(يظاهرون) «بـ (من) مع أنه يتعدى بنفسه، لتضُّمنِه معنى التباعد ونحوه مما فيه معنى: المجانبة ويتعدى بـ(من)»([5]) .. ذلك أن العرب «كانوا إذا ظاهروا المرأة تجنبوها كما يتجنبون المطلقة ويحترزون منها، فكان قوله (ظاهر من امرأته) أي بَعُد واحترز منها، كما قيل (آلى من امرأته) لمّا ضُمنِّ معنى: التباعد، عُدِّي بـ (مِن)»([6]).

وفى إجمال هذه الصور التي استعمل الفعل المتعدي بنفسه فيها استعمال اللازم، يذكر ابن هشام ضمن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا: «أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} [الكهف: ٢٨]، {فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ} [النور: ٦٣]، {أَذَاعُوا۟ بِهِۦ} [النساء: ٨٣]، و{وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ} [الأحقاف: ١٥]، {لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ} [الصافات: ٨]، وقولهم (سمع الله لمن حمده) وقوله: (يجرح في عراقيبها نَصْلى)، فإنها ضُمِّنت معنى (ولا تَنْبُ)، و(يخرجون)، و(تحدثوا)، (وبارك)، (ولا يصغون)، و(استجاب)، و(يعث أو يفسد)»([7]).

٥– وقريب من هذه الصور: وصول الفعل الرافع المتصل، إلى الضمير المجرور وهما لشخص واحد، كما في قوله سبحانه على لسان رسوله في خطاب زيد بن حارثة ـ وقد أذاه: استعلاء امرأته زينب بنت جحش، وهم بطلاقها ـ: {وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ} [الأحزاب: ٣٧]، ذلك أن الأصل في الفعل (أمسك) أن يتعدى نفسه، وفى التنزيل: {وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ} [الحج: ٦٥]، {إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا} [فاطر: ٤١]، {أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ} [الملك: ٢١]، وهى في مجموعها تعني: الحفظ والمنع، وتعديها في آية الأحزاب بحرف الاستعلاء لتضمنها معنى الحبس.

([1])ينظر السابق ٤٦١/٥، ٨/٦.

([2])الكشاف ٤٣٨/٢.

([3])التفسير الكبير للفخر الرازى ١٥٥/٢٠.

([4])الكشاف ٣٩٥/٢.

([5])روح المعاني ٢٢١/٢١ المجلد ١٢.

([6])لسان العرب لابن منظور ٢٧٧٠/٤.

([7])مغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير ١١٦/٢، وينظر المغني بحاشية الدسوقي ٢١٠/٢.

وإنما يكمن سر التعبير به، في الإعلان والإفصاح عما يعانيه زيد ويحس به من وطأة تعاليها عليه، «فهو كقوله: (هون عليك، ودع عنك نهبًا صيح في حجراته)، وذكروا في مثل هذا التركيب أن (على)، و(عن) اسمان ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع (فكَّر فيك) و(أعين بك)، بل هذا مما تكون فيه النفس، أي فكر في نفسك وأعْنِ بنفسك، والحق – على نحو ما ذكر الآلوسي – جواز ذلك التركيب مع حرفية (على)، و(عن)»([1]).

٦– ومن صور التضمين التي أقرها المجمع مراعيًا فيها وجود القرينة الدالة على ملاحظة الفعل الآخر، والتي معها وبها يُؤمنُ اللبس: ـ «المفعول لفعل أصله أن يتعدى بحرف جر، فعُدِّي بنفسه، لتضمنه معنى فعل آخر يتعدى بنفسه، كقوله تعالى: {فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا} [مريم: ٢٢]، فإن (انتبذت) ضُمِّن معنى (أتت) فنصب (مكانًا)»([2]) .. في إشارة منه إلى ما هو على العكس من الصورة السابقة، وهذه الصورة يتم فيها هذه المرة، تعدِّى الفعل الذي الأصل فيه أن يصل إلى المفعول بنفسه .. بحرف مناسب لفعل آخر تضمنه الفعل المذكور.

٧– و«المفعول لفعل قاصر لا يتعدى مطلقًا، فضُمِّن معنى فعل متعدٍ بنفسه، نحو {سَفِهَ نَفْسَهُۥ} [البقرة: ١٣٠]، ضُمِّن (سفه) معنى: (أهلك)»([3]) .. هكذا نص عليه قرار المجمع، والحق أن ذلك إنما يتأتى على رأى أبي عبيدة والقائلين معه بلزوم الفعل (سَفِهَ)، كالزجاج وغيره، قال أبو عبيدة: «معنى (سفِه نفسه) أهلك نفسه وأوبقهَا»([4])، وقال الزجاج: «القول الجيد عندي في هذا أن (سفِه) في موضع: (جهل)»([5])، وفى الحديث (إنما البَغيُّ من سفِه الحق): أي من جهله، ويقال: (سفِه فلان رأيه) إذا جهله، وكان رأيه مضطربًا لا استقامة له.

وهذا يعني ـ بالضرورة ـ: أن الفعل (سفِه) قد ضُمِّن معنى: (جهل) لينضاف إلى معنى الاستخفاف والامتهان معنى الجهل، فتؤدى الكلمة بسبب التضمين مؤدى كلمتين، وعليه يكون معنى الآية الكريمة: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم ويعدل عنها إلا من جهل نفسه لخفة عقله، وعدم تفكيره)، فعُدِّي كما عُدِّي، هكذا أفاده الزجاج والزمخشري([6])، ومما يقوى من قولهما .. «الحديث الثابت المرفوع حين سئل النبي عن الكبر، فقال: (الكِبْر أن تسفَّه الحق، وتغمط الناس) فجعل (سفِه) واقعًا معناه: أن تجهل الحق فلا تراه حقًا)»([7])([8]).

([1])روح المعاني للآلوسي ٣٦/٢٢، ٣٧ المجلد ١٢.

([2])مجلة المجمع الملكى ص١٩٧، ١٩٨ المجلد الأول.

([3]) مجلة المجمع الملكى ص ١٩٨ المجلد الأول.

([4]) لسان العرب ٢٠٣٣/٣.

([5]) السابق، ومعانى القرآن للزجاج ١٩٠/١.

([6]) ومفاد كلامهما: أن الفعل (سفه) ضُمِّن معنى: (الامتهان والاستخفاف بالحق، وألا يراه على ما هو عليه من الرجحان والرزّانة)، والمعنى في الآية: إلا من (امتهنها واستخف بها) (ينظر الكشاف ٣١٢/١، وينظر معاني القرآن للزجاج ١٩٠/١).

([7]) لسان العرب ٢٠٣٣/٣.

([8]) وفى توجيه النصب في مثل هذا الفعل من الأفعال القاصرة، على غير التضمين:–
أ – يذكر الكسائى والفراء أن (نفسه) منصوب على التفسير، أى: التمييز، وحجتهما في ذلك أن التفسير في النكراته أكثر نحو: (طِبْتُ به نفسًا)، و(قررتُ به عينًا) أراد أن قولهم: ـ (طبت به نفسا) معناه: طابت نفسي به، فلما حول الفعل إلى صاحب النفس خرجت النفس مفسرة (لسان العرب ٢٠٣٣/٣ بتصرف)، ليدل – على نحو ما ذكر الفراء في توجيه آية البقرة – على أن السفه فيه، وكان حكمه أن يقول: (سفه زيد نفسًا) لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته (سَفِهت نفسُ زيد) ونصب كنصب النكرة تشبيهًا بها، ولا يجوز عنده تقديمه، لأن المفسر لا يتقدم، ومثله قولهم: (ضقت به ذرعًا) و(طبتُ به نفسًا) والمعنى: ضاق

٨– ويلحق بتعدية الفعل الذي الأصل فيه ألا يتعدى مطلقًا لا بنفسه، ولا بغيره إلى المفعول به، لتضمنه معنى فعل آخر يتعدى إلى المفعول: (رحُب) و(طُلع) بضم عين الكلمة في مثل قولهم: (رحبتُكم الطاعة)(١)، و(إن بشرا طلُع اليمن)، أي: قصدها من (نجد)، هكذا ورد في الحديث ونص عليه السيوطي في مزهرة(٢)، فإن الفعلين هنا لازمان، لا يصلان في الأصل بنفسيهما، ولا بغيرهما إلى المفعول به، ولكنهما لما تضمنا معنى (وسع) و(بلغ) نصبا مفعولا به، هو في الأول كاف الخطاب، ومعناه على ذلك: (وسعتكم الطاعة)، ونظيره: (وسعتكم الدار) أي: اتسعت لكم، وفى الثاني (اليمن)(٣).

وفى كشف ابن هشام عن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، يشير رحمه الله في كتابه (المغني) إلى أن من بين هذه الأمور: (التضمين)، ويقول معللًا: «فلذلك عدى (رحُب) و(طُلع) إلى مفعول، لمّا تضمنا معنى: (وسع) و(بلغ)»(٤).

والحق أن هذا الأمر ليس على إطلاقه «لأن (فعُل) المضموم العين ليس متعديًا عند النحويين، إلا أن أبا على الفارس حكى أن هذيلًا تعديه بها، إذا كان قابلًا للتعدي بمعناه، كقول الشاعر: (ولم تَبصُر العين إلا كلابًا) بفتح تاء (تبصر) وضم صادها، مع أن (بَصُر) لا يتعدى إلا بالباء نحو: {فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ} [القصص: ١١]، ومعنى كلامه: أن هذيلًا تضمن (رحُب) معنى (وسع) فتعديه بنفسه، ولكن جمهرة العرب لا تعديها)(٥)»(٦).

٩– ومن الصور القريبة مما سبق: وصول الفعل الذي لا يتعدى في الأصل إلا بحرف الجر .. إلى المفعول به، بنفسه، كما في قوله الله – جل وعلا –: {وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ} [البقرة: ٢٢٧]، وقوله: {وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ} [البقرة: ٢٣٥]، فقد عدَّى الفعل (عزم) إلى مفعوله بصورة مباشرة ـ والأصل فيه: أن يُعَّدى بحرف الاستعلاء، يقال: «(عزم على الأمر): ـ أراد فَعلَه .. و(عزم عليه ليفعلن): أقسم، و(عزَمْتُ عليك) أي: (أمرتك أمرًا جدًا)»(٧) ـ وذلك حتى يتضمن الفعل المذكور في الآيات الكريمة من سورة البقرة معنى الفعل (نوى)، والوجه في ذلك: تعلق المواضع التي وردت فيها هذه

ذرعى به، وطابت نفسي به (السابق بتصرف).

ب– بيد أن البصريين أنكروا هذا الرأى، وقالوا: إن المفسرات نكرات، ولا يجوز أن تجعل المعارف نكرات، وذكروا أن قولهم: (سفه نفسه وحلمه) و(غبن رأيه) و(بطِر عيشه) و(ألم بطنه) و(وفق أو رشِد أمره) الأصل فيه: (سفِهت نفسَ زيد) و(سَفِه حلمه) و(رشِد ووفق أمرُه)، فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه، لأنه صار في معنى: (سفّه نفسه) بالتشديد، وعليه فإن قوله ﷺ :(إلا من سفه الحق) معناه: إلا من سفه الحق.

ج – ووجه بعضهم الآية على نزع الخافض، والمعنى (إلا من سفه في نفسه)، أى: صار سفيهًا، إلا أن (في) حذفت (السابق بتصرف) .. واعترض الجميع أبو حيان قائلًا: «إن التضمين والنصب بنزع الخافض لا ينقاسان. وإن التشبيه بالمفعول به مخصوص عند الجمهور بالصفة .. وإن البصريين منعوا مجيء التمييز معرفة، فالحق الذي لا ينبغى أن يتعدى، القول بالتعدي» (روح المعاني ٦١٠/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١).

(١) والأصل فيه قول بعضهم – هو نصر بن سيار عامل بنى أمية على خراسان –: (أرحِبَكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى؟) أى أَوَسِعكم، فعدى (فعُل) على الرغم من أنها ليست متعدية عند جمهور النحويين.

(٢) نظر المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي ٣٧/٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير ١١٦/٢، وحاشية السيد عليه ٢١٣/٢، والنحو الوافى ١٧٠/٢، ١٧١.

(٤) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ١١٨/٢.

(٥) مجلة المجمع اللغوي ص ١٩٧٥ المجلد الأول.

(٦) وبناء على ماسبق فإنه لا صحة: لما ذكره صاحب المغني، من: «أنه لم يرد على هذه الصيغة متعديًا إلا (رحُب) و(طُلع)» (المغني ١١٦/٢) .. ولا لما جاء في الصحاح من أنه "لم يجيء في الصحيح (فعُل) بضم العين متعديًا غير هذا" – يعني (رحب) (ينظر اللسان ١٦٠٦/٣)، إذ ذاك الحصر والتحديد مدفوعان بمثل (بَصُر) على ما مر بنا.

(٧) لسان العرب لابن منظور ٢٩٣٢/٤.

الكلمة ببواطن النفوس ونواياها .

وها نحن أولاء واجدون في معنى الآية الأولى حديثًا عن الذين يؤلون من نسائهم، إذ المراد من قوله: «{وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ}، أي صمموا قصده بأن لم يفيئوا واستمرُّوا على الإيلاء {فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ} لإيلائهم الذي صار منهم طلاقا بائنًا بمضي العدة {عَلِيمٌ} بغرضهم من هذا الإيلاء، فيجازيهم على وفق نياتهم»(١) .. وفى الثانية ـ حديثًا عن التعريض بنكاح المتوفى عنه زوجها قبل انقضاء عدتها: {وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٥]، «أي: لا تقصدوا قصدًا جازمًا عقد (عقدة النكاح)، وفى النهى عن مقدمة الشيء نهى عن الشيء على وجه أبلغ، وصح تعلق النهى به لأنه من الأفعال الباطنة الداخلة تحت الاختيار، ولذا يثاب فيها على النية» (٢).

١٠– وتضمين الفعل الذي يتعدى في الأصل بحرف الجر، معنى فعل آخر يصل إلى ما بعده بحرف جر مغاير، من نحو ما جاء في قوله تعالى: {وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ} [يوسف: ١٠٠]، حيث ضُمِّن الفعل (أحسن) الذي الأصل فيه – كما جاء في البحر – أن يتعدى بـ (إلى) أو (اللام) كما في قوله تعالى: {وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ} [القصص: ٧](٣) .. معنى (لَطَف) التي تتعدى بها، ففي (أساس البلاغة): «لطفت بفلان: رفقت به، وأنا ألطف به: إذا أريتُه مودة ورفقًا في المعاملة، وهو لطيف بهذا الأمر: رفيق بمداراته، (والله لطيف بعباده) .. وقد لطف بهم، صار لطيفًا، وألطفه بكذا: أتحفه وبَرّه .. وتلطفت بفلان: احتلت له حتى اطلعت على أسراره» (٤).

وعليه المعول، ولا صحة لما ذكره بعضهم من عدم تعدية (لطف) بالباء زعمًا منه أنه لا يتعدى إلا باللام، كما لا صحة لما ذهب إليه آخرون(٥) إلى أن معنى (لطف) وأحسن واحد، ذلك أن «المعجمات مجمعة على اختلاف المعنيين وإن تقاربا، ولم يصرح معجم منها في مادة الإحسان بمعنى اللطف ولا العكس، حتى الأساس المميز بين الحقيقة والمجاز، بل صرحوا بأن معنى اللطف الوضعي هو صغر الجسم ودقته، وعدم الجفاء والضخامة، وإنه قد يخرج إلى معنى مجازي هو الرفق، وغاية ما في زعمهم أن صاحب القاموس عند شرح اسم الله (اللطيف) وقعت له عرضًا كلمة (المحسن) حيث يقول: (واللطيف: البر بعباده، المحسن إلى خلقه، بإيصال المنافع إليهم برفق ولطف، أو العالِم بخفايا الأمور ودقائقها) فظاهر من كلامه أن الشرح يدور حول معنى الرفق في الإحسان، واللطف فيه .. والحق أن المناسبة اشتدت بينهما حتى أشبها المتماثلين، وأنهما يجمعهما جنس قريب هو (عُنى به)»(٦).

١١– ومن صوره: تعلق الجار والمجرور بالفعل الوصفي المدلول عليه بالاسم، وقد أشار إلى هذه النوع من التضمين كثير من أهل العلم، منهم: السعد التفتازاني وصاحب الكليات تعليقًا على قول الله تعالى: {وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ} [الأنعام: ٣] حيث ذكروا أن الجار والمجرور لا يجوز تعلقه بلفظ الجلالة لكونه اسمًا لا صفة، فشبه الجملة على ذلك متعلق بالمعنى الوضعي الذي تضمنه الاسم الجليل كما في

---

(١) روح المعاني للآلوسي ١٩٥/٢.

(٢) السابق ٢٢٨/٢.

(٣)ينظر البحر ٣٤٨/٥، وروح المعاني للآلوسي ٨٥/١٣ المجلد الثامن.

(٤)أساس البلاغة ٣٤٢/٢.

(٥)منهم الدسوقي والأمير في حاشيتهما على المغني.

(٦)مجلة المجمع الملكى ص ١٩٦، ١٧٩ المجلد الأول.

قوله: (هو حاتم في طيئ) على تضمين معنى الجواد[١].

وعليه، فإن المعنى المعتبر في الآية الكريمة يمكن أن يكون هو المأخوذ من أصل اشتقاق الاسم الكريم، أي: (المعبود)، أو ما اشتهر به الاسم من صفات الكمال مع ملاحظة المقام الذي يقتضيه منها، أو ما يدل عليه التركيب الحصري لتعريف طرفي الإسناد فيه من التوحد والتفرد بالألوهية، أو ما تقرر لدى الكل من إطلاق هذا الاسم عليه تعالى خاصة، فكأنه قيل: وهو المعبود فيهما، أو: هو المالك والمتصرف والمدبر فيهما، أو وهو المتوحد بالألوهية فيهما، أو وهو الذي يقال له (الله) فيهما لا يشرك به أحد في هذا الاسم، والتضمين هنا، يعني: ملاحظة أحد هذه المعاني المذكورة في ضمن ذلك الاسم الجليل. ونظيره ما جاء في قوله سبحانه: {وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ} [الزخرف: ٨٤][٢].

١٢– وعن بعض صور التضمين ـ من غير ما ذكرنا ـ يقول ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة فلذلك عدى (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا، وذلك في قولهم (لا آلوك نصحًا) و(لا آلوك جُهدًا) لِمَا ضُمِّن معنى: لا أمنعك .. ومنه قوله تعالى: {لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا} [آل عمران: ١١٨]»[٣] في إشارة من ابن هشام إلى بعض استعمالات الكلمة المضمنة في اللغة.

يقول جار الله في أصل هذا الفعل، ومعناه قبل التضمين وبعده: «يقال: ألا في الأمر يألو: إذا قصر فيه، ثم استعمل معدًّى إلى مفعولين في قولهم: لا ألوك نصحًا ولا ألوك جهدًا، على التضمين، والمعنى: لا أمنعك نصحًا ولا أنقصكه»[٤].

وفى اللسان «ألا، يألو، ألْوا، وألوًا: ـ قصر وأبطأ .. قال الأصمعي: يقال: (ما ألْوت جَهْدًا) أي: لم أدع جَهْدا، قال: والعامة تقول: (ما آلوك جهدًا) وهو خطأ .. ولابن الأعرابي في قوله جل وعلا: {لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا} [آل عمران: ١١٨]، أي: لا يقصرون في فسادكم، وفى الحديث: (ما من والٍ إلا له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالا)، أي: لا تقصر في إفساد حاله، وفى حديث زواج على رضي الله عنه قال النبي لفاطمة عليها السلام: ما يبكيك فما ألوتك ونفْسي، وقد أصبت لك خير أهلي، أي ما قصرت في أمرك وأمري، حيث اخترت لك عليا زوجًا»[٥]، وفيه أيضًا: ما أفاده الزمخشري من تضمين الفعل (ألا) معنى: (أدع) و(أمنع) و(أنقص)، وهى وما جاء على شاكلتها من معان، مما تتعدى إلى مفعولين .. خلافًا للفعل ذاته قبل التضمين فإنه لا يتعدى بنفسه إلى غير فاعله.

١٣– وقد يصل الفعل المضمن إلى المفعول الثاني بعد أن كان قاصرًا على مفعول واحد، كما في قوله سبحانه: {وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا} [الأحقاف: ١٥]، فقد قيل: ضمَّن {وَوَصَّيْنَا} معنى: (ألزمنا)، فتعدى لاثنين، الثاني {إِحْسَٰنًا}، وقيل: هو منصوب على المصدر على تضمين {وَوَصَّيْنَا} معنى: (أحسنا)، أي: (أحسنا بالوصية للإنسان بوالديه إحسانًا) وقيل غير ذلك[٦].

---

(١) ينظر السعد على الكشاف، والكليات لأبى البقاء الكفوي ص ١٠٨، وروح المعاني ١٢٩/٧ المجلد الخامس.

(٢) ينظر روح المعاني ١٢٩/٧ المجلد الخامس، ١٦٣/٢٥ المجلد الرابع عشر.

(٣) المغني لابن هشام ١١٨/٢.

(٤) الكشاف للزمخشري ٤٥٨/١، وينظر البحر المحيط ٣٨/٣، ٣٩، والعكبرى ١٥٤.

(٥) لسان العرب لابن منظور ١١٧/١.

(٦) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دكتور عضيمة ٣١٩/٢، وينظر البحر المحيط ٦٠/٨، والعكبرى ص٥٣٠، وروح المعاني ٢٧/٢٦ المجلد الرابع عشر.

ونظيره الفعل في قوله – عز اسمه – {وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ} [البقرة: ١٧]، فقد ذكر العكبري أن «{وَتَرَكَهُمْ} ها هنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأن المعنى: (صيَّرهم)، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني {فِي ظُلُمَٰتٍ} .. ويكون {لَّا يُبْصِرُونَ} حالا، ويجوز أن يكون {لَّا يُبْصِرُونَ} هو المفعول الثاني، و{فِي ظُلُمَٰتٍ} ظرف يتعلق بـ {وَتَرَكَهُمْ} أو بـ {يُبْصِرُونَ}»[١]، يريد أنه في حال عدم حمل المعنى على الصيرورة التي تضمنها الفعل (ترك) لا يكون ثمة تعدية إلى غير الفاعل.

وأوضح منهما ما جاء في قوله جل وعلا: {وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ} [آل عمران: ١١٥]، وفى استكناه ما في الفعل {يُكْفَرُوهُ} من تضمين، يقول جار الله: «إن قلت: لم عدى إلى مفعولين، و(شكر) و(كفر) لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول: (شكر النعمة وكفرها)؟، قلت: ضُمِّن معنى (الحرمان)، فكأنه قيل: فلن تحرموه، بمعنى: فلن تحرموا جزاءه»[٢]، ذلك أن معناه قبل البناء للمجهول: فلن يحرمكم الله ثوابه، فكاف الخطاب في موقع المفعول الأول، وثوابه مفعول ثانٍ.

١٤– واستكمالًا للحديث عن نقل الفعل إلى أكثر من درجة بسبب تضمينه فعلًا آخر، يفيد ابن هشام أنه لذلك «عدى (أخبر) و(خبَّر) و(حدَّث) و(أنبأ) و(نبّأ) إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى (أعلم) و(أرى)، بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار نحو {أَنۢبِـُٔوهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ} [البقرة: ٣٣]، {نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ} [الأنعام: ١٤٣]»[٣] ومن شواهد ذلك في العربية قول الشاعر:

نبَّئتُ زرعةَ والسفاهةَ كا ... يُهـــــــدى إلىَّ غرائبَ الأشعـ

وقوله:

وما عَلَيْك إذا أخـــبرتني دَنِنـ ... وغاب بعلَـــك يوما أن تَعُو

وقوله:

أو مَنَعتم ما تُسْألـــــون فمَـ ... حُدِّثتمـــوه عَلَينـــــا والـــ

وقوله:

وأنـــبئتُ قيســـا ولـــــم أبْلـ ... كمـــا زعمـــــــوا خيـــرَ أهـــلِ الـ

وقوله:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضـ ... فأقبلتُ من أهلي بمصر أعـ

فقد تعدت الأفعال (نبَّأ) و(أخبر) و(حدَّث) و(أنبأ) و(خبَّر) على الترتيب إلى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معنى (أعلم) و(أرى)، اللتان دخلت عليهما وتقدمتهما همزة النقل، وفى هذا يقول ابن مالك:

وكـ (أرى) السابق (نبَّأ) (أخـ ... (حدَّث) (أنبأ)، كـــذا (خبَّرا)

١٥– ومما هو على العكس مما سبق، وصول الفعل إلى الثاني بحرف جر، بعد أن كان متعديًا بنفسه إلى

---

(١) العكبرى ص٢٨، وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د/ عضيمة ٣٦٣/٢.

(٢) الكشاف ٤٥٦/١، وينظر البحر المحيط ٣٦/٣، وحاشية الجمل ٣٠٦/١، والمغني ١٩٣/٢.

(٣) المغني ١١٨/٢، وينظر البحر المحيط ٢٩٠/٨.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ص ١٢٤، ١٢٥.

مفعولين، كقول الله تعالى – فيما اشتهر القول فيه بالتضمين–: {وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ} [الدخان: ٥٤، والطور: ٢٠]، فـ (زوَّج) يتعدى بنفسه إلى المفعولين بدليل ما جاء في قول الله سبحانه: {فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا } [الأحزاب: ٣٧]، لكنه عدِّيَ إلى الثاني في آية الدخان والطور بالباء لتضمنه معنى: (قرناهم)([1]).

وتمثل هذه الصور جميعها أهم صور التضمين التي عرفت بالعربية، ولم نقصد من سردها الحصر، وإنما جيء بها هنا على سبيل التمثيل .

أولا: لأن طرق التضمين في الفعل أكثر من أن تحصى([2]).

وثانيًا: لأن الغرض من ذكر هذه الصور – فيما نحن بصدد الحديث عنه – هو الوقوف وحسب، على الفروق الدقيقة التي يمكن من خلالها أن نميز بين موجبات التأويل في الفعل وموجباته في الحرف، وما أشرنا إليه هنا كافٍ في تحقيق ذاك الغرض.

([1])ينظر حاشية الجمل ٢١٥/٤.

([2])وقد ذكر الإنبابى نقلًا عن الشهاب في حاشيته على البيضاوي ـ بعد أن أوضح أن من الطرق ما يجعل فيه المذكور أصلًا والمحذوف حالًا، وما يجعل المحذوف أصلًا والمذكور مفعولًا أو حالًا ـ أن طرق التضمين لا تنحصر فيما ذكر، ثم راح ينقل عنه قوله: «ألا ترى إلى جعلهم التضمين في قوله تعالى: {ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ} [البقرة: ١٨٧] الرفث والإفضاء إلى نسائكم بعطف المحذوف على المذكور، ومن تتبع موارد الإستعمال وجد له طرقا كثيرة، وقد ذكرنا طرفًا منها في كتابنا طراز المجالس أ.هـ

منها أن يكون المذكور فاعلًا للمحذوف كما في قوله: (ينهون عن أكل وعن شرب)، أى: يصدر تناهيهم كما في شروح الكشاف، ومنها: أن تكون متعلقًا به بواسطة حر جر، كما في قوله تعالى: {إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ} [المطففين: ٢] أى: تحكموا في الاكتيال، كما قدره الرضي، ومنها: أن يقدر المحذوف صفة للمذكور كما في قوله تعالى: {وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم} [آل عمران: ٤٩]، أى: رسولا ناطقًا بأنى قد جئتكم. كذا ذكره الشهاب في كتابه المذكور (ينظر حاشية الإنبابى على رسالة الصبان في علم البيان ص ٢٠٥).

الفصل الثاني

التضمين بين النحويين والبيانيين

المبحث الأول: التضمين البياني والنحوي
المبحث الثاني: التضمين بين الحقيقة والمجاز

المبحث الأول
التضمين البياني والنحوي

تبدو وجهة نظر البيانيين في الوقوف على ماهية التضمين والتعرف على حقيقة أمره: فيما عرض له السيد الشريف في حاشيته على الكشاف وذلك أثناء تفسيره لقول الله تعالى: {ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ} [البقرة: ٣] حيث قال: «والتضمين: أن يقصد ـ المتكلم ـ بلفظٍ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقولك: احمد إليك فلانًا، فقد لاحظتَ فيه مع الحمد معنى: الانتهاء، ودللْتَ عليه بذكر صلته، أعني: (إلى)؛ أي أنهى حمده إليك، وفائدة التضمين: إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معا قصدًا وتبعًا، قال المصنف: من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، فيقولون: (هيجني شوقًا)، معدًّى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان هو يتعدى إلى الثاني بـ (إلى) يقال: هيجه إلى كذا لتضمنه معنى ذكر»(١).

وبمقارنة ما ذكره السيد فيما يمثل وجهة نظر البيانيين، مع ما ذكره ابن هشام حين أوضح – فيما يمثل رأي النحاة – أنهم «قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين»(٢) .. نرمق من خلال عبارتيهما أن الفعل عند كل من النحاة والبيانيين (ملاحظٌ معه معنى فعل آخر مدلول عليه بالمخالفة في التعدي أو اللزوم، وأنه مستعمل في معناه الحقيقي، وفى معنى ما تضمنه، وأن الغرض من التضمين لدى الكافة هو: إفادة كلا المعنيين المذكور والمتروك) .

لكن إذا كان الأمر كذلك فما حقيقة ما أثير من أن اللفظ إذا كان متضمنًا المعنيين معا كان جمعًا بين الحقيقة والمجاز، وفى ذلك – بالطبع – ما يعكر على البيانيين قبوله جملة وتفصيلًا، لرفضهم أن تكون الكلمة حقيقة ومجازًا في آن واحد، لما هو معلوم لديهم وفى أعرافهم من أن قرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، خلافًا للمعربين الذين يبررون لمذهبهم ويرون أن «الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين: إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة»(٣) مما يعني أن ثمة تضمينًا بيانيًا لا يتفق والتضمين النحوي ؟

إن الإجابة على هذا الإشكال تستوجب أن نلم برأي كل من النحويين والبيانيين، ونعرض لهما بشيء من التفصيل حتى نطّلع على حقيقته ومدى الخلاف الذي وقع بين جمهور النحاة من البصريين وبين البيانيين لنقف على إثر ذلك على منشأ هذا الخلاف والسبب فيه، وذلك بعد أن وضح لنا أن ما قال به الكوفيون فيما يتعلق بأمر التضمين في الحروف وجعله على إطلاقه، يصيبه كثير من العلل التي تزيد من ضعفه، وأن الأفضل في الحروف أن تبقى على معانيها التي وضعت لها في الأصل ما أمكن ذلك.

والذي يجب أن ننوه إليه هنا، هو: أن التضمين في الأفعال وكذا ما يقوم مقامها، يعطي من الدلائل – فضلًا عن بعده عن التكلف – ما لا يعطيه التضمين في الحرف، لذا كان لدى جمهرة البصريين هو الأيسر والأولى بالقبول، ذلك أن الحروف مبان فارغة من المعاني المحددة، لذا فإن الغموض يكتنفها ويحيط بها من كل جانب .

بينا الأفعال تدل على معانيها بصيغتها في كثير من الأحيان، لأجل ذلك كان من السهل لحظ التضمين فيها إذا خرجت عن معانيها الأصلية، أو بدا الاتساع في معانيها، إذ إنها بذلك تبرز المعاني الأسلوبية المستكنَّة بداخل هذه الأفعال بواسطة حروف الجر التي تشكل بدورها عاملًا مساعدًا لإبراز هذه المعاني الكامنة في تيك الأفعال المتعدية بها.

وفى هذا يشرع السيوطي في نقل ما ذكره أبو نزار، فيشير إلى «أن الفعل قد يتعدى بعدةٍ من

---

(١)حاشية السيد على الكشاف ١٢٦/١.

(٢)مغني اللبيب لابن هشام ١٩٣/٢.

(٣)حاشية الدسوقي على المغني ٤٠٠/٢.

حروف الجر، على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كائنة في الفعل، وإنما يثيرها ويُظهرها حروف الجر .. وذلك أنك إذا قلت: (خرجتُ) فأردت أن تبين ابتداء خروج قلتَ: (خرجتُ من الدار)، فإذا أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت (خرجتُ على الدابة)، فإن أردت المجاوزة للمكان قلتَ: (خرجتُ عن الدار)، فإن أردت الصحبة قلت: (خرجتُ بسلاحي) .. فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد»([1]).

وحاصل هذا كله أن الفعل مع كل حرف من حروف الجر له معنى يختلف عن معناه مع الحرف الآخر، وهذا يتفق ورأى البيانيين، لكونه حسب طبيعة منهجهم أفضل الطرق للكشف عن أسرار الكتاب العزيز، وأقدرها على إبراز معاني الكلام ومراميه، ولكونه قبل ذلك وبعده في منأى عن سطحية القول بنيابة الحروف، يقول ابن القيم:

«ظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعى من الأفعال، فيُشْربون الفعل المتعدي به: معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله طريقة حذاق أصحابه يُضَمِّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة – جليلة المقدار – تستدعي فطنة ولطافة في الذهن» ([2])، وقد جاء في كلام الزمخشري – رائد مدرسة البيان – ما يؤيد ما ارتضاه فقهاء العربية من القول بالتضمين، ويدعم كذلك ما أفاده كلام السيوطي الذي سبق ذكره من كون الفعل مع كل حرف من حروف الجر معنى يختلف عن معناه مع الحرف الآخر، ودونك ما ذكره في الكشاف في تفسيره لقول الله تعالى: {قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ} [التوبة: ٦١]، يقول:

«فإن قلتَ: لِمَ عُدي فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى، وإلى المؤمنين باللام؟ قلتُ: لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعدى بالباء، وقصد السماع من المؤمنين، وأن يسلم لهم ما يقولونه، ويصدقه لكونهم صادقين عنده، فعدى باللام»([3]).

وفى الوقوف على الفروق الدقيقة بين حرفي (اللام)، (إلى) مع الفعل (يجري) يتساءل: «فإن قلتَ: قوله: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ و(ويجري إلى أجل مسمى) أهو من تعاقب الحرفين؟»، ويجيب بقوله: «كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العطن»([4])، وفى إشارة منه لما يترتب على هذه الفروق من اختلافِ في دلالة الأول على الانتهاء، والثاني على الاختصاص يعلل ذلك بـ «أن قوله: (ويجري إلى أجل مسمى) معناه: يبلغه وينتهي إليه، وقوله: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يريد: يجري لإدراك أجل مسمى، كذا بجعل تجعل الجري مختصًا بإدراك أجل مسمى»([5]).

ومن خير ما يشهد أن للتعبير بحرف مع الفعل الواحد دون غيره مما يمكن للفعل ذاته أن يتعدى به .. دواعيه ومسالكه التي يكون فيها دون سواه، ما رواه الخطابي عن مالك بن دينار حين قال: «جمعنا الحسن لعرض المصاحف أنا وأبا العالية الرياحي، ونصر بن عاصم الليثي، وعاصما الجحدري، فقال رجل: يا أبا العالية قول الله تعالى في كتابه {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ} [الماعون: ٤، ٥] ما هذا السهو؟ قال: الذي لا يدري عن كم ينصرف، عن شفع أو عن وتر، فقال الحسن: مه يا أبا

([1]) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٢٢/٣، ٤٢٣.

([2]) بدائع الفوائد لابن القيم ٢٤/٢.

([3]) الكشاف للزمخشري ١٩٩/٢، وينظر البحر المحيط ٦٣/٥.

([4]) الكشاف ٢٣٧/٣.

([5]) السابق بتصرف.

العالية، ليس هذا، بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، قال الحسن: ألا ترى قوله ﷻ: {عَن صَلَاتِهِمْ}، يقول الخطابي معلقًا: «قلت: وإنما أُتى أبو العالية في هذا حيث لم يفرق بين حرف (عن) و(في) فتنبه له الحسن، فقال أترى قوله تعالى: {عَن صَلَاتِهِمْ} يؤيد أن السهو الذي هو الغلط إنما هو الغلط في العدد، إنما هو يعرض في الصلاة بعد ملابستها، فلو كان هو المراد لقيل: (في صلاتهم ساهون)، فلما قال: {عَن صَلَاتِهِمْ} دل على أن المراد به الذهاب عن الوقت»(١).

هكذا استدرك الحسن على أبي العالية، وأزال ما علق بذهنه وخَلَده من استحقاق الويل لمن أخطأ في عدد ركعات صلاته، إذ ذلك فيه من الحرج والمشقة ما فيه، بل هو أمر قلما يسلم منه أحد، فضلًا عن وقوعه من سيد الأولين والآخرين صلوات الله وسلامه عليه، ناهيك عن تناقضه مع الآيات الأخرى والأحاديث القاضية برفع الخطأ والنسيان عن الأمة، وإن في ذلك ما يشهد أيضًا بدقة اللغة، وفى معنى ودقة ما أورده الخطابي يقول ابن منظور: «السهو في الصلاة: الغفلة عن شيء منها، قال ابن الأثير: السهو في الشيء: تركه من غير علم، والسهو عنه: تركه مع العلم»(٢).

إلى غير ذلك مما يُشعر بأن فكرة أن «المعاني كائنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر» – التي أثارها السيوطي، وعبر بها عن وجهة نظر البصريين .. بقدر ما عمَّقت الفجوة، ووسعت الهوة بين القائلين بموجبها وبين الذاهبين إلى فكرة التضمين في الحرف من الكوفيين، بقدر ما رتقت الخرق، وضيقت الخلاف فيما بينهم وبين القائلين بفكرة التضمين في الفعل من البيانيين، والفكرة وإن أظهرت أن كلا من التعبير بأكثر من حرف مع الفعل الواحد – يعني تعدي الفعل الواحد بأكثر من حرف – وتضمين الفعل الواحد أكثر من معنى، مكمل للآخر، في كون كل منهما وسيلة من وسائل التوسع في اللغة، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن لكلٍّ موجباته ودواعيه ومسالكه التي يكون فيها دون سواه، كما هو الشأن فيما سبقت الإشارة إليه من موجبات التأويل في الفعل حين يتعدى بما ليس له من الحروف، وموجباته في الحرف حين يصل إلى ما ليس من شأنه الوصول إليه، وهذا ما تقتضيه دقة اللغة وبراعتها.

منشأ الخلاف بين البصريين والبيانيين:

بعد أن استبان لنا تعلق البيانيين برأي البصريين باعتباره الأسهل في لحظ التضمين، والأقدر على إبراز المعاني الأسلوبية المستكنة في الفعل المُضَمَّن، والأقوى على إبراز الكلام والوقوف على مقاصده، والأقرب إلى التعرف على بعض مظاهر الاتساع في اللغة، والأعلق بالاستجابة لخصائص النظم فيها، والأجدر في فهم ما بين الحروف من فروق دقيقة .. يبقى السؤال: إذا كان الأمر كذلك فما سبب الخلاف الناشب فيما بينهم، والذي ذاع صيته وشاع أمره، حتى أضحينا نرى بعضًا ممن يُعتد به من أهل العلم من هؤلاء وأولئك يطلق عبارة: (التضمين النحوي) و(التضمين البياني)؟

وإجابة عن ذلك أقول: إنه وباستقراء ما جاء في كلام أهل العلم في هذا الصدد، أمكن الوقوف على منشأ الخلاف وأنه يرجع إلى سببين لا ثالث لهما.

أولهما :طريقة التأويل: فقد حسب السعد أن لجوء عمدة القائلين بالتضمين من البيانين وهو العلامة الزمخشري في غالب أحواله إلى تقدير حال لعامل الفعل المتروك ـ على نحو ما فعل في قول الله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ} [البقرة: ١٨٥] حين قال «وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء، لكونه مضمَّنًا معنى الحرف كأنه قيل: (ولتكبروا له حامدين على ما هداكم به ..)»(٣) ـ أمرا لازمًا، ومن ثم بنى على ذلك أن صنيع صاحب الكشاف في تأويل الفعل المضمن على هذا النحو أمر يختلف عما ذهب

---

(١)بيان إعجاز القرآن للخطابي من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٣٢، ٣٣.

(٢)لسان العرب لابن منظور ٢١٣٧/٣.

(٣)الكشاف للزمخشري ٣٧٧/١.

إليه أهل الصناعة النحوية، وأن التضمين لدى أهل البيان هو الذي يقضي بتقدير حال محذوفة ـ موضعها قبل الجار والمجرور ـ مناسبة في معناها لهما ويتعلق بها الجار والمجرور، من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدي المعنيين، كما توهم أن هذا التصور صار عَلَمًا على مذهب رائد التضمين البياني الذي يخالف في اعتقاده مذهب النحاة.

والحق أن فهم ذلك عن الزمخشري واعتبار مذهبه في التضمين مختلفًا عما ارتآه النحويون أمر يستبعده من خبروا طريقته في تفسير آي الذكر الحكيم، ذلك أن المتتبع لتقديرات الأفعال المضمَّنة في كشاف الزمخشري، لا يجد ما يدل على مخالفته للنحاة، ولا ما يفيد التزامه بتقدير حال من عامل الفعل المتروك أبدًا، كما ظنه البعض وحسبوه مذهبا خاصًا لرائد مدرسة البيان، ثم شرعوا يقيمون خلافًا بينه وبين النحويين في تقدير الفعل المضمَّن حالًا محذوفًا مدلولًا عليه بما هو من متعلقاته، ففي تفسير الزمخشري لقول الله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا} [الكهف: ٢٨] يقول:

«يُقال عدَاه، إذا جاوزه، ومنه قولهم: (عدا طوره)، و(جاءني القوم عدا زيدا)، وإنما عُدِّي بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا وعلا) في قولك: (نَبَتْ عنه عينه)، و(علت عنه عينه) إذا اقتحتمه ولم تعلق به، فإن قلت: أي غرض من هذا التضمين؟ وهلا قيل: (ولا تعدهم عيناك، أو ولا تعل عيناك عنهم)؟ قلتُ: الغرض منه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: (ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم) .

ونحوه قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ} [النساء: ٢]، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين لها»([1]) .. فقد دل قوله: «ألا ترى كيف رجع المعنى إلى .. إلخ» على أن تقدير وصف الفعل المذكور حالًا، وجعل المعنى المضمَّن أصلًا، إنما هو تقدير للمعنى ليس إلا .

وإذا كان جار الله قد عمد إلى قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ} [البقرة: ١٨٥]، فقَّدر حالا من وصف الفعلِ المتروك قائلًا: «وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمَّنًا معنى الحمد، كأنه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ..)»([2])، على نحو ما صنع في آية النور([3]) .. فإنه عمد في آية النساء – على نحو ما رأينا – ودون ما حرج إلى تقدير حال من وصف الفعل المذكور .. مما يعني أنه لا يلزم تقديرًا معينًا، وأن تفسيره للأفعال المضمَّنة في نحو ما نص عليه في آية البقرة حين قدر المعنى: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم)([4]) إنما هو تفسير للمعنى، وليس تفسيرًا للإعراب، وقد فطن لذلك أبو حيان حين أوضح أن «قوله: كأنه قيل: (ولتكبروا الله على ما هداكم)، هو: تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلقًا بـ(تكبروا) المضمَّنة معنى الحمد، إنما كانت تكون متعلقة بحامدين التي قدرها، والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنه قيل: (ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم)، كما قدر الناس في قولهم: (قتل الله زيادًا عنى) أي صرف الله زيادًا عنى بالقتل»([5]).

وقد أصاب ابن كمال باشا حين لخص موضع الخلاف فقال فيما نقله عنه الصبان: «والحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي، وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف، حين قدر (خارجين عن أمر ربهم) – يعني في آية النور التي فيها يقول المولى جل وعلا: {فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ} [النور:

([1]) الكشاف للزمخشري ٤٨١/٢.

([2]) السابق ٣٣٧/١.

([3]) يعني في تفسير قوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ} [النور: ٦٣] على نحو ما أوهم السعد حيث قدر: خارجين عن أمر ربهم (ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٩٥/٢.

([4]) وكذا آية الكهف حين قدَّره: (ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم).

([5]) البحر المحيط لأبي حيان ٤٤/٢.

٦٣] – فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك، بل هو تفسير للفعل المضمَّن»[١]، وهذا نص صريح في أن تقدير الزمخشري للفعل المحذوف حالًا ليس عنده بالأمر المطرد، إنما يجيء ذلك منه تفسيرًا للفعل المضمَّن، وهو حجة في محل الخلاف.

بل والأبلغ في الرد على ما توهمه السعد ـ من أن تقدير الزمخشري لحال من وصف الفعل المتروك ليس بالأمر اللازم، كما يشهد على عدم صحة ما ذهب إليه ـ: أن الزمخشري يسير في كثير من الأحيان على طريقة النحاة في التقدير الإعرابي الذي أشار إليه أبو حيان .

ففي تفسيره لقول الله تعالى: {قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ} [الزمر: ٥٣]، وكشفه عن معنى الفعل المتروك في الآية يقول: «جنوا عليها بالإسراف في المعاصي والغلو فيها»[٢] .. وفى قوله تعالى: {أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: ٤٣]، يقول: «يجوز أن يضمن (تعبرون) معنى فعل يتعدى باللام، كأنه قيل: إن كنتم تُنْتَدَبون لعبارة الرؤيا» [٣]، وهو صريح في تضمين الفعل (أسرفوا) و(تعبرون) معنى (جنوا) و(تنتدبون) دون ما ذكر للحال لا من وصفه ولا من وصف الفعل المتروك، كما أنه صريح في موافقة الزمخشري للنحاة وسيره على طريقتهم في التقديرات الإعرابية.

وليس هناك أدل من أن صاحب الكشاف يَجري في طريقة التأويل للأفعال المضمنة مجرى أهل الصناعة النحوية، ولا يخالفهم .. من: إدخاله في التضَمين ما جاء من مصادر بعض الأفعال على غير قياس حملا للفعل على ما هو بمعناه، فقد صرح أن معنى المصدر في قول الله تعالى: {وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا} [نوح: ١٧] «أنبتكم فنبتم نباتًا، أو نصب بـ (أنبتكم) لتضمُّنِه معنى (نَبَتُّم)»[٤] .. وفى ذلك ما يشير إلى أنه جعل التضمين هنا جارٍ على طريقة النحويين في حمل الفعل على ما هو بمعناه والإتيان بمصدر الفعل المحمول عليه.

ومما يدعو إلى العجب أن يعلق أبو حيان على ما ذكره صاحب الكشاف فيقول: «ولا أعقل معنى هذا الوجه الثاني الذي ذكره» [٥]، مع أن هذه طريقة معروفة عند النحاة ولا يخفى مثلها عليه، وقد اتخذها ابن جني والبطليموسي دليلًا على صحة حمل الفعل على ما هو بمعناه، قال ابن جني: «وقد سلك سيبويه هذه الطريقة في المصادر كثيرًا»[٦]، وقال البطليموسي: «وكما جاءوا بمصادر بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس حملًا لذلك الفعل على فعل هو في معناه، كقوله: (وإن شئتم تعاوذنا عواذا)، وكان القياس (تعاوذا) فجاء به على (عاوذ)، إذ كان (تعاوذ) راجعًا إلى معنى (عاوذ)، وكذلك قول القطامي: (وليس بأن تتبعه إتباعًا) والقياس (تتبعًا)، ولكن لما كان (تتبع) يؤول إلى معنى (اتبع) حمله عليه، وكذلك وجدناهم يحملون الشيء على الشيء إذا كان بينهما علاقة لفظية أو معنوية»[٧].

ويتكشف لنا من خلال ما سبق أن من أوهم بأن صاحب الكشاف يعمد في التضمين إلى تقدير الحال من وصف الفعل المتروك، سواء وقع ذلك من السعد أم من المتأخرين، مردود عليه بنماذج أخرى جرى فيها على طريقة النحاة .. وكل ما هنالك أن الزمخشري حينما فسر العامل في غالب أحواله، وأوله على تقدير حال من الفعل المذكور .. أخذ بعض من تأثر به من أهل البيان هذا التفسير على أنه قاعدة يجب

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٩٥/٢.

(٢) الكشاف للزمخشري ٤٠٣/٣.

(٣) الكشاف للزمخشري ٣٢٣/٢ وينظر من أسرار حروف الجر د. محمد الأمين ص ٣٩.

(٤) الكشاف للزمخشري ١٦٣/٤ وينظر من أسرار حروف الجر ص ٤١.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٣٤٠/٨.

(٦) الخصائص لابن جني ٣١١/٢.

(٧) الاقتضاب للبطليموسي ٢٦٥/٢، وينظر من أسرار حروف الجر ص٤٢.

اتباعها، وقد سقنا من الأدلة:

ما يقطع بأن تقديره الفعل في بعض المواقع حالًا من الفعل المتروك ليس بالضرورة، وأن تقدير إياه على هذا النحو ليس إلا كشفًا عن المعنى وتفسيرًا للفعل المضمن بعبارات تتنوع بحسب ما يراه أقرب إلى الإشارة إلى مقاصد الكلام وأغراض النظم .. وما يدفع كذلك حجج المتقولين عليه بأن تقدير حال من الفعل المحذوف مذهب خاص به في تعامله مع الأفعال المضمنة يختلف فيه عما ارتآه النحويون .. وما به يسلم ما ذكره الدسوقي في حاشيته على المغني حين قال: «وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد، وهو جعل الفعل المتروك حالًا من فاعل المذكور يسمى تضمينًا بيانيًا، وأنه مقابل للنحوي »([1]).

في إشارة منه إلى أن ما تردد على ألسنة المتأخرين من أن السعد قد فهم عن الزمخشري أنه يقدر في الفعل المتضمن حالًا من وصف الفعل المتروك، وأنه يخالف بذلك مذهب النحاة .. أمر لا يسلم من الطعن ولا يرقى إلى درجة اليقين، كما أنه لا يستأهل أن تقام بسببه هذه المعارك الوهمية التي تدعو إلى التفرقة بين التضمين النحوي والتضمين البياني.

ثانيهما: ماهية الفعل المضمن وكيفية إعطائه مجموع المعنيين:

أما ثاني هذه الأسباب التي يُعزى إليها ما دار بين النحاة والبيانيين من خلال أسفر عن وجود تضمين نحوي وآخر بياني، فإنه يرجع إلى: تحديد هوية اللفظ المضمن في تحقيق الفائدة المرجوة والغرض المروم من التضمين، وهو: إعطاء مجموع المعنيين قصدًا وتبعًا.

فعلى الرغم من الاتفاق على أن فائدة التضمين على نحو ما ذكر ابن هشام «أن تؤدى كلمة مؤدَّى كلمتين»([2])، وأن الغرض منه على حد قول الزمخشري هو «إعطاء مجموع معنيين» لأن «ذلك – كما جاء في نص عبارته – أقوى من إعطاء معنى فذّ»([3]) مما يعني أن كلا المعنيين عندهما مراد من اللفظ المذكور .. إلا أن عدم الدقة في عبارة ابن هشام لم يساعد – فيما يتراءى لي – على التسليم بهذه الحقيقة، ذلك أن كلامه في توضيح المراد من التضمين عند النحاة والذي يشير إلى أن «فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين»([4]) وإن دل في ظاهره على إفادة الفعل المضمن لمجموع المعنيين المتروك والمذكور، أو الملفوظ والملحوظ لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة، إلا أنه لم يحقق – في واقع الأمر – الهدف الذي أشار صاحبه إليه .

ذلك أن إشراب اللفظ معنى لفظ خر بلفظ صلته الخاصة به ليعطي حكمه في التعدية واللزوم والذي جاء في نص عبارته([5])، يدل على أن المعنى المضمن في الفعل من قبيل المجاز لكونه – على ما يفيده معنى الإشراب – مدلولًا عليه بغير لفظه الموضوع له، الأمر الذي يصعب معه الجمع بينه – والحال هكذا – وبين حمل الفعل على معناه الحقيقي.

وهذا يعني أن ظاهر تعريفه الدال على استعمال اللفظ في معنى الآخر مجازًا مخالف لما ذكره من فائدته، وهذا ما دعا الأمير في حاشيته على المغني لأن يستدرك على ابن هشام قائلًا: «قوله: يُشربون لفظًا معنى لفظ، ظاهر في تغاير المعنيين فلا يشمل نحو: {وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ} [يوسف: ١٠٠] أي لطف، فإن اللطف والإحسان واحد؛ فالأولى أن التضمين إلحاق مادة. بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة، أعنى باتحاد أو تناسب»([6])، على أن عبارة الأمير نفسها لم تخلُ – هي الأخرى – من مناداة بالتجوز في

([1])حاشية الدسوقي على المغني ٤٠١/٢.

([2])المغني لابن هشام ١٩٣/٢ وينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٥/١.

([3])الكشاف للزمخشري ٤٨١/٢ وينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٩١/١.

([4])مغني اللبيب لابن هشام ١٩٣/٢.

([5])التي يشير فيها إلى (أنهم قد يُشرون لفظًا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك: تضمينًا) مغني اللبيب لابن هشام ١٩٣/٢.

([6])حاشية الأمير على المغني ١٩٣/٢.

التضمين، إذ إلحاق لفظ بآخر لمناسبة .. يدل كذلك على أن المعنى المضمَّن من قبيل المجاز، وما المناسبة المشار إليها في كلامه، إلا قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي .

وقد بدا إصرار جمهور النحاة من المتأخرين على تأدية الكلمة المضمنة لمعنييها الحقيقي والمجازى، سواء بإشراب اللفظ معنى لفظ آخر، أو إلحاقه به لمناسبة – على نحو ما أفاده كلام ابن هشام ومن تبعه – بدا ذلك: فيما صرح به الدسوقي أثناء تناوله لما قاله ابن هشام حيث أوضح أن «قوله: (أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها»، ثم أردف يقول: «ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ} [البقرة: ٢٢٦] ضُمِّن معنى: يمتنعون من نسائهم بالحلف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب، فقد أطلق فعل الإيلاء مرادًا به ذانك المعنيان جميعًا، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك، وهو – أي الجمع المذكور – إنما يتأتى على قول الأصوليين: إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة»(١)

وقد أدى هذا الإصرار من قبل المتأخرين من النحاة ـ على القول بتأدية الكلمة المتضمنة لمعنييها: الحقيقي والمجازى، مع ما أفادته كلمة (الإشراب) ـ إلى احتدام النزاع بين جمهور النحاة من المتأخرين وبين البيانيين، إذ سبَّب هذا الأمر بالنسبة إلى أهل البيان حرجًا بالغًا، عبر عنه السعد بقوله: «إن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز»(٢).

فالمتأخرون من النحاة وإن عدُّوا الجمع بين الحقيقة والمجاز في الفعل المضمن أو ما يقوم مقامه، ضرورة لتصحيح طرائق التعدي واللزوم، واتخذوا من ذلك سببًا للفرار من القول بالشذوذ في التعدي أو تناوب الحروف، فإن هذا لا يصح بحال سبيلاً لعلماء البيان، بحكم أنهم يرفضون رفضا قاطعًا الجمع في اللفظة الواحدة بين الحقيقة والمجاز، فضلاً عن أنه لا يصلح كذلك لأن يكون نهجًا لهم يستكنهون به أسرار كتاب الله تعالى، وهو حافل بما لا يحصى من الشواهد التي لوحظ مع معاني أفعالها معانٍ أخر مدلول عليها بالمخالفة في التعدي واللزوم.

من هنا كانت وجهة نظر جمهور البلاغيين في أن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع ملاحظة «تقدير حال يناسبها المعمول بعدها، لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور»(٣).

وقد استنبط أهل البيان هذا التوجه من صنيع الزمخشري عند حديثه عن قول الله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ} [البقرة: ١٨٥]، وذلك حين قال: «وإنما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنًا معنى الحمد، كأنه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ..)»(٤)، فارتضى السعد هذا المذهب حيث قال: «حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل – المذكور – معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه»، ثم ذكر أن الفعل المذكور مستعمل «في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى (يقلب كفيه على كذا): نادمًا على كذا، ولابد من اعتبار حال، وإلا كان مجازا محضًا لا تضمينًا، وكذا قوله: {يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ} [البقرة: ٣] تقديره: معترفين بالغيب»(٥).

كذلك وافق السيد على هذا مع قليل من التوسع في تقدير متعلق الفعل المحذوف أو المتروك، فقد

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٤٠٠/٢.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ عن حاشية التفتازاني ق ٢٩ مخطوط في الظاهرية.

(٣) حاشية الصبان ١٩٥/٢.

(٤) الكشاف للزمخشري ٣٣٧/١.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ عن حاشية التفتازاني على الكشاف ق ٢٩ مخطوط في الظاهرية.

ذكر ـ في أثناء رده على من زعم أن القول بأن تأدية اللفظ مؤدى معنيين يلزم منه الجمع بين الحقيقة والمجاز ـ أن اللفظ «مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلًا في الكلام والمحذوف حالًا، كما في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ} [البقرة: ١٨٥] كأنه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم)، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلًا، والمذكور مفعولًا، كما مر في المثال – يعني قولهم: (أحمد إليك فلانًا) – إذ التقدير: (أنهى حمده إليك)، أو حالًا كما يشير إليه قوله[١]: أي: يعترفون به، فإنه لابد حينئذ من تقدير الحال، أي: (يعترفون به مؤمنين)، وإلا لم يكن تضمينا بل مجازًا عن الاعتراف».

ويمضى قائلًا في التماس العلة في ذلك: «إن قلتَ: إذا كان المعنى الآخر مدلولًا عليه بلفظ محذوف لم يكن في مضمن المذكور، فكيف قيل: إنه مضمن إياه؟ قلتُ: لما كانت مناسبة المعنى للمذكور بمعونة ذكر صلته، قرينة على اعتباره، جعل كأنه في ضمنه»[٢].

من جملة هذه النصوص يمكن لنا أن ننتهي إلى أن محصلة ما يراه البيانيون في التضمين: أن الفعل المذكور إنما يدل على معناه الموضوع له في اصطلاح التخاطب، ويدل على المعنى الثاني لفظ متروك كالحال من الفعل المقدر بمعونة قرينة لفظية، وبذا يجتمع معنيان في الفعل المضمن .. وذلك ـ يعني: إن إشراب الفعل المذكور معنى الفعل المتروك ليدل على الكلمتين جميعًا ـ وإن خالف فيه متأخرو النحويين، البيانيين في جمع اللفظ المضمن بين الحقيقة والمجاز، إلا أن الجميع متفق على أن الفعل المذكور مستعمل في كلا معنييه.

والذي يُنْعم النظر في الأمثلة التي أوردها ابن جني ومثَّل بها للتضمين يخرج بالنتيجة ذاتها، ويتأكد له بوضوح أن الفعلين ينطويان تحت معنى عام يشملهما، فابن جني – وهو خير من يمثل رأى جمهور النحاة – حين مثَّل لما سبق أن قرره من إيقاع الفعل موقع غيره للإشعار بأن الفعل في معنى فعل آخر بقول الله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ} [البقرة: ١٨٧]، صرح بأنه «لما كان الرفث في معنى الإفضاء، وكنتَ تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه»[٣].

وإلى مثل ذلك ـ من الإقرار بتضمين (رفث) معنى (أفضى) ذهب أكثر المعربين والمفسرين، ففي الكشاف ومن دار في فلكه: «إن قلتَ: لم عدّى بـ(إلى)؟ قلتُ: لتضمينه معنى الإفضاء، لما كان الرجل والمرأة يعتنقان، ويشتمل كل منهما على صاحبه في عناقه، شُبِّه باللباس المشتمل عليه»[٤].

ويقضي حسم ذلك الأمر أن نرجع في عرض المادتين على كتب اللغة والمعاجم للتأكد مما إذا كانا منضويين بسبب التعدية تحت معنى واحد يشملهما، أم أنهما متغايران في الدلالة على المعنى .. يقول ابن منظور عن معنى الرفث الوارد في آية البقرة: «عدّاه بـ (إلى) مع الرفث إيذانًا، وإشعارًا أنه بمعناه»[٥]، وفى الأساس: «رفث إلى امرأته: أفضى إليها»، ثم ذكر الآية[٦]، وفى المعجم الوسيط: «الرفث: كلمة

---

(١) أى قول الزمخشري في تفسيره لقول الله تعالى: {يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ} [البقرة: ٣].

(٢) حاشية السيد الشريف على الكشاف ١٢٦/١، ١٢٧.

(٣) الخصائص لابن جني ٢٠٦/٢.

(٤) الكشاف للزمخشري ٣٣٨/١ وينظر تفسير أبى السعود وغيره.

(٥) لسان العرب لابن منظور ١٦٨٦/٣.

(٦) أساس البلاغة للزمخشري ٣٣٨/١.

جامعة لما يريد الرجل من المرأة، في سبيل الاستمتاع بها من غير كناية، وفى التنزيل العزيز: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ} [البقرة: ١٨٧]»[١].

ويتضح من خلال ما مرّ بنا أن الفعلين يلتقيان في جنس من المعنى، وهذا ما سوغ للمتأخرين القول بإشراب أحدهما لمعنى الآخر، وما حمَل القائلين به – حين عمدوا إلى تفسير الفعل المذكور – على أن يسلطوا الضوء على ما أشرب معناه، ويغضوا الطرف عن معنى الفعل المذكور الذي وُضع له في اصطلاح التخاطب .. والسرُّ في ذلك يرجع إلى: أن المعنيين في أمثلة التضمين .. قد جاءا متدانيين بحيث يُعزوان إلى جنس واحد، فيبدوان وكأنهما قد تعاقبا على دلالة[٢].

وخلاصة القول أن مقتضى التضمين – على حد قول بعض الباحثين – إذا كان إكساب الفعل الأول حكم الفعل المقدر من حيث التعدي واللزوم، فليس مؤداه أن يجعل الفعل من معناه ليَكسب معنى جديدًا، وإنما القصد: أن يجمع هذا الفعل بالتضمين بين دلالتين: دلالته الأولى، ودلالة الفعل الذي أشرب معناه، وكل فعل عدِّي غير تعديته، ولم يستوف هذه الفائدة أو يُصِب هذا الغرض في جمع دلالتين وضم معنيين، امتنع حمله على التضمين في الأصل، وكان التصرف فيه والعدول به عن حاله الأول تحكما لا وجه له، بل خطأ لا يسعه تأويل أو يحتمله تخريج إلا أنه يحمل على وجه من المجاز بقرينة مانعة من إرادة ما وضع له[٣].

وابتناءً على ما سبق، يمكن لنا القول: إنه وبتأمل ما ذكرناه لا نلحظ خلافًا جوهريًا بين النحاة والبيانيين في تحقيق الفائدة المرجوة من التضمين وهو تأدية الكلمة الواحدة مؤدى كلمتين، ذلك أن الفعل عندهما ملاحظ معه الفعل الآخر المدلول عليه بالمخالفة في التعدي أو اللزوم، فبين الفريقين اتحاد في الحكم من حيث التعدية، وبينهما كذلك قصد في الجمع بين دلالتي المعنى الواحد في الفعلين الملحوظ والملفوظ، ولو في جنس المعنى البعيد الذي يجمعهما، وذلك كله ما أكده المجمع اللغو القاهري حين خلص إلى: أن «التحقيق يسوي بين التضمينين البياني والنحوي من حيث الإفادة العربية»[٤]

كما لا نلحظ خلافًا جوهريًا بينهما في طريقة التأويل، وقد ثبت لنا فيما سبق سوقه من نماذج ضمنها الزمخشري كتابه، أنه يعمد في طريقة تأويل الفعل المضمن إلى ما يدل على أن الفعل مستعمل في معنييه، وأنه لم يغاير ما شاع لدى النحويين من جعل ما جاء من مصادر بعض الأفعال على غير قياس حملاً للفعل على ما هو بمعناه .. من التضمين، وأنَّ جعله وصف الفعل المتروك حالًا من فاعل الفعل المذكور – في كثير من الأحيان – ليس بلازم، بدليل أن ثمة أمثلة أخرى سار فيها على طريقة النحاة، مما يعني أن تقديره في بعض المواضع لحالٍ، ليس إلا كشفًا عن المعنى بعبارات تختلف بحسب ما يراه أقرب إلى الإبانة عن أغراض النظم، وبذا يمكن لنا القول أن التضمين سرَى – على حد قول بعض الباحثين[٥] – إلى الكشاف والبحث البلاغية تبعًا له من حقل الدراسات النحوية.

وأراني – بعد ذكر هذه الحقائق – مدفوعًا إلى القول بأن ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن تاج – أمطر الله قبره بشآبيب رحمته – من أمر التفرقة في طريقة التأويل بين التضمين النحوي والتضمين البياني، يعتوره شيء من عدم الدقة ومن عدم الوقوف على حقيقة الخلاف بين النحاة والبيانيين، ذلك أنه رحمه الله بعد أن رفض القول بزيادة حرف (لا) في قول الله تعالى: {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} [الأعراف: ١٢] – وهو ما ذهب إليه كثير من المفسرين – خرَّج الآية على التضمين، فذكر «أن الفعل (منع) ضُمِّن

---

(١) المعجم الوسيط ٣٥٨/١.

(٢) ينظر مسالك القول في النقد اللغوي د. صلاح الدين الزعبلاوى ص ٢٠٧.

(٣) ينظر السابق ص ١٩٢.

(٤) مجلة المجتمع اللغوي ص ٨٢ العدد الأول.

(٥) ينظر من أسرار حروف الجر د. محمد الأمين الخضري ص ٣٦.

معنى فعل آخر يفيد معنى (الحمل) و(البعث)، وهذا على تقدير التضمين تضمينًا نحويًا، وإما أن يكون تضمينًا بيانيًا يصاغ فيه من الفعل الثاني اسم فاعل يكون حالًا من فاعل الفعل الأول مع طي مفعول هذا الفعل الأول كما في التضمين النحوي ، ثم يكون المفعول المصرح به مفعولًا لاسم الفاعل وتقدير الكلام على ذلك: (ما الذي منعك من السجود حاملًا لك على ترك هذا السجود)[1]»[2].

فتقدير حالٍ، حملًا للفعل المذكور على ما هو بمعناه، وإن كان شائعًا لدى جمهور البيانيين إلا أنه ليس بالأمر الملزم، وقد مر بنا ما يشهد لذلك من كلام الزمخشري، وذلك إبان حديثنا عن منشأ الخلاف بين البصريين والبيانيين، لكن ذلك لا يمنعنا من القول أن ثمة فروقًا دقيقة حالت وتحول دائمًا دون تغييب معالم الخلاف بين نوعي التضمين البياني والنحوي سيأتي الحديث عنها بمشيئة الله تعالى.

---

(1)وقد جعله السكاكى مجازًا عن الحمل ولا قرينة للمجاز، أى: (ما حملك ودعاك إلى أن لا تسجد) (روح المعاني للآلوسي ١٣١/٨ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٧٤)، وجعله بعضهم «مجازًا على الإلجاء والاضطراب، فالمعنى: ما اضطرك إلى أن لا تسجد .. وليس بين الجعلين كثير فوق» (روح المعاني ١٣١/٨).

(2) ينظر مجلة الأزهر عدد مارس سنة ١٩٦٧ ص٩٠٠.

المبحث الثاني
التضمين بين الحقيقة والمجاز

ما أثاره السعد على لسان بعضهم من أن «الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز»[1] .. يقتضى منا الإفاضة في الحديث عن موقع الفعل المضمَّن بين الحقيقة والمجاز، وذلك على ضوء ما ذكره أهل العلم، كي: نقف على حقيقة هذا القول ونحسم هذا الإشكال الذي سبق وأن ألمحنا إليه، وحتى نعرض كذلك لمزيد من البحث عن حقيقة ما قرره الزمخشري من أن الغض من التضمين «إعطاء مجموع معنيين»، وابن هشام من أن فائدته أن «تؤدى كلمة مؤدى كلمتين»[2]، وهى حقائق تعني: أن كلا المعنيين مراد من اللفظ المذكور، وأن ما نص عليه السعد هنا محل نظر.

لكن من المناسب وقبل مناقشة ما جاء في كلام السعد أن نتطرق أولًا للحديث عن حقيقية أو مجازية الأفعال المضمَّنة من خلال وجهات نظر ثلاث هي لجهابذة القائلين بالتضمين حتى نقف على حقيقة الأمر، أولهم: ابن جني باعتباره أول من فتح مجال الحديث عن التضمين، وإن لم يقصد إلى معناه، وباعتبار أنه يمثل همزة الوصل بين البصريين من النحاة والبيانيين .. وثانيهم: ابن هشام باعتباره أكثر المؤثرين فيمن بعده من متأخري النحاة، بل وممثلًا لرأيهم في قضية التضمين أو بالأحرى فيما عُرف بعد بـ(التضمين النحوي)، ثم أخيرًا الزمخشري باعتباره رائد مدرسة البيان وممثلًا للقائلين بـ(التضمين البياني).

أولًا : رأى ابن جني والأقدمين:

في بابٍ عقده تحت عنوان (استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، يقول ابن جني في كتابه الخصائص: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه! وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: {مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [الصف: ١٤] أي (مع الله)، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله – عز اسمه –: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ} [طه: ٧١]، أي: عليها، ويقولون: تكون (الباء) بمعنى (عن) و(على) ويحتجون بقولهم: (رميت بالقوس) أي عنها وعليها»، إلى أن قال: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلًا هكذا لا مقيدًا، لزمك عليه أن تقول: (سرت إلى زيد)، وأنت تريد معه، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، (وزيد في عمرو)، وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد)، وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش».

ويمضى ابن جني في خصائصه واضعًا الضوابط لهذا الباب قائلًا: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله – عز اسمه –: {أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ} [البقرة: ١٨٧]، وأنت لا تقول: (رفثتُ إلى المرأة)، وإنما تقول: (رفثت بها) أو (معها)، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنتَ تُعد ى ّ أفضيت بـ (إلى) كقولك (أفضيت إلى المرأة) جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه»[3].

---

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ عن حاشية التفتازاني على الكشاف ق ٢٩ مخطوط في الظاهرية.

(2) ينظر الكشاف ٤٨١/٢ والمغني ١٩٣/٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٩/١، ٢٢٥.

(3) الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢ وما بعدها.

ونلحظ من كلام ابن جني عن مجيء الفعل في معنى فعل آخر باعتبار ذلك لونًا من ألوان التوسع في لغة العرب .. أنه يعد التضمين ضربًا من ضروب التجوز، مما يعني: أن رأيه في التضمين يختلف وما قال به المتأخرون من أن الفعل دالُ على معناه الأصلي، وعلى معنى ما تضمنه، الأمر الذي يرفضه البيانيون بشدة، لكونه بهذا المعنى الذي ارتآه المتأخرون جامعًا بين الحقيقة والمجاز.

كما يُفهم من سياق كلامه في الخصائص ـ عن أن العرب «توقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر»(١) ـ الإشارة إلى أن التجوز في الفعل إنما يحدث عندما يكون التعبير في الدلالة حادث في الفعل، فيكون الحرف ساعتئذ قرينة دالة عليه.

كما تفيد عبارته عن التوسع: أن الفعل مستعمل في المعنى الذي يتعدى به الحرف وحده دون معناه الأصلي، وليس لذلك من معنى إلا أن يكون هذا الاستعمال على طريق التجوز فيه، إما بالاستعارة وإما بالمجاز المرسل(٢)، وقد تطرق أحد الباحثين إلى إثبات هذه الحقيقة بما لا يحتاج إلى مزيد، وبما يُعد الكلام فيه ثانية تحصيل حاصل(٣).

ومما يؤكد ذهاب ابن جني إلى القول بالمجاز في جعل الفعل في معنى فعل آخر: ما عمد إليه البطليموسي، حيث نقل في كتاب (الاقتضاب) نص عبارة ابن جني التي صرح فيها بلفظ المجاز قائلاً: «ولم أرَ فيه للبصريين، أحسن من قول ذكره ابن جني في الخصائص وأنا أورده في هذا الموضع، وأعضد بما شاكله من الاحتجاج المقنع إن شاء الله تعالى: (اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف الجر، والثاني بحرف جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجازًا، وإيذانًا بأن هذا الفعل في معنى فعل آخر)»(٤).

ولا يبعد أن يكون البطليموسي قد تصرف في عبارة ابن جني التي لم ينص فيها صراحة على مجازية الفعل المُضمَّن ليفسر – على ما يبدو– مراده من جعل الفعل في معنى آخر، وأستبعد أن يكون قد حدث سقط في أصل النسخة المطبوعة للخصائص؛ لأن النسخة المعتمدة(٥) والمحققة قد تم الرجوع فيها إلى جميع النسخ المخطوطة لأصل الكتاب، ولو ثبت أن الكلمة موجودة في بعضها لتم – بالطبع – التنبيه عليها والإشارة إليها والتصريح بها.

وأيًا ما كان الأمر فإن نص عبارتي الخصائص والاقتضاب يعني أن ابنِ جني حين استعمل كلمة (التوسع) لمعنى المجاز، إنما كان يقصد بها: الدلالة على التجوز في الفعل وصرفه عن معناه الحقيقي، وجعل الحرف قرينة دالة عليه، ولم يقصد به التجوز في الحرف؛ لأن التعبير في الدلالة – على نحو ما

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٠٨/٢ وما بعدها.

(٢) وفى قول ابن جني في كتابه: (المحتسب) ٥٢/١ عن الاتساع والتضمين: «أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيرًا ما يجري أحدهما مجرى صاحبه فيُعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريقة الاستعمال والعرف ضد مأخذه" .. ما يشير إلى أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، فإن البليغ يتوسع في استعماله، ويجعل أحدهما مكان الآخر حتى وإن كان هذا مخالفًا للعرف والاستعمال الأصلي، وهذا يعني أن الفعل الملفوظ الذي يقال: إنه تضمن معنى فعل آخر قد اتسع معناه بذاته، ودنا من جنس المعنى الذي يشركه مع فعل آخر، وهذا التوجه في الوقوف على معنى الاتساع وارد، ويمكن حمل كلام ابن جني عليه، وهو – على ما ذهب إليه بعض الباحثين – يجنب الدرس النحوي تقدير الفعل الآخر الذي ضُمِّن معناه، كما يرفع الحرج عن البيانيين في مسألة الجمع في الفعل المضمن بين الحقيقة والمجاز، وفى لجوئهم على إثر ذلك إلى تأويل حال من الفعل المقدر، أو غير ذلك .

لأن الفعل الملفوظ على هذا التوجه هو الذي اتسعت دلالته حتى أضحى بتعديه بغير حرفه جديرًا كذلك بالاتساع في العمل النحوي الذي طرأ عليه، فمثلاً الفعل (رفث) بدل أن كان يدل على مقدمات الجماع، فإن معناه قد اتسع وأصبح يدل على مقدمات الجماع، والجماع المعبَّر عنه بالإفضاء، وهذا الاتساع المعنوي الطارئ لابد أن يشير إليه أثر ملحوظ كي تعلم فائدته وتظهر معالمه، وهذا الأثر بدا واضحًا في القرينة الدالة على الاتساع ألا وهى تعدى الفعل المذكور بما لا ينبغى التعدي به، وهذه الطريقة تعمق معنى الفعل، وتفصح عن دلالته، سيما وأن أغلب الأفعال تتضمن معاني أفعال أعمق منها، مثلما رأينا في لفظ (رفث)، فإنه ضم إلى دلالته: (أفضى)، وهى أعمق منها، ولعل هذا ما عناه السيوطي حين نقل عن بعض أهل العلم «أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر» (الأشباه والنظائر ٤٢٢/٣)، وبذا يغلق الباب تمامًا أمام التقدير والتأويل الذي أجهد العلماء أنفسهم فيه، وفى تخريجه على الحقيقة أو المجاز، أو الجمع بينهما، وجعلهم يقسمون التضمين على إثره إلى بياني ونحوي.

(٣) ينظر من أسرار حروف الجر د. محمد الأمين الخضري ص ١٢: ٢٣.

(٤) الاقتضاب للبطليموسي ٢٦٤/٢، ٢٦٥.

(٥) أعنى التي لدى الهيئة العامة للكتاب.

أفاده كلامه – جاء في الفعل أو ما يقوم مقامه، بقرينة الحرف الذي تعدى إليه، كما لم يُقصد بها كلا المعنيين في الفعل – الحقيق والمجازي – كما ذهب إلى ذلك المتأخرون من النحاة.

وتشهد تطبيقات ابن جني على صدق القول باستخدام (الاتساع) في معنى التجوز الذي عناه أهل البيان من استخدام اللفظ في غير ما وضع له، والمترتب عليه عدم إمكانية الجمع بين المعنى الأصلي للفعل والمعنى الطارئ له، خلافًا لما نجده لدى المتأخرين من النحاة، فبالمقارنة بينه وبين الأشموني مثلاً في تناول ما أنشده الفرزدق:

كيف ترانى قالبا مجنِّي قد قتل الله زيادًا عنى

نلمح تعليق ابن جني على الشطر الأخير بقوله: «لما كان المعنى قد قتله: قد صرفه، عداه بـ (عن)»([2]) .. فنلحظ أنه لم يجمع في تأويله للفعل بين معناه الأصلي ومعناه الطارئ عليه بالتجوز، ولعل في هذا ما يؤيد ويؤكد اقترابه مما عُرف فيما بعد بـ(التضمين البياني) الذي سلك أصحابه فيه طريقة استعمال الفعل المذكور في معناه الوضعي، ودلالة اللفظ المحذوف على المعنى الآخر بمعونة قرينة لفظية، وتقدير حال من الفعل المقدر .. بينما نجد الأشموني يشير بقوله: (قد قتل الله زيادًا عنى): أي صرفه بالقتل»([3]) إلى الجمع بين المعنيين في التفاتة منه لما عرف بـ(التضمين النحوي)، الأمر الذي صرح به الصبان في الرسالة البيانية بقوله: «أقول: الذي يظهر، أن اللفظ المضمن معنى لفظ آخر تضمينًا نحويًا، مما استعمل في كلا معنييه الحقيقي والمجازى»([4]).

وفى تعليقه على ما ذكره الصبان يقول الإنبابي «قوله: (مما استعمل في كلا معنييه .. إلخ) أي: في كل منهما على حدته، وإن لزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه، لا في مجموعهما مرتبطًا أحدهما بالآخر حتى يكون مجازًا فقط» إ.هـ، أي: ولا في معناه المجازي فقط كما هو ظاهر من كلام ابن جني في الخصائص، لما أنه مفوِّت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين»([5]).

وذلك كله يعني بالضرورة أن فائدة التضمين على الوجه الذي دار في خلد المتأخرين لم يكن ليطرأ على بال ابن جني، ولا كان واردًا في مخيلته؛ لأنه – وكذا غيره من قدامى اللغويين والنحاة – لم يكن ليرى هذه الفائدة لهذا الضرب من التوسع ولا يقول به أصلاً، وإنما هو عنده نوع من المجاز، وفائدته هي فائدة كل مجاز، وهذا هو الفرق بين تصور ابن جني والبيانيين لمعنى التضمين، وعذر ابن جني أن هذا ليس من وَكَدِه ولا من طبيعة بحثه، فحسبه أنه يُعني برصد ظواهر اللغة ويعدِّد خصائصها، خاصة أن قواعد العربية ومصطلحاتها في بداية أمرها، الشأن فيها شأن كل جديد، لا تبدو معالمها ولا تستوي على سوقها إلا بعد جهود مضنية ودراسات متتابعة، ويكفى ابن جني أنه وضع الأساس الذي بنيت عليه ما سمى فيما بعد بـ(التضمين)، وعبَّد الطريق أمام ما أطلق عليه بعض أهل العلم فيما بعد بـ «التضمين البياني»، وإن كان ذلك كله لا يمنعنا من القول أن ابن جني كان أقرب في تناوله لقضية التضمين إلى الحس البلاغي، وخير من عبر في الوقت ذاته عن وجهة نظر البصريين، وأفضل من قرَّبَ بينها وبين وجهة نظر أهل البيان، وإنما يتضح ذلك فيما يلي:

١– دلالة كلامه على التجوز في الفعل وصرفه عن معناه الحقيقي بقرينة الحرف الذي تعدى إليه، فهو في تأويله لما جاء في بيت الفرزدق: (قد قتل الله زيادًا عني)، وقوله فيه: «لما كان المعنى قد قتله: (قد

([1]) ويُروى: كيف ترانى قالبا مجني * أضرب أمرى بظهره والبطن / قد قتل الله زيادًا عنى .. وقد قاله الفرزدق بعد أن بلغه موت زياد بن أبيه، وكان الفرزدق قد هرب من البصرة إلى المدينة، واختفى فيها خوفًا منه لغضبة غضبها عليه، فلما علم بموته وهو في المدينة ظهر وأنشد هذا الرجز، إظهارًا للشماتة به وفرحا بالسلامة منه، والمجن: الترس، وقلاه: كناية عن عدم الحاجة إليه.

([2]) الخصائص ٣٠٩/٢.

([3]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٥/٢.

([4])رسالة الصبان في علم البيان ص ٢٠٥، ٢٠٨.

([5])حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية ص ٢٠٨.

صرفه) عدَّاه بـ (عن)»([1])، لم يجمع في الفعل المضمَّن بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى، وهو ما راق لمتأخري النحاة دون ما أدنى حرج، بينما تعارض مع القواعد الثابتة لدى أهل البيان، حيث إن قرينة المجاز عندهم مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، إذ قصدُ الحقيقة في التضمين مانعٌ من المجاز في عرفهم، الأمر الذي يتحتم معه أن يكون للتضمين مفهوم آخر يتفق وقواعدهم، ولا يردُ عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز، وقد نقلنا من عبارات ابن جني ما يدل على استخدامه التوسع في معنى التجوز، حيث ذكر إبان حديثه عن الرفث والإفضاء ما يفيد أن اللفظ المذكور، مستعمل في معنى المحذوف مدلول عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى به، وهذا كله إنما يصب في إطار ما عرف فيما بعد بالتضمين البياني مع تعديلات طفيفة في طريقة التأويل ثبت لنا بطلانها.

٢– رفضه لما تمسك به الكوفيون بإطلاق القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض، وتعاور معانيها دون ما اعتبار للدواعي الموجبة للعدول عند تعدية فعل بحرفه الواصل له إلى آخر ليس من شأنه أن يتعدى به، بل ودون ما نظر إلى الأغراض التي يُلجأ إليها في تناوب حروف المعاني مما يفصح عن مرامي الكلام، ويستدعيه المقام، وذلك قوله: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»([2]) .. إلى غير ذلك ما يؤكد على تنبهه لوجوب توخي النظم في الكلام والوقوف على أغراضه ومراميه.

٣– يدل عدم إقراره لنيابة حرف الوعاء في قول الله تعالى {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ} [طه: ٧١] مناب حرف الاستعلاء، وهو ما ارتضاه الكوفيون .. وكذا عدم تأوله لنفس الفعل (صلب) في قول شاعرة العرب:–

هـــم صـــلبوا العبـــدي فـــي جـــذع نخـ فـــلا عطـــست شـــيبان إلا بأجدعـــــ

على: سداد رأيه، ووقوفه على الفروق الدقيقة لموجبات التأويل في الحرف وموجباته في الفعل، وقد تطرقنا فيما سبق للحديث عن موجبات التأويل في كلٍّ، وعرضنا من خلال الوقوف على نوعي التضمين في الفعل وفى الحرف – لآراء العلماء فيما يخص كلا منهما، فلتراجع.

ثانيًا :رأى ابن هشام ومتأخري النحاة:

بعد أن وقفنا على مدلول كلمة التوسع التي وردت في كلام ابن جني، وأنه إنما قُصد بها: التجوز في الفعل وصرفه عن معناه الحقيقي بقرينة الحرف الذي تعدى إليه، ونقلنا من نصوص كلامه ما يُستدل به على أن الفعل المذكور مستعمل في معنى الفعل المحذوف، ومدلول عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى به، وأنه لم يُرد منه كلا معنييه الحقيقي والمجازى، بقى أن نعرف أن الذي دل في كلامه على إرادة كلا المعنيين في الفعل المضمن هو ابن هشام، ومن تبعه من متأخري النحاة فقد أشار إلى أنهم «قد يُشرِبون لفظ معنى لفظ فيعطون حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين»([3]).

غير أن هذا التعريف لم يسلم من النقد، فقد أخذ الشيخ الأمير على ابن هشام أن قوله السابق: (يشربون لفظًا معنى لفظ)، ظاهر في تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ} [يوسف: ١٠٠]، فإن تعدية (أحسن) بالباء لتضمنه معنى (لطف)، والإحسان، هو: اللطف، وأن «الأولى – على نحو ما تراءى له – أن يقال: التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد»([4]).

والذي يظهر من صنيع الشيخ الأمير أنه أراد أن يعدَّل من عبارة ابن هشام، ليجعلها موائمة لتحقيق

([1])الخصائص ٣٠٩/٢.

([2])الخصائص ٣٠٦/٢.

([3])مغني اللبيب لابن هشام ١٩٣/٢.

([4])حاشية الصبان ٩٥/٢ وحاشية الأمير على المغني ١٩٣/٢.

الغرض من التضمين، وهو: تأدية معنى اللفظ المضمَّن مؤدَّى معنيين قصدا وتبعًا من غير إشكال، توهمه عبارته، لكنه لم يوفق هو الآخر في تحاشى ما وقع فيه من استدرك عليه من إيجاد إشكال أحدثته عبارته؛ ذلك أن عبارته هي الأخرى استلزمت الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى.

ولئن دل ظاهر عبارة (إشراب لفظ معنى لفظ آخر) التي ارتضاها ابن هشام على تغير المعنيين مما استلزم منه عدم شموله لمثل قوله سبحانه {وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ} [يوسف: ١٠٠] لكون اللطف هو الإحسان، على ما زعم الشيخ الأمير، فقد دلت عبارته هي الأخرى على ما يستلزم التجوز في التضمين، ذلك أن إلحاق لفظ بآخر لمناسبة، دال على أن المعنى المضمَّن من قبيل المجاز؛ لأنه مدلول عليه بغير لفظه الموضوع له، وما المناسبة المشار إليها إلا القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، كما دلت عبارته كذلك على أن المعنى المدلول عليه بغير لفظه الموضوع له .. مقصود أصالة للوفاء بغرض المتكلم من الإلحاق .

والحق أن هذا الإشكال الأخير – بالذات والذي استلزمه كلام الشيخ الأمير – إنما ينتفض له أهل البيان، أما عند النحاة فهو – على ما يبدو من صنيعهم وحسب ما تقتضيه طبيعة منهجهم – لا يَعدُّ إشكالًا بل على العكس، فإن المتأمل لكلامهما – ابن هشام والأمير – يخرج بنتيجة مؤداها: أنهما يُعدَّان ذلك شرطًا، بدليل أن الشيخ الأمير عند انتقاده لعبارة ابن هشام، لم ير فيما أفادته عبارته من تأدية اللفظ المضمن لمجموع المعنيين الملحوظ والملفوظ قصدًا وتبعًا .. بأسًا.

وقد أسفر اشتراط أداء الكلمة لمعنييها الحقيق والمجازى، عن: وجود خلاف حول مجازية التضمين، ولولا ذلك لانحصر الخلاف في مجرد الوقوف على نوع المجاز، لكن اشتراط متأخري النحاة هذا الشرط الذي يجمع بين حقيقة اللفظ المضمَّن وما استعمل فيه، فَرَض على البيانيين أن يتخذوا موقفًا مغايرًا بحكم أنهم يرفضون الجمع بين الحقيقة والمجاز رفضا قاطعًا.

على أن هذا التعريف وتلك الفائدة التي ذهب إليها ابن هشام ومن لف لفه من المتأخرين وما أديا إليه، لم تكن في خلد قدامى من سبقهم من النحاة ممن ينسب إليهم القول بالتضمين كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك .. وظاهر كلام البطليموسي: الشأن فيه شأن كلام ابن جني إذ يدل هو الآخر على: التجوز في الفعل وصرفه عن معناه الحقيقي بقرينة الحرف الذي تعدى إليه من غير اشتراط لتأدية اللفظ المضمن – فعلًا كان أو ما يقوم مقامه – لمجموع المعنيين قصدًا وتبعًا، ودونك كلامه في الاقتضاب يقول فيه: «وأنت لا تقول رفث إلى المرأة إنما تقول رفث بها، أو رفث معها، ولكن لما كان الرفث بمعنى الإفضاء، وكان الإفضاء يتعدى بـ (إلى) كقولك: (أفضى إلى الشيء) أُجرى الرفث مُجراه لفظًا، لموافقته له معنى، وكذلك قول القُحيف العُقيلي:

إذ رضـــيت علـــــيّ بنـــو قـــشـــــــ لعمـــــــــر الله أعجبنـــــــــي رضاهـــ

إنما عدى فيه (رضي) بـ (على) لأن الرضا بمعنى: الإقبال، وقولك: (أقبلتُ عليه بودِّي) بمعنى: رضيت عنه، وكان الكسائي يقول: حمله على ضده وهو (سَخِطتُ) لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تجعله على نظيره، وكذلك قول الآخر:

إذا مـــا امـــــــرؤ ولـــــــى علـــيَّ بـــــ وأدبـــــر لـــم يـــصـــــدر بإدبـــــــــاره

إنما عدى فيه (ولي) بـ (على) وكان القياس أن يعديها بـ (عن)؛ لأنه إذا ولي عنه بودِّه، فقد ضن عليه وبخل، فأجرى التولي بالود مجرى الضنانة والبخل، أو مجرى السخط؛ لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سُخط عليه»(١).

فتعبيراته: (أجرى الرفث مجراه لفظًا)، (فأجرى التولي بالود مجرى الضنانة والبخل) .. ناطقة بأن الفعل مستعمل فيما هو بمعناه، وقوله: (لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه)، شاهد على نوع علاقة التجوز، وأنها من قبيل المجاز المرسل لإطلاقه لفظ المسبب وإرادة السبب .. وهذا يعني أن الذي ارتضاه ابن هشام ومن تأثر به من المتأخرين كان – فيما أرى – هو الدافع إلى القول بأن هناك تضمينًا نحويا وآخر بيانيًا، مع اتفاق القائلين بهما على الغرض من التضمين، وهو: إعطاء مجموع المعنيين، وأن القدامى ليس لهم في ذلك دخل.

---

(١) الاقتضاب للبطليموسي ٢٦٦/٢.

وفى تقرير هذه الحقيقة يقول الدسوقي في حاشيته على المغني: «قوله: (أن تؤدِّى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها، ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ} [البقرة: ٢٢٦] ضُمِّن معنى: يمتنعون من نسائهم بالحلف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع عن وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب، فقد أطلق فعل الإيلاء مرادًا به ذانك المعنيان، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك، وهو – أي الجمع المذكور – إنما يتأتى على قول الأصوليين: (إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة)»([1])، وهذا ما جزم به الدماميني وغيره([2])، أما على قول البيانيين الذي يشترط أن تكون القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فقيل أن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها.

ثالثًا :رأى الزمخشري وأهل البيان:

يذكر الزمخشري فيما نقله عنه السيوطي أن «من شأنهم: أنهم يضمِّنون الفعل معنى فعل آخر فيُجرونه مجراه ويستعملونه استعماله، مع إرادة معنى التضمين»(٣) .. كما ينص في الكشاف على أن الغرض من ذلك: «إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ» .. ويردف معللًا «ألا ترى كيف رجع المعنى – يعني في قوله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} [الكهف: ٢٨] – إلى قولك: (ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم)، ونحوه قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ} [النساء: ٢] أي: ولا تضموها إليها آكلين لها»([4]).

وفى تقرير كلام الزمخشري، وبيان: أنه لا يرى في التضمين مجازًا أو جمعًا بين الحقيقة والمجاز، وأنه مع استعمال اللفظ المضمن في المعنى الملفوظ، دلالة على المعنى الآخر الملحوظ. يُبين السيد عن أن حقيقة «التضمين: أن يقصد بلفظ فعلٍ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته»([5])، ثم يكشف – عن فحوى هذا الكلام، فيؤكد على أن الفعل المذكور «مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلًا في الكلام والمحذوف حالًا، كما في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ} [البقرة: ١٨٥] كأنه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم)، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلًا والمذكور مفعولًا كما مر في المثال – يعني قولهم : (أحمد إليك فلانًا) – إذ التقدير: (أنهى حمده إليك)، أو حالًا كما يشير إليه قوله([6]): (أي يعترفون به)، فإنه لابد حينئذ من تقدير الحال: (أي: يعترفون به مؤمنين)، وإلا لم يكن تضمينا بل مجازًا عن الاعتراف»([7]).

ومفاد كلامهما: أن اللفظ المذكور مستعمل في حقيقته، بينما اللفظ الملحوظ معناه، محذوف لدليل من الكلام، وهو حرف الجر أو القرينة إن لم يوجد حرف جر، وهذا يعني: أن التضمين عندهما من قبيل المجاز بالحذف، وقد يُجعل المحذوف تابعًا والمذكور أصلًا، وقد يُجعل المحذوف أصلًا والفعل المذكور

([1])حاشية الدسوقي على المغني ٤٠٠/٢.

([2])ينظر حاشية الصبان ٩٥/٢.

([3])الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٩/١ وينظر حاشية السيد على الكشاف ١٢٦/١.

([4])الكشاف ٤٨١/٢.

([5])حاشية السيد على الكشاف في ١٢٦/١.

([6])أى: قول الزمخشري في تفسيره لقول الله تعالى {يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ} [البقرة: ٣].

([7])حاشية السيد على الكشاف ١٢٦/١.

تابعًا، على تقدير أنه حال أو على تقدير أنه مفعول به.

وقد تصور البعض «أن التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد، وهو: جعل وصف الفعل المتروك حالًا من فاعل المذكور يسمى تضمينًا بيانيًا، وأنه مقابل النحوي »([1])، وكان السعد قد فهم من عبارة الكشاف ما يدعو إلى هذا التصور حيث قدر (خارجين عن أمر ربهم) في قوله سبحانه {فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ} [النور: ٦٣] فتوهم أن الحال هنا تقدير لعامل آخر محذوف([2])، وأن هذا ما يقتضيه التضمين، بل وأغرى غيره بهذا.

فقد سبق لنا أن وقفنا إبان الحديث عن منشأ الخلاف بين البصريين والبيانيين: على أن رأى الزمخشري يقضي في تصور القائلين بالتضمين البياني، بتقدير: حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور مناسبة في معناها لهما، ويتعلق بها الجار والمجرور، وعرفنا أن هذا ما توهمه الشيخ سعد الدين التفتازاني ، وذلك حين فهم من تأويل الزمخشري لآية النور - (خارجين عن أمر ربهم) - أنه تقدير لعامل آخر، وإنه يلزم أن يكون حالًا، ووصلنا إلى أن الأمر على حد قول الصبان: «ليس كذلك، بل هو تفسير للفعل المضمن»([3]).

لكن الأمر اللافت أن يبالغ السعد في إلحاحه على ما ذهب إليه من تقدير الحال، ويصل به الأمر إلى حد أن يجعل ذلك مقياسًا يفرق على أساسه بين التضمين والمجاز المحض([4]) .. بل وأن يعلق صحة التضمين في الفعل على تقديره وإلا خرج الأمر إلى المجاز، يقول في حاشيته على الكشاف معقبًا على تعريف الزمخشري السابق:

«فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي، فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى: (يقلب كفيه على كذا): نادما على كذا، ولابد من اعتبار الحال، وإلا كان مجازا محضًا لا تضمينًا .. وكذا قوله: {يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ} [البقرة: ٢] تقديره: معترفين بالغيب»([5]).

ولا أدرى كيف تأتى للسعد أن يفهم عن الزمخشري هذا، وأن يبني كلامه على هذا التصور الخاطئ في التضمين على الرغم – وهذا هو الأعجب – من أن عبارة شيخه لا تفيده من قريب ولا من بعيد، وهاك نص عبارته في الكشاف، يقول فيها: «معنى ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾الذين يصدرون عن أمره دون المؤمنين، وهم: المنافقون، فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه، الضمير في أمره لله سبحانه أو للرسول والمعنى عن طاعته ودينه»([6]).

وفى تصوري أن ليس لما أقدم عليه السعد في فهم الآية على هذا النحو الذي ذهب إليه وأوهم نسبته إلى شيخه بل وإلى البيانيين عامة، وسكت عنه المحققون .. ليس لذلك من معنى، إلا أن يكون السعد قد

([1])حاشية الدسوقي على المغني ٤٠١/٢.

([2])ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٥/٢ ..

([3]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٥/٢.

([4]) ولعل في هذا ما يفسر لنا الاضطراب الذي ظهر في عبارات بعض المحققين، حين نسبوا إلى البيانيين القول بأن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها، وكذا حين نسبوا إلى الزمخشري القول بأن التضمين من باب المجاز، وأن المعنى الحقيقي قيد، ثم خلصوا من ذلك الأخير إلى أن تقدير الحال المحذوفة في قوله – سبحانه – {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ} [النساء: ٣] على مذهبه: ولا تَضَمُّوا أموالكم إلى أموالكم آكلين، وعلى مذهب السعد: ولا تأكلوها ضامِّيها إلى أموالكم (ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤٠١/٢).

([5]) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ عن حاشية السعد على الكشاف ق ٢٩ مخطوط في الظاهرية.

([6])الكشاف للزمخشري ٧٩/٣.

بنى تصوره عن التضمين على فهم غير صحيح لكلام الزمخشري .. ولا يبعد أن يكون قد استنبط ذلك من تفسير الزمخشري لقول الله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ} [البقرة: ١٨٥] وذلك حين قدر جار الله المحذوف حالًا مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، يقول – في كشافه: «وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنًا معنى الحمد كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم»(١)، كما لا يبعد أن يكون الدافع للسعد في اعتماد مذهبه هذا .. الفرار مما قال به متأخرو النحاة من إساغة الجمع في الكلمة المضمَّنة بين الحقيقة والمجاز.

وأيًا ما كان الأمر فقد استبان لنا في أثناء الحديث عن طريقة التأويل في الأفعال المضمنة، أن تقديرات الزمخشري لم تنحصر فيما ذكره السعد، وأنه نحى في مفهوم التضمين منحى النحويين، وانتهج طريقتهم في التقدير الإعرابي، مما يعني أن هذه الفجوة التي أحدثها السعد ونشأ عنها نوعا التضمين: البياني والنحوي ، لا أساس لها ولم تقم على تصور صحيح.

ولا أكون مجافيًا للحقيقة إن قلتُ: إن من ساق السعد شبهتهم التي تقضى بأن الفعل المذكور «إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر .. إلخ»(٢) لم يكونوا – هم الآخرون – محقِّين في وضع هذه التجزئة والحدود المصطنعة والفاصلة بين الأفعال، ولا في تشددهم في القول بالحقيقة والمجاز فيها .. ذلك أن المعاني التي تتحد الأفعال في تأديتها – وما أكثرها – ينبغي أن تُراعى، والشأن فيها هو الشأن في الحروف والكلمات الاسمية، فـ «الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل في غيره(٣)»(٤) .. وكذا الأمر بالنسبة للأسماء، وما الترادف والمشترك اللفظي في كثير من الأسماء إلا من هذا الباب.

وعلى هذا، فلا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الاسم أيضًا، وقد أفاده: ابن جني في استشهاده بقول الله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ} [البقرة: ١٨٧](٥)، والعز بن عبد السلام حين صدَّر به فصلًا عقده في كتابه: (الإشارة إلى الإيجاز)، سمّاه: (مجاز التضمين) حدَّه بقوله: «وهو: أن تُضمَّن اسمًا معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواطن كقوله: {حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ} [الأعراف: ١٠٥] ضمن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه، وتُضمِّنَ فعلًا معنى فعل لإفادة معنى فعلين، فتعديه أيضًا تعديته في بعض المواطن»(٦).

وقد وتبعه في ذلك ابن النقيب – أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي (ت عام ٦٩٨ هـ) – في مقدمة تفسيره في: علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن(٧) والمطبوع خطأ بعنوان (الفوائد المشوِّق إلى علوم القرآن وعلم البيان)(٨) .. كما ألمع إليه أبو البقاء

---

(١) السابق ٣٣٧/١.

(٢) الكشاف للزمخشري ٣٣٧/١.

(٣) الجني الداني للمرادى ص ٢٤.

(٤) يقول ابن جني مشيرًا إلى وضع الضوابط الصحيحة في هذا الباب: إن تضمين الحرف معنى الحرف إنما «يكون في موضعه دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعل كل حال فلا» (الخصائص، لابن جني، ٣٠٦/٢).

(٥) ينظر السابق ٣١٠/٢.

(٦) (الإشارة إلى الإيجاز .. في بعض أنواع المجاز)، للعز بن عبد السلام، ص ٩٧، ٩٨.

(٧) وقد كشف عنها وعلق على حواشيها د. زكريا سعيد علي، كما نشرتها بتحقيقه مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط أولى عام ١٤١٥/ ١٩٩٧)، وينظر لمزيد من التحقيق في هذه القضية جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨.

(٨) والمنسوب خطأ كذلك لابن قيم الجوزية.

الحسيني الكفوي في كتابه (الكليات) إبَّان حديثه عن التضمين الذي اشتمل عليه قول الله تعالى: {وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ} [الأنعام: ٣]، حيث ذكر أن الجار والمجرور في الآية الكريمة لا يجوز تعلقه بلفظ الجلالة لكونه اسمًا لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمَّنه اسم (الله)، كما في قولك: (هو حاتم في طيئ) على تضمين معنى الجواد([1])، ولعل اندراج الأسماء تحت تضمين الأفعال هو الذي حدا بالمجمع اللغوي القاهري لأن يرتضى أن يقول في تعريفه: «أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير، مُؤَدى فعل أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدية واللزوم»([2]).

وعلى ذلك فاقتصار السعد والسيد وغيرهما على بيانه في الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقييد، ودعوى أصالته في الأفعال عارية عن الدليل، كما أن دعوى عموميته للحرف ـ على نحو ما ذكر السيوطي في قوله: «التضمين: هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء»([3]) ـ خلط بين موجب التأويل في الحرف وموجبه في الفعل والاسم، فضلًا عن أن ذلك ينقلنا إلى تبنى رأى الكوفيين، وكلامنا إنما هو عن التضمين في الأفعال.

ونخلص من خلال ما سبق إلى: أننا لا نكاد نجد كبير فرق بين ما ذكره السعد وما ذكره السيد الشريف في حاشيتيهما على الكشاف في تقرير وتأصيل الدعائم الأساسية التي انبنت عليها ما سمى بالتضمين البياني .. فالسيد في تعليقه على ما ارتضاه العلامة الزمخشري من «أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيُجرونه مجراه ..»، يفصح عن أن «التضمين: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقولك: (أحمد إليك فلانًا) .. فقط لاحظت فيه مع (الحمد) معنى: الإنهاء، ودللتَ عليه بذكر صلته، أعنى (إلى)؛ أي: أنهى حمده إليك، وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان قصدًا وتبعًا».

بل ويسوق نفس الشبهة التي ساقها السعد والتي تقضي بأن «اللفظ إذا كان مستعملًا في المعنيين معًا كان جمعًا بين الحقيقة والمجاز، وإن كان مستعملًا في أحدهما فلم يقصد به الآخر فلا تضمين ..»، ليخلص في النهاية بنفس النتيجة التي انتهى إليها السعد، من أن اللفظ «مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلًا في الكلام والمحذوف حالًا كما في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ} [البقرة: ١٨٥]، كأنه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم)، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلًا والمذكور مفعولًا كما في المثال، أو حالًا كما يشير إليه قوله – الزمخشري –: (أي يعترفون به)، فإنه لابد حينئذ من تقدير الحال، أي: (يعترفون به مؤمنين)، وإلا لم يكن تضمينا بل مجازًا عن الاعتراف» .

ويمضى السيد في تدعيم قوله لإزالة ما بقى من شبهات يمكن أن تعكر من صفو ما ذهب إليه من حمل المذكور على حقيقته، فيقول: «إن قلتَ: إذا كان المعنى الآخر مدلولًا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور، فكيف قيل: إنه مضمَّن إياه؟ قلتُ: لما كان مناسبة المعنى للمذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره، جُعل كأنه في ضمنه»([4]).

فواضح أن السيد (ت ٨١٦) يوافق السعد (ت ٧٩٢) فيما ذهب إليه، وإلا لو خالفه في شيء مما ذكر، لأعرب عنه ولأفصح عن مخالفته، كل ما هنالك أن السيد أراد في ذكره للمزيد من الأمثلة وصور التقدير للمحذوف، أن يفيد أن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد، ومن ثَمَّ جعَل تقدير الحال من الفعل المحذوف تارة، وجعَله من المذكور تارة أخرى، وجعل المحذوف أصلًا والمذكور مفعولًا تارة ثالثة.

([1]) ينظر الكليات، لأبى البقاء الكفوي ص١٠٨.

([2]) مجلة المجمع اللغوي القاهرى ص ١٨٠ المجلد الأول، وينظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٥٩٤/٢.

([3]) معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي ٢٦٣/١.

([4])حاشية السيد على الكشاف ١٢٦/١، ١٢٧.

لكن ذلك كله لا يمنع من أن نقرر أن رجحان أي من هذه الاحتمالات، إنما يكون: حسب مقامات الأحوال، مما يعني أن إيثار الزمخشري لأن يكون المعنى والتقدير في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ} [البقرة: ١٨٥]: لتكبروا الله حامدين، فيجعل الحال من المحذوف؛ لأن الحمد إنما يُستحق ويُطلب لما فيه من التعظيم، ليس بالأمر الحتمي إنما هو أمر اقتضاه المقام، ولاسيما وقد أثبتنا أن جار الله لا يلزم في تقدير المحذوف حالة واحدة على نحو ما أوهم السعد .. ونظير ما جاء في الآية، قوله : (أن تؤمن بالقضاء ..)؛ أي: (أن تؤمن معترفًا)، لا أن تعترف بالقضاء مؤمنًا لأن (أن) والفعل يُسبك بمصدر معرَّف، وهو لا يقع حالًا كما قال الرضي.

ومما اقتضى المقام أخذ الحال فيه من المذكور قوله تعالى: {فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ} [البقرة: ٢٥٩]؛ لأن التقدير: (ألبثه الله مائة عام مماتًا، لا (أماته الله مائة عام ملبثًا)؛ لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة؛ بل مقدرة والأصل كونها مقارنة([1]).

ومما يدعم من قول السيد ويشهد بعدم صحة ما ذهب إليه السعد من التزام الزمخشري بتقدير حال من الفعل المحذوف، وأنه يراعي في تقديراته مقامات الأحوال وسياقات الكلام، ما صرح به الزمخشري في قول الله سبحانه: {ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ} [البقرة: ٣]، حيث قال رحمه الله: «وأما تعديته بـ(الباء) فلتضمينه معنى: (أَقرَّ واعترف) .. وكلا الوجهين – يعني حمل المعنى على تضمين الفعل معنى (اعترف) أو على معنى الوثوق([2]) - حسَنٌ في {يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ}؛ أي يعترفون به، أو يثقون بأنه حق، ويجوز أن لا يكون {بِٱلْغَيْبِ} صلة للإيمان، وأن يكون في موضع الحال: أي يؤمنون غائبين عن المُؤْمَن به، وحقيقته مُلتبسين بالغيب»([3]).

ومراده من ذلك إساغة الوجهين .. إما حمل المعنى على تقدير حال من الفعل المذكور وليس المتروك، والمعنى: (يعترفون به مؤمنين)، وذلك إن جعل قوله {بِٱلْغَيْبِ} صلة للإيمان، أو حمله على تقدير حال من الفعل المحذوف إن لم يجعل كذلك، فيكون المعنى: والذين يؤمنون حال كونهم متلبسين بالغيب، وفى تقرير هذا يقول السيد: «قوله: (ويجوز أن لا يكون) عطف بحسب المعنى على قوله: (وكلا الوجهين حسن في: {يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ} [البقرة: ٣]، كأنه قال: ويحسن أن يكون بالغيب صلة للإيمان إما أصالة أو تضمينًا، ويجوز أن لا يكون صلة له .. (قوله: وحقيقته: ملتبسين بالغيب)، يريد أن ما ذكره أولًا، حاصل معناه وحقيقته هذا»([4]).

ولقد أصاب السيد حين لم يقتصر على تقدير حال من الفعل المحذوف فوسع بذلك ضيقًا تشبث به السعد، وجعله كالأصل في صحة التضمين، ومع ذلك فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من الخلاف الواقع بين كل من السعد والسيد في تقدير المحذوف، إلا أن المتأمل لما ذكره كل منهما يخرج بنتيجة مؤداها، أن الخلاف الناشب بينهما فيما يخص التعرف على ماهية اللفظ المضمن خلاف مصطنع ولا وجود له، لكون الفعل عند كل مستعمل في معناه الحقيقي وملاحظ فيه معنى آخر.

والأمر الذي يبدو واضحًا أن سعد الدين التفتازاني حين ذهب إلى ما ذهب إليه من أمر التقدير والتأويل في الفعل المضمن – ووافقه فيه السيد الشريف – إنما كان يهدف في الأساس إلى رد الشبهة التي أوردها والتي تقول: إن «الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر،

([1])ينظر النحو الوافي، لعباس حسن ٥٧٣/٢.

([2])الذي ذهب إليه الزمخشري أخذًا مما نقل عن العرب: (ما آمنت أن أجد صحابة): أى: ما وثقت، وحقيقته: صرت ذا أمن به، أى: ذا سكون وطمأنينة.

([3])الكشاف، للزمخشري، ١٢٧/١.

([4])حاشية السيد على الكشاف ١٢٧/١.

وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز»[١] إذ بتقديرهما الحال من فاعل الفعل المذكور أو المحذوف، يكونا قد تمكنا من الهرب مما استلزمه قول متأخري النحاة من أمر الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في اللفظة المضمنة.

وإن كنت لا أستبعد أن يكونا قد استهدفنا من وراء ذلك أيضًا الرد على رأى ثان نسب إلى البيانيين، غير الذي ذهبا إليه يقول بعموم المجاز، خاصة وأن كثيرًا من محققي أهل البيان لا يستسيغون هذا الرأي ولا يقولون به لاستبعاد أن يوجد في كل صورة من صور التضمين معنى «يعم المعنى الأصلي والمعنى المضمَّن يتعدى اللفظ باعتباره، أو بحرف لم يكن يتعدى به من قبل»[٢]، ومن ثم يفضلون عليه رأيًا ثالثًا لا ترد عليه هذه الشبهة البتة، يقضي بجعل التضمين نوع تعريض[٣]، وفى حق هذا الأخير يقول الإنبابي:

«وما أظن أن أحدًا منع التعريض بل كلام أبي البقاء الكفوي في كلياته في إيضاح القول بأن التضمين تعريض .. يفيد أن البيانيين يقولون بأن التضمين من التعرض، فإنه قال: وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين؛ يعني على أنه من التعريض، إلا أن القصد إلى أحدهما بذكر متعلقه يكون تبعًا للآخر وهو المذكور بلفظه، وهذه التبعية في الإرادة،{حذف الفصلة} من الكلام .. فلا ينافي كونه مقصودًا لذاته في المقام، وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز»[٤]

ويعلق الإنبابي على هذا الرأي بما مفاده أن قول الكفوي: (وهذه التبعية في الإرادة من الكلام)، ظاهره: أن المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ، وهذا يستلزم – على حد قوله – «صيرورة اللفظ متعديًا – باعتبار المعنى المضمن – بنفسه أو بحرف لم يكن يتعدى به من قبل .. وإلا فكيف يتعدى اللفظ باعتبار معنى لم يستعمل فيه، مع أن الصحيح أن المعنى التعريضي لا يكون اللفظ مستعملاً فيه وإنما يفهم من السياق»[٥]، وغاية ما يتكلف به لدفع هذا الإشكال، أن يقال: إن الواجب للتعريض أن لا يكون اللفظ مستعملاً في المعنى التعريضي لإفادته بالاستعمال فيه، وإنما يفاد من عرض الكلام بواسطة السياق، وبذا لا ينافي أن يكون اللفظ مستعملاً في المعنى التعريضي لمجرد التعدي المذكور كما يشير إليه كلامه[٦].

وهذا يعني أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة، ولكنه مستتبعٌ معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل هو فيه أو يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا الإضمار، إنما من الحقيقة التي قُصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة[٧]، فهو عند القائلين به أشبه ما يكون بمستتبعات التراكيب لأن المعنى المدلول عليه من خلال اللفظ – في رأيهم – مستفاد من عُرْض الكلام وليس مدلولاً عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكُورة فهو كما يفيد قولك: (آذيتني فستعرف) التهديد؛ و(إن زيدًا قائم) إنكار المخاطب.

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ عن حاشية السعد على الكشاف ق ٢٩ مخطوط في الظاهرية، وينظر حاشية السيد عليها ١٢٦/١.

(٢) حاشية الإنبابى على الصبان ص ٢٠٨.

(٣) يعني أن اللفظ المذكور مستعمل في معناه الحقيقي، ولكنه مستتبع معنى آخر يناسبه، من غير أن يستعمل هو فيه، ومن غير أن يستعمل له لفظ آخر، فيكون الكلام من باب الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة .. فإذا ما أضفنا إلى هذه الأقوال الثلاثة ما ذهب إليه بعضهم من أن التضمين من قبيل المجاز المرسل لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة، وهو المفاد من كلام ابن جني .. وما ذهب إليه بعضهم الآخر من أن المعنيين مرادان على طريقة الكناية فيراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المعنى المقصود .. وآخرون من جعله مجازًا عقليًا في النسب غير التامة أى بين الفعل ومتعلقاته .. وغيرهم من جعله نوعًا مستقلاً من أركان الكلام، وقسما رابعًا للحقيقة والمجاز والكناية وهو ما اختاره ابن كمال باشا .. يكون قد تجمع لدينا في تخريج التضمين من الأقوال سبع، غير طريق النحاة في الجمع في اللفظة المضمنة بين الحقيقة والمجاز أو القول بإطلاق النيابة في الحروف.

(٤) حاشية الإنبابى على الصبان ص ٢٠٧ وينظر الكليات ص ١٠٨.

(٥) حاشية الإنبابى على الصبان ص ٢٠٧.

(٦) ينظر السابق ص ٢٠٨.

(٧) ينظر حاشية السيد على الكشاف ١٢٧/١.

والأمر في ذلك لدى السيد جد يسير، فعلى حدِّ ما جاء في نص عبارته: «لو قيل أريد بلفظ المذكور معناه قصدًا وما يناسبه تبعًا له، وجُعل ذكر صلته دليلًا على أنه مقصود منه كذلك فلا يكون اللفظ مستعملًا إلا في معناه حقيقة ولم يكن هناك محذوف .. لم يكن بعيدًا»(١) بل ذلك هو الأقرب لديه إلى مفهوم التضمين(٢).

والذي نريد أن ننتهي إليه في هذا الصدد: أن لا صحة لما ذكره من ساق السعد شبهتهم، إذ ليس ثمة ما يمنع أن يكون للفعل الواحد دلالتان، وأن يظل الفعل المذكور مع ذلك على حقيقته غير مجرد عن معناه الذي وضع له، وأن تكون له مع هذه الدلالة، دلالة الفعل الذي أُشرب معناه وجَرى مجراه وتعدى بحرفه الذي تعدى به، وأن ترتبط إحدى دلالتي الفعل بالآخر، ذلك أن كلا من الدلالتين «مقصود لذاته في التضمين إلا أن القصد إلى إحداهما وهو المذكور(٣) بذكر متعلقه يكون تبعًا للآخر، وهو المذكور بلفظه، وهذه التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينافي كونه مقصودًا لذاته في المقام»(٤) وهذا ما أراه وأميل إليه.

وخلاصة القول أن ابن جني وقدامى النحاة اللغويين يرون جعل الكلمة المضمَّنة من قبيل: الاستعارة أو المجاز المرسل، لكون الكلمة دالة على ما استعملت فيه وحده، وهو ما تم حمل رأى البصريين عليه حين العجز عن تأويل الحرف تأويلًا يقبله اللفظ ..بينما يرى الزمخشري ومن لف لفه من البيانيين: أن التضمين في غالب أمره استعمال للفعل المضمن في حقيقته مع حذف حال مأخوذة من الفعل الملفوظ أو الملحوظ بمعونة القرينة اللفظية، ومع ملاحظة أن الفعل المضمن مستعمل في معناه الحقيقي وملاحظ فيه معنى فعل آخر، ويميل ابن هشام ومن رأى رأيه إلى جعل التضمين من قبيل إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإلحاقه به لمناسبة، مما يعني أن الفعل المضمن قد جمع في طياته بين المعنى الحقيقي أصالة وفاء بغرض المتكلم من الإشراب أو الإلحاق والمعنى المجازى(٥) المدلول عليه بغير لفظه الموضوع له في اصطلاح التخاطب.

وهذه الآراء جميعها على الرغم من تعارضها في الظاهر إلا أن كثرة أوجه التشابه بينها يجعلها متقاربة، ذلك أن الفعل عند الجميع ملاحظ معه معنى فعل آخر، مدلول عليه بالمخالفة في التعدي واللزوم، وهو مستعمل في معناه الحقيقي وفى معنى ما تضمنه، والغاية من وراء ذلك عند الجميع هي إعطاء مجموع المعنيين، الأمر الذي سبق وأن قررنا حياله اتفاق كل من النحويين والبيانيين على إقراره وصحة القول به، كما خلص فيه المجمع إلى قرار يقضي بأن «التحقيق يسوي بين التضمينين البياني والنحوي من حيث الإفادة العربية»(٦).

لكن ذلك كله لا يمنعنا – كما سبق وأن ذكرنا – من القول بأن ثمة فروقًا دقيقة حالت وتحول دومًا دون تغييب معالم الخلاف بين نوعي التضمين البياني والنحوي يظهر:

أولها: في ملاحظة أن البيانيين لم يتفقوا فيما بينهم على منهج يغاير ما عند النحاة، ويتفق مع قواعد منهجهم الذي يقضي بأن قرينة المجاز تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، كما أن المتأخرين من النحاة خالفوا

---

(١) حاشية السيد على الكشاف ١٢٧/١.

(٢) ينظر السابق.

(٣) أى المذكور حكمًا.

(٤) الكليات لأبى البقاء الكفوي ص ١٠٨، وينظر الصبان ٩٥/٢ ونص عباره التي نقلها عن ابن كمال باشا: «يكون اللفظ مستعملًا في مجموع المعنيين مرتبطًا أحدهما بالآخر، فيكون مجازًا لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه».

(٥) لعلاقة المسببية.

(٦) مجلة المجمع الملكى ص ١٨٢ المجلد الأول.

في معالجتهم أسلوب التضمين، وفى تصورهم عنه، منهج المتقدمين الذين لم يكونوا يرون فيه معنى الإشراب ولا يقولون بإساغة الجمع في الكلمة المضمنة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى.

ثانيها: في هروب البيانيين مما تعنيه كلمة (الإشراب) هذه، التي اصطلح النحويون عليها ولم يجدوا في استعمالها – كلما عنَّ لهم الحديث عن التضمين في الأفعال – غضاضة، وذلك لأنها لم تكن بالنسبة لهم سببًا يحول دون تأدية الكلمة الواحدة مؤدى كلمتين، أو عائقًا يمنع من القول بإساغة الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكلمة الواحدة على نحو ما يرى الأصوليون، خلافًا لما هو عليه الحال لدى البيانيين.

الأمر الذي أراد الصبان حياله أن يخفف من غلوائه، ويحد من نبرة الخلاف العدائي فيه، وذلك حين عبر عن رأيه فقال: «والأقرب عندي أنه – أي الفعل المضمَّن – مستعمل في كل من المعنيين، فتكون تارة المشابهة بينهما، وتارة تكون غيره»([1]) .. وأيده في ذلك العز ابن عبد السلام حين نص في كتابه (الإشارة إلى المجاز) على أن العلماء «اختلفوا في جمع اللفظة الواحدة لمدلولي الحقيقة والمجاز، فمن رأى ذلك عدّه من المجاز لأنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له؛ لأنه وضع أولًا للحقيقة وحدها، ثم استعمل ثانيًا فيها وفى المجاز»([2]) .. ويسوق العز ما يدعم قوله فيشير في فصل عقده تحت عنوان (مجاز التضمين) إلى نوع العلاقة في قول الفرزدق: (قد قتل الله زيادًا معنى) .. يقول – عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان –: «ضمَّن (قتَل) معنى (صرَف) لإفادة أن صرفه بالقتل، دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعًا»([3]).

فالصبان حين يقول: «تختلف العلاقة باختلاف المعنيين، فتكون تارة المشابهة بينهما، وتارة تكون غيرها»([4])، ويمثل سلطان العلماء لهذا الغير .. إنما يريدان أن يقررا من خلال ذلك توضيح أن المعنيين فيهما التوحد المطرد، وأنه يكفى أن تؤكَّد المناسبة علاقة من علاقات المجاز سواء كانت هذه العلاقة المشابهة أم غيرها؛ لأنه «إذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز كان التضمين باطلًا»([5]) ..كما يظهر.

ثالثها: في عدم الخلاف على قياسية البياني منه بالذات دون النحوي، فكلمة المجاز ـ التي نقلت عن ابن جني في بعض الكتاب ـ نصٌّ في قياسية التضمين البياني؛ لأنه لا معنى لإيقاع أحد الحرفين – في لغة العرب – موقع الآخر والتوسع في جعل فعل بمعنى فعل آخر، إلا المجاز، وهو أمر لا يختلف على توفره في لغة القوم اثنان([6])، ويؤيد ذلك قوله في كتاب الخصائص: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره – لا جميعه – لجاء كتابا ضخمًا، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن»([7]) .

وقد نقل الشهاب الخفاجي في طراز المجالس عنه قوله: «لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت

([1])حاشية الصبان ٩٥/٢.

([2])الإشارة إلى الإيجاز للعز بن عبد السلام ص ٤٠.

([3])السابق، ص ٩٨.

([4])حاشية الصبان، ٩٥/٢.

([5])دراسات في العربي وتاريخها، لمحمد الخضر حسين ص ٢٠٥.

([6])أما التضمين النحوي فالأمر فيه على خلاف، وعنه يقول الصبان: «والأقرب عندى أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته، وجزم الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقته ومجازه، وهذا هو التضمين النحوي وفى كونه مقيسًا خلاف ..» (حاشية الصبان على الأشموني ٩٥/٢) ويقول الإنبابى في شرح الرسالة البيانية: «اعلم أن التضمين النحوي، هو: إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين، وهو مقيس عند الأكثرين كما في ارتشاف أبى حيان وغيره لكثرته .. إلخ» (حاشية الإنبابى على رسالة الصبان في علم البيان، ص ٢٠٥، ٢٠٦) .. وبمثل ذلك قال أكثر المتأخرين.

([7])الخصائص لابن جني ٣١٢/٢.

مجلدات»([1]) .. كما نقل ابن هشام عنه قوله في كتاب التمام: «أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا»([2]) «فليس معنى ذكره هذه الكثرة – على حد ما جاء في قرار المجمع – إلا جعله إياه قياسًا، وهو الذي يقول بقول أستاذه أبي على الفارسي: إن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب»([3]) .

ولأجل هذا «وقع الإجماع من علماء البيان على أن التضمين عندهم قياسي»([4])، والوجه فيه ـ عند القائلين منهم بتقدير محذوف ـ: نص عليه الصبان حين ذكر أن التضمين البياني «قياسي اتفاقًا لكونه من حذف العامل لدليل، وهذا ما درج عليه السعد ومتابعوه»([5]).

«أما من رأى من البيانيين أنه طريق خاص من طرق الكناية – أي: أن دلالته على المعنى الملحوظ أو المذكور أو عليهما معًا، من طريق: دلالة اللفظ على لازمه، ومن رأى أنه دل على المعنى الملحوظ من طريق اللزوم العقلي – أي: من استتباع الحقيقة معنى آخر غير معناها الوضعي كاستتباع الجملة الخبرية المؤكدة بـ(إن) وغيرها، أن المخاطب منكر للخبر، أو منزل منزلة المنكر – فإن الكلام عندهما جار على حقيقته، فلا شك في جوازه، إذ الأصل في الكلام الحقيقة»([6]).

([1])ينظر مجلة المجمع اللغوي ص ١٩٢.

([2])المغني، لابن هشام بحاشية الأمير ١٩٤/٢.

([3])مجلة المجمع الملكى، ص ١٩٢، المجلد الأول.

([4])السابق ص ١٩٤. المجلد الأول.

([5])حاشية الصبان ٩٥/٢.

([6])مجلة المجمع الملكى، ص ١٩٤ المجلد الأول.

الخاتمـــــــــة

وبعد: فإنه وبعد هذا التجوال والحديث بإفاضة عن التضمين والوقوف على بعض أسراره لاسيما في كتاب الله تعالى، وبعد إفاضة أئمة العلم عامة وأهل اللغة خاصة في الكلام عنه وعن طرائقه وأنواعه وأقسامه، لم يعد يخفى على ذي لب مكانته ودوره في توسيع المعاني وثرائها .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: أفيليق بأمر، هذا كلام أهل العلم في حقه، أن يقال عنه بعد ذلك مهما كانت الأسباب والمبررات: «أن مسألة التضمين لا أساس لها؛ لأنه لا دليل عليها ولا حجة لأصحابها»(١)، أو يقال عنه أنه «يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف، وأنه «عاجز عن الوفاء بأغراض النظم ودواعيه، وليس فيه أكثر من محاول تصحيح التعدي بحرف ليس من شأن الفعل أو الإسم التعدي به»(٢)، إلى غير ذلك من عبارات تحط من قدره، وتغمطه حقه، وتذرَّى الرماد في وجهه بدلًا من أن تكشف عن مكامنه ودقائقه وأسراره، وتميط اللثام عن أستاره.

هذا ولئن كانت الدراسات النحوية تقتصر عادة في تناولها لمواطن التضمين في لغة التخاطب .. على مجرد البحث عما يصحح طرائق التعدي واللزوم في الأفعال، كما تكتفي بمجرد الوقوف على اصطفاء وانتقاء تيك الأفعال المتعدية بما تعدت بها الأفعال المذكورة، وذلك بسبب تعدى الأفعال المصطفاة بأحرف يصح أن تتعدى بها الأفعال المذكورة على نحو ما هو واضح من صنيع جمهور البصريين حين يحكي عنهم ابن هشام ذلك في غير ما موضع من كتابه (المغني) .. فإن الدراسات البلاغية تُعنى – إضافة إلى ما وافق أهل البيان فيه النحويين وأهل اللغة من القول بتأدية الكلمة المضمنة معنى كلمتين – تُعنى باستكشاف أسرار التعبير بالفعل المذكور، واستكناه الأسرار المفضية إلى إيثار ذكره على ذكر غيره، كما تُعنى بالوقوف على مقاصد الكلام الذي ورد فيه بغرض إبراز المعاني الأسلوبية المستكنة في الفعل المضمن والتعرف على بعض مظاهر الاتساع في العربية.

وذلك كله يفرض علينا أن نولى هذا اللون من الأساليب اهتمامًا يليق به؛ خاصة وإن اتصاله بأحد متعلقات الفعل – وهو الحال المقدر المأخوذ من الفعل الملفوظ أو الملحوظ بمعونة القرينة اللفظية - يجعله في مصاف الأمور الضاربة في أطناب علم المعاني، والمختصة بأحوال المتعلقات من حذف وذكر وتقديم وتأخير .. إلى غير ذلك مما يتصل بأبواب النحو، بحذف الفصلة أو يمدد إليها بسبب، ويستأهل – مع ذلك – الغوص في إدراك مراميها بدون ألف، والبحث عن أسرارها ومعانيها، سواء كان ذلك في كلام الله المعجز – أفضل الحديث وأطيبه – أم فيما ها دُبِّج من جيد الكلام وأحسنه وفي المقدمة منه حديث نبينا .

وفي اعتقادي أن اندراج هذا الباب – باب التضمين – تحت مباحث المعاني وأحوال الإسناد لا يقل شأنًا – فيما أحسب – ولا أهمية عما سبق ذكره من المباحث الأخرى المختصة بالأمور العارضة لمتعلقات الأفعال، وبخاصة بل – وهذا هو الأدعى والأدخل لهذا الباب في علم البلاغة – وأن علماء البيان قد خاضوا في موضوع التضمين – وعلى نحو ما نوه على ذلك قرار المجمع – أيَّ خوض، ذلك أن الاستعارة التبعية في الحرف ليست إلا طريقًا من طرق تخريج التضمين، والتأول في الفعل ذاته أو في متعلق الجار والمجرور يفضي إلى طرق أبواب المجاز المرسل في اللفظ المذكور أو إلى المجاز بالحرف أو إلى الكناية، وكل أولئك من مباحث علم البيان.

وفى ذلك ما يدفعنا دفعًا ويحفز همتنا لأن نقف مع نسق القرآن الكريم وقفة نستجلي فيها –

---

(١)تناوب حروف الجر في لغة القرآن د. محمد حسن عواد ص٥٨.

(٢)من أسرار حروف الجر، د. محمد الأمين الخضري، ص ٥٢.

بمشيئة الله تعالى إن طال بنا العمر – ما قُدِّر لفظه ولوحظ معناه، ليكون ذلك تطبيقًا وامتدادًا لهذه الدراسة النظرية بعد أن تم التأصيل لهذا الضرب من ضروب الكلام، ووقفنا على أهميته ومسالكه ومراميه.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس الموضوعات

المقدمة

الفصل الأول : التضمين دلالته وموجباته

المبحث الأول: التضمين .. دلالته، ومراحل تطوره

خروج الحروف عن أصل وضعها بين الكوفيين والبصريين

خروج الحرف عن مقتضى الظاهر بين النحاة وأهل البيان:

المبحث الثاني : موجبات التأويل في الفعل وموجباته في الحرف

موجبات التأويل في الحرف

المواطن التي يجمل فيها التضمين في الفعل:

الفصل الثاني: التضمين بين النحويين والبيانيين

المبحث الأول: التضمين البياني والنحوي

منشأ الخلاف بين البصريين والبيانيين:

المبحث الثاني : التضمين بين الحقيقة والمجاز

الخاتمة

(التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراه) .. ط. دار الحرم للتراث.

(المشاكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط. دار الحرم للتراث.

(موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .
(سيرا على خُطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث.
(موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
(موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.
(ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقَيه..
(من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
(أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
(واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
(أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
(كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
(التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
(من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان:
(من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.
(دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .. ط. دار الحرم للتراث.
(شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. ط. دار الحرم للتراث.
(قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.
(كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر.
(مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.
(تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
(براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
(الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
(الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}
(التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
(معارج القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد

(حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته) .. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الحرم

(الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية

(القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين) .. مفقود

(إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس

(ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.

(جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها) .. ط.دار الحرم للتراث

(اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) .. قيد الطبع

(الإبانة في أصول الديانة) .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران

(هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)

(النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)

(قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)

اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد

معتقد فقهاء المذاهب الأربعة .. وجولة حول من تلقوا منهم أو تبعوا مذاهبهم